وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



الصراع على موارد الطاقة كمدخل للتدخل الأجنبي

دراسة حالة التدخل الأمريكي للعراق

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر2 في العلوم السياسية

تخصص دراسات جيوسياسية

إعداد الطالبة:

عثماني بدرة.

الأستاذ المشرف:

لقرع بن علي.

لجنة المناقشة:

الأستاذ : بصفته رئيسا.

الأستاذ : لقرع بن علي بصفته مشرفا ومقررا.

الأستاذ : بصفته مناقشا.

السنة الجامعية 2012 - 2013

الإهداء:

إلى من يعجز اللسان عن شكر جزء من مليار جزء من خيرهم العميم و حـــبهم العظيم لي

إلى أحب وأعز وأروع امرأة في الدنيا، ساكنة قلبي وحبيبتي وقرة عيني فوزية والتي كانت حريصة على نجاحي طوال مشواريى.

إلى الوالدين الكريمين.و خاصة أمي حبيبتي التي لا طالما ضحت لأجلي حفظها الله و أطال عمرها.

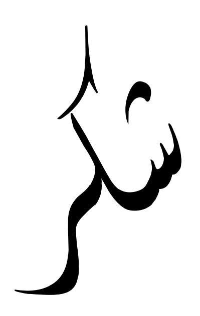
إلى من سهرت ولم تمل مني، إلى من يسرت لي طريق الإيمان والعلم و كانت معـــي بدعواتها جدتي حفظها الله لي و أطال عمرها.

إلى جميع إخوتي و أخواتي، ياسين ،عزالدين، كمال، أمينة،دون أن أنسى بـــن داني و فراح

و إلى جميع صديقاتي: بلحميتي آمال، بوسكران فاطمة، زين أم كلثوم.

وإلى كل عائلتي .

بدور



من لا يشكر الناس لا يشكر الله

و عليه فواجب الاعتراف بالجميل يملي علي أن أجزل بالشكر لأستاذي الفاضل و المحترم لقرع بن علي على كل ما ظل يقدمه لي من مساعدات قيمة وإفادات جمة و دعم معنوي .

كما يملي علي ذات الواجب أن أتقدم بالتشكرات الخالصة لجميع أساتذة كلية الحقوق و العلوم السياسية على مجهوداتهم المتواصلة.

و كل من ساهم في إنجاح هذا العمل.

مقدمة:

مقدمة

يشكل النفط و منذ اكتشافه أحد أهم أسباب الصراع في العالم، وقد شغل هذا الصراع على النفط مساحة كبيرة في خريطة الصراع العالمي طوال القرن الماضي، ومن المحتمل أن يستمر هذا الأمر لفترة طويلة قادمة في القرن الحالي.

كان من قبل يعتمد على الفحم الحجري كمصدر للطاقة في كل أشكال الصناعات، وكان موجود تقريبا في معظم الدول الصناعية، وبالمقارنة بالنفط فإن الفحم الحجري كان يحتاج تكاليف نقل باهظة وحيزا كبيرا في تشكيل الآلة الصناعية، وهكذا اكتسح النفط سوق الطاقة، ولكنه لم يكن متوفرا في كل مكان كالفحم،بل يتركز إنتاجه في أماكن معينة وبالتالي كان من الطبيعي أن يحدث الصراع حول النفوذ في تلك المناطق وحول طرق المواصلات المتصلة بنقل النفط من أماكن إنتاجه، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بحفر أول بئر نفطي في أراضيها في سنة 1859 لتحدث بذلك نقلة نوعية هائلة في موضوع الطاقة،حينها أحدث اكتشاف النفط ثورة هائلة في شكل الآلة وحجمها وقدراتها وأصبح بمثابة الدم الذي يجرى في شريان الصناعة والحرب والنقل، بل إن اكتشاف النفط شكل في حد ذاته حافزا علميا هاما لتسهيل المزيد من الاختراعات.

عندما ارتفعت أسعار النفط شعرت الدول الصناعية الكبرى وخاصة أمريكا بإمكانية تحكم الدول المنتجة في الأسعار، فحاولت الدوائر العلمية في تلك الدول أن تبحث عن بديل للبترول بأسعار معقولة، وروجت تلك الدوائر أن ذلك ممكن ومتاح ولكن مع الوقت اكتشف الجميع أن تلك لم تكن إلا خدعة إعلامية، بعث هذا الترويج الخوف والتراجع في صفوف منتجي الطاقة البترولية حتى لا تزداد رغبتهم في زيادة الأسعار، وظل النفط أرخص حتى لو وصل سعره أقصى حد، وأفضل مصدر معروف للطاقة حتى الآن، كما تحاول الدول الصناعية الكبرى دائما السيطرة على منابع النفط.

فمنذ ذلك الحين أصبح يعرف ما يسمى بالدم مقابل النفط، كما شجع الدول الكبرى على الاستعداد لنشر جيوشها وخوض الحروب من أجل تحقيق تدفق

آمن ورخيص للنفط، فأصبح النفط هو العامل الأهم في الصراع الدولي وأي تدخل إلا وكان لأجل السيطرة عليه، فسارعت الدول الصناعية الكبرى في البحث عن تأمين مصادرها من النفط من خلال خلق استراتجيات للسيطرة على أماكن تواجده، وبدأ البحث والتنقيب في كل مكان من العالم، ولكن يتواجد معظم النفط في الأقطار العربية وهذا ما جعل كل الأوجه تتجه نحو المنطقة حفر أول بئر بترولي في إيران ثم بدأ النفط يظهر في العراق والكويت والخليج العربي عموما، وتسابقت دول مثل بريطانيا وألمانيا وفرنسا لعقد صفقات مع مشايخ وحكام منطقة الخليج و العراق.

فالولايات المتحدة كانت تسعى دائما للسيطرة و الحصول على حصة الأسد في المناطق التي تتدخل فيها حيث كانت السيطرة على النفط تعنى ضمان استمرار عمل الآلة الصناعية والعسكرية معا، أي الرخاء والقوة، وكان بالإضافة إلى ذلك يمثل قطاعا هاما للاستثمار الرأسمالي, وهكذا كان النفط محورا لصراع الرأسماليات والشركات والدول ومقاولي النقل فضلا عن العسكريين ،فسعت للتدخل في العراق ولم تكترث بالقانون الدولي الذي نص على مبدأ عدم اللجوء إلى القوة أو التدخل في شؤون الدول الأخرى ،و رأت أنها غير ملزمة في هذا الوضع بالعودة إلى الشرعية الدولية لأنها في موقع الدفاع عن النفس فقررت الولايات المتحدة الأمريكية اللجوء إلى التدابير الوقائية من خلال استخدام القوة العسكرية واحتلال العراق يوم 20 مارس 2003 متهمتا إياه في بادئ الأمر بامتلاكه أسلحة الدمار الشامل ثم اتهام السلطة العراقية بالإرهاب وعلاقتها بتنظيم القاعدة وبعد التأكد بأن لا علاقة تربطه بهذا التنظيم،أعلنت أن هدفها هو تخليص الشعب العراقي من دكتاتورية ونظام الرئيس صدام حسين من السلطة، وبعد أن حققت هذا الهدف صرحت الإدارة الأمريكية بأن بقائها في العراق لأجل إقامة نظام ديمقراطي و السهر على احترام حقوق الإنسان و جعل من العراق نموذج تحتذي به دول الشرق الأوسط.

مبررات الدراسة: تأتي أهمية البحث من أهمية موضوع الدراسة حيث أن موضوع التدخل الأمريكي على العراق قد حظي باهتمام العديد من الباحثين السياسين

و القانونين لكن الدراسات العلمية الجادة حول الصراع على موارد الطاقة كمدخل للتدخل الأجنبي والاستراتيجية التي استخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة للتدخل على العراق بتقديمها تبريرات تخفي في طياتها تلك التبريرات الحقيقية و مجالات التي تبين حقيقة التدخل بقيت محصورة في عدد قليل من الباحثين.

هناك جملة من المبررات وسنقسمها إلى مبررات موضوعية وأخرى ذاتية.

أ- **الأسباب الموضوعية**: يعتبر مبدأ عدم التدخل من المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن مع بروز فواعل جديدة و كذا التغيرات التي يشهدها العالم أصبحت تجيز التدخل في الدول بذرائع مختلفة، كل هذا يستدعي إعادة النظر في مبدأ عدم التدخل و العمل على الحد منه لأنه أصبح يتصادم مع مبدأ سيادة الدولة، ضف إلى ذلك موضوع الصراع وآليات السيطرة يعد من المواضيع التي أثارت الاهتمام خاصة بعد نهاية الحرب الباردة.

ب- **الأسباب الذاتية**: إهتمامنا المتزايد بالمستجدات والتحولات الدولية الراهنة، بالإضافة لإدراكنا لطبيعة الصراع الحتمي على الدول الضعيفة التي لا خيار أمامها سوى الاستعداد لمواجهته أدى بنا إلى دراسة أحد تلك المستجدات ألا و هي الصراع على موارد الطاقة وما قد يحمله من خلفيات وأبعاد وتأثير على سيادة الدول الغنية بالنفط. و كذا الإطلاع على الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى التدخل و الحالات التي يتنافى فيها مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة من احترامات لحقوق الإنسان و ما شبهها.

1- الدراسات السابقة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات السياسية لمعالجة موضوع التدخل الأجنبي فعلى سبيل المثال هناك:

كتاب افريقيا و الأقنعة الجديدة للاستعمار للكاتب محمد بومدين و الذي تناول فيه التدخل و أنماطه و مدى مشروعيته .

كتاب مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر للمؤلف بوكرا ادريس

كتاب السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي للكاتب محمد مراد.

كما أن هناك دراسات باللغة الأجنبية: منهـــا Chems Eddine Chitour, Les Guerres Du Pétrole Ou Le Droit De La Force Après Le 11 Septembre(Alger, Opu,2002).

فضلا عن الاعتماد على بعض المجالات السياسية نذكر منها: المجلة السياسية"حـــرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وأمن منطقة الخلـــيج المراحـــل لتـــداعيات-المستقبل، بقلم عبد الله خليفة الشانجي.

مجلة المستقبل العربي"تأثير الاحتلال الأمريكي في الشعب العراقي و اقتصاده" بقلم عزيز القزاز.

و كذا رسالة ماجستير للباحث: العربي العربـــي "دور الطاقـــة فـــي العلاقـــات المغاربيـــة الأوروبيـــة (الجزائـــر- ليبيـــا)،(كليـــة الحقـــوق و العلـــوم السياســـية، الجزائر2004-2005)

رسالة ماجســتير للباحـــث نبيـــل ديـــب الإســـتراتيجية الأمنيـــة الأمريكيـــة بعد 11 سبتمبر 2001.

3-إشكالية الدراسة:

تتمحور الإشكالية الأساسية حول دراسة ظاهرة التـــدخل الأجنبـــي وتفســـيرها والبحث في أهمية الصراع على موارد الطاقة كعامل أساسي للتدخل الأجنبي.

للإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- لماذا اختارت الولايات المتحدة الأمريكية العراق كهدف استراتيجي، و هـــل كانـــت المبررات التي اتخذتها حقيقية أم مجرد ذريعة؟

- لمـــــاذا ســـــعت الولايات المتحـــــدة الأمريكية إلى تـــأزم العلاقات مع العـــــراق والقيام بحـــــملة دبلوماسية وإعلامية دولية ضده باعتباره مصدر تهديد للأمن والسلم العالمي؟

- هل ستضمن الولايات المتحدة بعد بسط نفوذها على العراق، أمـن إمـدادات الـنفط والتحكم فيه من أي تهديدات محتملة؟

- كيف سيؤثر التواجد الأمريكي ، على العراق بشكل خاص و على الـدول العربيـة بشكل عام؟

- ما هي النتائج التي ستستنتج عن هذا الاحتلال خاصـة علـى الشـعوب العربيـة الإسلامية؟

4-حدود الإشكالية:

أ- المجال الموضوعي: ظاهرة التنافس الحاد بين الدول حول الثروات النفطية و مدى اسهامه في التدخل الأجنبي لغرض السيطرة على هذه الثروات.

ب- المجال الزماني: يتناول هذا البحث الغارة الأمريكية على العراق وإفرازاتها في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007.

ج- المجال المكاني: تتناول الدراسة الحيز المساحي لدولة العراق.

5-**الفرضيات:**

كلما كانت هناك مصلحة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية اتخذت ذرائع للوصول إلى مناطق من المستبعد الوصول إليها بطرق شرعية.

يتفرع عنها فرضيات فرعية كالتالي:

- كلما اشتد التنافس و الصراع حول النفط كلما زاد احتمال التدخل باسـتعمال القـوة العسكرية، وبمبررات لا يستطيع العقل تقبلها،وهذا ما يبدي بوضـوح غلبـة عنصـر المحروقات باعتباره هدف استراتيجي بحيث كل الصناعات تعتمد عليـه، و هـذا مـا سيزيد من كثرة الطلب وبالتالي سيؤدي إلى حدة التنافس بين الدول الكبرى.

-كلما سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية على الأوضاع في العراق، سهلت لها عملية التحكم في ثرواته و دعمت هيمنتها الجيو اقتصادية علـى منطقـة الشـرق الأوسـط وزادت من احتمال امتداد نفوذها.

6- المناهج والاقترابات:

المناهج المتبعة: باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية ونظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المناهج التالية:

منهج دراسة حالة: تستدعي الدراسة المنهجية للاحتلال الأمريكي للعراق إلى الاستعانة بمنهج دراسة الحالة للكشف عن الحقائق المتعلقة بالتدخل الأمريكي في العراق، و يعرف هذا المنهج بأنه :" هو منهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواءا كانت فرد أو مؤسسة، أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما،و هو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة محليا أو مجتمعا عاما، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، و ذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة و بغيرها من الوحدات المتشابهة لها"[1]

فمنهج دراسة الحالة يقتضي التعمق في دراسة هذه الوحدة، بقصد الإحاطة بها و إدراك خفاياها، و معرفة أهم العوامل المؤثرة في تلك الوحدة و إبراز أهم الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة.

المنهج التاريخي: يمكن الباحث من جمع معلوماته عن الأحداث و الحقائق الماضية يتم بعد ذلك فحصها و نقدها و تحليلها، و التأكد من صحتها و استخلاص التعميمات و النتائج العامة التي تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداها إلى المساعدة في تفسيير النتائج العامة منها تلك النتائج التي تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداها إلى المساعدة في تفسير الأحداث و المشاكل الجارية، من جهة و توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل من جهة أخرى، و يولي هذا المنهج للزمن دورا معينا في ذلك التفسير أو بصيغة أخرى إدخاله الظروف المحيطة بميلاد الظاهرة محل الدراسة.

---

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2002)، ص.87.

الاقتراب القانوني: مدى مشروعية التدخل الأجنبي.

الاقتراب النسقي: يعتمد على مدخلات و مخرجات، حيث تمثلت المدخلات في تدهور الحالة الاقتصادية و خصوصا بعد فشلها في أفغانستان ، مما أدى بضغط المؤسسة العسكرية لغزو العراق حتى تتمكن من استرجاع مكانتها و قوتها الاقتصادية. أما المخرجات فتمثلت في القرار الذي يقضي بإحتلال العراق و الاستحواذ على النفط العراقي الذي عاد عليها بالمنفعة الإقتصادية .

وللإجابة على إشكالية الموضوع قسمنا بحثنا هذا وفق الخطة التالية: تناولت الخطة ثلاثة فصول، فالفصل الأول يتعلق بالإطار النظري للدراسة فتضمن تعريف التدخل الأجنبي وأنماطه بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة. فقمنا بتعريف موارد الطاقة وبينا أهميتها في العلاقات الدولية و ذلك في كل من النزاعات الدولية و كذا التدخل الأجنبي.

أما في الفصل الثاني فقمنا بتحليل طبيعة التدخل الأجنبي و قسمناه إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول دراسة جيوسياسية للعراق انطلاقا من الاطار التاريخي و الجغرافي،أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه دوافع الاحتلال الأمريكي للعراق والمبحث الثالث آثار الاحتلال الأمريكي على العراق و الدول العربية،أما فيم يخص الفصل الثالث فتطرقنا فيه إلى أهمية الاحتلال الأمريكي للعراق ، انطلاقا من مكانة النفط في الاقتصاد الأمريكي و الحاجات الأمريكية من الطاقة النفطية،و الأستراتيجية الأمريكية في توفير النفط بالإضافة إلى مكانة النفط العراقي في السياسة الأمريكية، الأهداف الاستراتيجية للصراع على النفط العراقي و في الأخير تناولن الرؤية المستقبلية للصراع على النفط في العراق و دور النفط العراقي في السياسة الأمريكية وأهمية النفط العراقي في التنافس الأمريكي الصيني وخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للدراسة

سنتناول في هذا الفصل الإطار النظري كمدخل مهم لدراسة الموضوع، بحيـــث يعتبـــر بمثابة الدليل الذي يوجه الباحث من خلال مساعدته على تحديد طريقـــة البحـــث وذلـــك من خلال ما يمكن أن يمد به من خلفية المعلومات و النظريات التي تعطي للبحث دلالـــة علـــــمية.

يعتبر التدخل الأجنبي موضوعا متشبعا نظريا و متعدد المناهج، و غير مضبوط من حيث المفاهيم، و هذا ما يقتضي علينا ضرورة التعامل بحذر مع الموروث النظري، بالإضـــافة إلى ضرورة تبني توجه واضح الذي يحدده الباحث و ذلك توخيا و تجـــاوزا للتضـــارب الموجود.

ففي الفصل الأول من هذه الدراسة، و انطلاقا مما سبق سنحدد مفهـــوم التـــدخل و ذلـــك من خلال تعريفه و تحديده و بيان أشكاله و الحالات المشروعة منه و الاستثناءات الواردة على المبدأ عدم التدخل و مبدأ حظر استعمال القوة أو التهديد بها بإعتبارها أخطر أشكال التدخل هي:

1- حالة الدفاع الشرعي
2- حالة تدخل مجلس الأمن بمقتضى الفصل السابع من الميثاق فـــي حالـــة العـــدوان أو التهديد أو الإخلال بالسلم و الأمن الدوليين
3- حالة التدخل بناءا على طلب الدولة أو موافقتها
4- حالة التدخل لحماية حقوق الإنسان

هناك مجموعة من المـــبادئ الأساسية التي تحـــكم العلاقـــات الدولية ضرورة احتـــرام ســـيادة الدول وسلامة أراضيها ، و عدم التدخل في شؤونها الداخلية حتـــى وإن كانـــت هناك مبررات في ظل النظام الدولي الجديد ذات الطابع الإنساني، و هو التدخل لحمايـــة حقوق الإنسان كالمساعدات الإنسانية و حماية الأقليـــات و محاربـــة التطهيـــر العرقـــي أو التدخل لنشر الديمقراطية و إسقاط الأنظمة الاستبدادية، أو الحق في السلم و محاربـــة الإرهاب و الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل.

و إذا كان التدخل لحماية حقوق الإنسان شكلا أو صورة من أشكال التدخل فهو جزء من الكل، و لا يمكن إدراك الجزء إلا من خلال الكل. و من أجل توضيح التدخل و بيان متى يكون ذريعة و متى يكون حقيقة مشروعة، لابد من التطرق قبل هذا إلى التدخل بصفة عامة، لتحديد ما يعتبر تدخلا و ما لا يعتبر كذلك، و إبراز حالات التدخل التي اعتبرها القانون الدولي مشروعة و الحالات غير مشروعة و التي كثيرا ما استعملها ولا زالت تستعملها الدول كمبرر للتدخل.[1]

المبحث الأول: تعريف التدخل الأجنبي

لم يتم حظر التدخل في شؤون الدول وتحريم استعمال القوة أو التهديد بها إلا بعد إنشاء ميثاق الأمم المتحدة عام 1945، و ذلك رغم المحاولات العديدة التي سبقتها سواءا من خلال مؤتمرات السلام في لاهاي 1899-1907. فمثلا: في عهد عصبة الأمم ظهرت صورة الانتداب لتضفي الشرعية على الاستعمار القائم، كما استعملت الوصاية في عهد الأمم المتحدة لتؤدي نفس الغرض، مع اشتراط الأمم المتحدة على الدول المستعمرة ترقية هذه الشعوب و إعدادها لتقرير مصيرها و نيل استقلالها، إلا أنه ظلت الدول الكبرى تستعمل أساليب أخرى لتبرير تدخلاتها في شؤون الدول كالدفاع الوقائي، و حماية المصالح الحيوية، و التدخل ضد التدخل ، و التدخل لاعتبارات إنسانية و غيرها....[2]

المطلب الأول: تعريف التدخل

لقد بات موضوع التدخل الأجنبي في شؤون الدول بعد انتهاء الحرب الباردة ، يأخذ منحنى جديدا يختلف بمبرراته عن تلك التدخلات السابقة التي كانت في أغلبها تدخلات عسكرية بقصد الاحتلال و ضم أجزاء من أقاليم الدول لصالحها، مستندة على ما تملكه من قوة في غياب القانون الدولي ، ومع ذلك ظلت الانتهاكات التي تتعرض لها الدول متواصلة و حتى دون تواجد أي ذريعة بل متحصنين بمبادئهم التي تجيز التدخل، سواءا كانت لحماية حقوق الإنسان و ما يتصل بها من حماية الأقليات و محاربة

---

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي** (القاهرة: دار الكتب القانونية،2008)،ص . 157.
[2] مرجع سابق، ص. 158.

التطهير العرقي، أوالتدخل لنشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة الاستبدادية، ولكــن لبيــان صحة هذه الذرائع يتوجب علينا تعريف التدخل و تبيان أنماطه[1].

فالــتدخل في اللــغة العربية يعرف بأنه تدخل بمعــنى دخــل قلــيلا و الدخــــل ضـــد الخرج والدخل أيضا العيب والريبة، و يقال هذا الأمر دخل و لذا قال الله تعــالى: "ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم."[2] أي مكروها و خديعة.

أما في اللغة الانجليزية فقد ورد intervention بمعنى يتدخل لتسوية نــزاع أو التــدخل بالقوة أو التهديد في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. و قد وردت عدت تفسيرات لمدلول عبارة intervention و تحديد الفرق بينها و بين عبارة interférence و ذلك يعود إلى الأصول اللاتينية لكل من العبارتين.[3]

فعبارة تدخل intervention تستمد أصولها من الأحرف اللاتينيـــة interventio أو intus-venire، و قد اشتقت منها اللغتــين الفرنســية والإنجليزيــة، كلمــة مكونــة من مقطعين (inter :between- venire :to come).[4]

فهناك من يفسرها على أنها انتقاص للسيادة أو التدخل الديكتاتوري، و ذلك بقيــام دولة ما بالتدخل باستعمال القوة، أو التهديد باستخدامها في شؤون دولة أخرى.[5]

أما عبارة interférence و فعلها interférer فتستمد هــي أيضــا أصــولها اللاتينيــة interferire و قد اشتقت منها اللغة الانجليزية كلمة من مقطعين:inter :between to ferire; strike :among،بينما في اللغة الفرنسية تستعمل نفس الكلمـــة interférence تجمع غالبية المعاجم على أن هذه الكلمة لا تعني أكثر من التدخل العــادي ، أي التــدخل الداخلي الأكثر شيوعا و يقصد به تدخل دولة ما بين قطاعات متنازعة في دولة أخرى.[6]

---

[1] عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام ، الكتاب الأول : المبادئ العامة** (عمان :مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،1998)، ص.131.

[2] الآية 94،"سورة النحل".

[3] محمد أبي بكر عبد القادر الرازي،**المختار الصحاح** (بيروت: دار التنوير العربي،د.ت)،ص. 200.

[4] علي صادق أبو الهيف ، **القانون الدولي العام** (الإسكندرية: منشأة المعارف ،ط.9، 1971)، ص ص 216،217.

[5] روبرت جاكسون، **ميثاق العولمة سلوك الانسان في عالم عامر بالدول**، تر .فاضل جنتر(السعودية: مكتبة العبيكان،ط.1،2003)،ص 455.

[6] محمد بومدين، **افريقيا و الأقنعة الجديدة للاستعمار** (الجزائر: دار السبل للنشر و التوزيع،ط.1،2009)، ص.16.

و من بين تعريفات التدخل :

تعريف التدخل في الفقه: إن ما نقصد به التدخل هو التدخل الدولي، أي ذلك الـــذي يـــتم من قبل دولة في شؤون دولة أخرى. [1]

و قد عرف أحد كبار الفقهاء القانون الدولي الألماني شتروب Shutrup: "التـــدخل هو تعرض دولة للشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى دون أن يكون لهذا التدخل سند قانوني، بغرض إلزام الدولة المتدخلة في أمرها إلى إتباع ما تمليـــه عليهـــا فـــي شـــأن من شؤونها الخاصة.[2]

فإنه و بعد قراءتنا لهذا التعريف نستنتج أن التـــدخل الـــدولي هـــو عمـــل إرادي من جانب دولة تتعرض به الشؤون الداخلية و الخارجيـــة لدولـــة أخـــرى ، دون ســـند من القانون و مهما كان هذا التدخل سواءا كان سياسيا أو عســـكريا، فرديـــا أو جماعيـــا أو مباشرا.... يعرض مصالح الدولة للخطر و يزيد من حدة التوتر في العلاقات الدولية.

و من جهته يرى شارل روسو Charles Rousseau: "أن التدخل عبارة عن قيام دولـــة بتصرف بمقتضاه تتدخل هذه الدولة في الشؤون الداخلية و الخارجية لدولة أخرى بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، و يضيف أيضا بأن الدولة المتدخلة تتصـــرف في هذه كسلطة و تحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشـــكال، كالضـــغط السياسي و الاقتصادي و النفسي و العسكري[3]

فمن خلال قرائننا لهذا التعريف نستنتج أن التدخل الذي تقوم به الدولة اتجاه دولـــة أخرى يكون لغرض إجبارها على القيام بعمل أو منعها القيـــام بـــه، و أن هـــذا الشـــكل من التدخل يكون بمثابة الضغط الذي تمارسه الدولة المتدخلة سواء كان هذا الضـــغط سياسيا أو اقتصاديا ...و بالتالي يعرض الدولة المتدخل عليها إلى فقدان سيادتها.

---

[1] مسعد عبد الرحمن زيدان، مرجع سابق،ص .156.

[2] علي صادق أبو الهيف، مرجع سابق،ص .218.

[3] بوكرا ادريس،**مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر** (الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب،1990)،ص 214.

أما الفقيه شوارز Schwarz فيذهب إلى أبعد من ذلــك، إذ يعتبــر أن التــدخل يشــمل كل أنماط سلوك السياسة الخارجية للدولة تجاه دولة أخرى تتجاوز بــه الحــدود القائمــة للعلاقات، فمثلا اتخاذ دولة ما لموقف تجاه صراع قد يوصف بأنه سلوك تدخلي.[1]

نفهم من خلال هذا التعريف هو أن التدخل غير مشــروع و أي كانــت أســاليبه أو أسبابه حتى و إن كانت مجرد اتخاذ موقف فهذا يعتبر تدخلا

و يعرفه الدكتور محمد بومدين :" التدخل هو ضغط يمارسه شخص دولي (دولــة أو عدة دول، أومنظمة دولية) على شخص دولي آخر غالبا ما يكون دولة دون رضــاها، بحيث يمس بمقتضى هذا الضغط شأنا من شؤون هذه الدولة.[2]

الأصل هو مبدأ عدم التدخل لكنه قد يعتبر حقا إذا كان بترخيص لدولة أو منظمــة التدخل في الشؤون الدولة الأخرى، و لابد التأكد من أن التدخل لا يتعارض مع الأســس التي تقوم عليها الأمم المتحدة، أو عدم المساس بمبدأ السيادة.

أما الدكتور طلعت الغنيمي فيعرفه كالآتي: "التدخل هو تعرض دولة لشؤون دولــة أخــرى بطــريقة استــبدادية، و ذلك بقصد الإبــقاء على الأمور الراهنــة للأشـــياء أو تغيــيرها ،

ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق ، و لكنه في كافة الحــالات يمــس الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدولة المعنية."[3]

كما يعرف التدخل بأنه سلوك غير قانوني موجه لانتهاك سيادة الــدول و يهــدد الأمن و الإستقرار الدولي، كما قد يتضمن العنصر الإكراهي حيث يتم دون رضا الدولــة المستهدفة و بالتالي هذا التعريف لا يشمل تدخلات هيئة الأمم المتحدة و التدخلات بالدعوة كما أنه سلوك موجه أساسا نحو الشؤون الداخلية لدول أخرى معترف بحدودها و يستهدف إحداث تغيير في البني السياسية للدولة سواءا بالحفاظ على الوضع القائم أو بتغييره.

---

[1] محمد بومدين، مرجع سابق،ص. 19.
[2] المكان نفسه.
[3] طلعت الغنيمي، **الأحكام العامة في قانون الأمم قانون السلام** (الإسكندرية: منشأة المعارف،د.ت)، ص. 340.

التعريف السياسي للتدخل: ركزا باحثوا العلاقات الدولية في تعريفهم على العامل السياسي الديناميكي للتدخل، حيث يرى هانس مورغانتو Hans Morganto بأنه منذ عهد اليونان القديم إلى يومنا هذا نجد بعض الدول لها منفعة في التدخل في شؤون دول أخرى غصبا عنها لتحقيق مصالحها الخاصة.

أما ريقن Reagan فأضاف في تعريفه الوسيلة التي يتم بها التدخل حيث عرفه بأنه سلوك يتضمن نشاطات اقتصادية و عسكرية موجهة نحو الشؤون الداخلية لدولة أخرى تستهدف و البنايات السياسة تسعى إلى التأثير على موازين القوى بين الحكومة و قوى المعارضة. و هذا التعريف يعتبر الأقرب للتدخل الأجنبي الغير مباشر الذي يتم بدعم القوى المعارضة.

إلا أنه وفق الموسوعة السياسية فتعرف التدخل على أنه:" العمل الذي تقوم به دولة لمساعدة أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية، دون أن تعتبر عملها دخولا في حالة حرب، و بشكل عام يدعوا القانون الدولي إلى عدم التدخل في الصراعات الأهلية وهو غير مبدأ الحياد الذي يقوم في حالات الصراع بين دولتين لا دولة واحدة.[1] فإنه ومن خلال استقرائنا للتعاريف السابقة نستنتج ما يلي:

1- أن الأصل في التدخل الأجنبي أنه سلوك غير قانوني يهدد الأمن و السلم الدوليين، لذلك يعتبر مبدأ عدم التدخل هو القاعدة و التدخل الشرعي هو الاستثناء.

2- أنه يتضمن العنصر الإكراهي، حيث يتم دون رضا الدولة المستهدفة، و بالتالي لا التعريف تدخلات هيئة الأمم المتحدة.

3- أنه يستهدف إحداث تغيير داخلي للبنى السياسية للدولة، سواءا بالحفاظ على الوضع القائم او تغييره.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي و آخرون ، **الموسوعة السياسية**، ج.01،(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990)، ص. 750.

4- أنه سلوك تقوم به الدول، وذلك ليس نفيا لدور الفواعل الأخرى، كالمنظمات الدولية بل لأنها الأكثر تأثيرا و لذلك وجب النظر في حق الفيتو "Véto " الذي يعرقل من حق التدخل.

ويمكن القول، إن مفهوم التدخل قد تنازعه اتجاهان، حاول جانب من الفقه أن يوفق بينهما باستحداث اتجاه ثالث.

الاتجاه الأول: وهو ما يمكن تسميته بالاتجاه أو المذهب المضيق لمعنى التدخل و يقتصر التدخل على السلوك المتسم بالعنف، وهو بمثابة الحرب، ولكي يكون هذا السلوك مشروعا فإنه يجب أن يتصف بالعدالة، أي أن تكون الحرب عادلة، فإذا كان الغرض هو الحيلولة دون قمع الشعوب وقهرها، فإن الحرب تكون عادلة، أي منع المعاملة السيئة من الدولة لرعاياها. ويطلق على هذا النوع من التدخل "بالتدخل الإنساني"، ووفق هذا الاتجاه فإنه ليس هنالك أي فرق بين التدخل والحرب، أي يتفقان مع بعضهما البعض، فأصحاب هذا الاتجاه ينطلقون من أن التدخل يرتبط بالاستقلال، ولكن الاستقلال لا يتأثر إلا بالتدخل القسري، الذي يتمثل باستخدام القوة العسكرية، وبالتالي فإن هذا النوع من التدخل يتسم بعدم المشروعية لأنه يهدد استقلال الدولة المستهدفة، أو سيادتها الإقليمية على أنه إذا كان هناك قبول من جانب الدولة المستهدفة فإن التدخل لن يتسم بعدم المشروعية .ويتضح من ذلك أن الفقه التقليدي يركز على التدخل بواسطة القوة العسكرية فحسب، ويجب أن يستهدف المساس باستقلال الدولة وسلامتها الإقليمية. أن مفهوم الاستقلال ليس بسيطا إلى الدرجة التي يمكن القول بأنه لا يتأثر إلا من خلال التدخل العسكري .فالاستقلال السياسي يمكن أن يعني حرية الشعب في البلاد لاختيار شكل الحكم، أو يمكن أن يعني حرية تشكيل الحكومة دون ضغط أو تدخل مهما كانت أدواته .وبالتالي فإن الاستقلال يمكن أن يتأثر بأي نوع من أنواع التدخل سواء كان عسكريا أو اقتصاديا أو سياسيا .ولما كان هذا الاتجاه غير متوافق مع الواقع الدولي، الذي يشهد أنواعا أخرى من التدخل، قد تؤدي إلى النتائج المبتغاة دون استخدام القوة العسكرية، أو التهديد باستخدامها، فإنه يمكن القول أن هذا الاتجاه

يتسم بالقصور، حيث توجد صور أخرى للتدخل، غيـر التـدخل العسـكري، كالتـدخل الاقتصادي والتدخل السياسي.[1]

الاتجاه الثاني :وهو الاتجاه الموسع لمعنى التدخل حيث استخدم التدخل بمعنى الوساطة لحل المنازعات الداخلية لدولة أخرى، أو بمعنى وساطة طرف ثالث بين دولتين متحاربتين.

حيث أن هناك جانبا من الفقه المعاصر وإن كان قد خفف من حدة هذا الاتجاه، إلا أنه يرى أن التدخل لا يقتصر على استخدام القوة العسكرية أو التهديد باسـتخدامها، وإنمـا يشـمل أي فعل يؤثر في شخصية الدولة وسيادتها واستقلالها، فالتصرفات التي تمس سيادة الدولة واستقلالها تتسم بعدم المشروعية سواء كانت هذه التصرفات القائمة على اسـتخدام القـوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، أولم تكن كذلك، أي أن التدخل يمكن أن يكـون سياسـيا أو اقتصاديا أو حتى على شكل دعاية هدامة، والأبعد من ذلك أنه يمكن أن يكـون التـدخل في صورة ظاهرها تقديم المساعدة للدولة المستهدفة، وباطنها ينطوي على تدخل في شؤونها الداخلية، وإحكام الرقابة على سياساتها الخاصة .ويمكن القول أن التدخل بمعناه الواسع يشير إلى ممارسات خارجية تؤثر على الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة.[2]

إذ أن التدخل وفقا لهذا الاتجاه يمكن أن يكون أي فعل أو قول يتعلق بشؤون دولة أخـرى . ورغم أنه لا يمكن إنكار القيمة الهامة لتوسيع نطاق مبدأ عدم التـدخل، ضـمانا لاسـتقلال وسيادة الدول، فإن المغالاة في هذا الاتجاه دفعت إلى وصف الدفاع عن عدم التدخل، بأنـه دفاع عن الجمود وعدم التحرك[3]

الاتجاه الثالث :ما يطلق عليه بالاتجاه التوفيقي، إذ يقوم علـى التوفيـق بـين الاتجـاهين السابقين، ويميل أغلب الفقه القانوني المعاصر إلى هذا الاتجاه .فالتدخل يمكن وفق الاتجاه التوفيقي أن يكون بأي وسيلة، وهذا يعني أنه غير مقصور على التدخل العنيف أو القهري

---

[1] فوزي أوصديق،**مبدأ التدخل و السيادة لماذا؟وكيف؟**(الجزائر:دار الكتاب الحديث،1999)،ص.231.

[2] حيدر حاج حسن صديق، **دور منظمة الأمم المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد**(الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،2007)،ص.63.

[3] ياسر خضر الحواشي، "**مبدأ عدم التدخل و اتفاقيات تحرير التجارةالعالمية**"، رسالة دكتوراه كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق،2001،ص.153.

أو ما يسميه أوبنهايم[1] بالتدخل الدكتاتوري، وبالتالي فإن التدخل يمكن أن يكـــون عســـكريا أو غير عسكري .ويميل جانب من الفقه إلى استبدال فكرة التدخل القهري، بفكرة التـــدخل الإرادي .وهو ما يتطلب توافر نية التدخل لدى الدولة المتدخلة.

وبعبارة أخرى فإن استبعاد صور التدخل غير العسكري لـــدى أصـــحاب الاتجـــاه الأول، لا يمكن التسليم به، كما أن اعتبار أي فعل أو قول لدى أصحاب الاتجاه الثاني، مـــن قبيـــل التدخل، لا يتفق مع واقع العلاقات الدولية، لأن قبول هذا الرأي يعني مصادرة جميع أوجـــه العلاقات الدولية، ومن الواضح أن الاتجاه التوفيقي يبدو واقعيا ومنســـجما مـــع العلاقـــات الدولية، فالتدخل يمكن أن يكون بأي وسيلة، ولا يقتصر على استخدام القوة المســـلحة، وإذا كانت الأفعال المتسمة بالقهر أوالديكتاتورية، متلائمة مع التدخل العسكري، فـــإن التـــدخل القهري ربما يتناسب مع الصور الأخرى للتدخل فيما لو قصرنا مفهوم القهر علـــى القـــوة المسلحة، لأن بعض صور التدخل لا تكون واضحة أو مباشرة. وما يعنيه التـــدخل الإرادي هو أن الدولة المتدخلة تسعى إلى فرض إرادتها على الدولـــة المســـتهدفة وبحيـــث تـــؤثر على إرادة الدولة المستهدفة بالتدخل من خلال صيغة آمرة أو إلزامية[2].

المطلب الثاني: أنماط التدخل الأجنبي

في إطار تصنيف أنماط التدخل نجد أنه يأخذ أشكالا مختلفة ففي هذا الصدد فريق ذهـــب إلى اعتبار معيار عدد الأطراف المتدخلة، فيكون التدخل أحادي إذا تعلق الأمـــر بتـــدخل طرف واحد كالتدخل البريطاني في السيراليون، وتدخل ثنائي في حالة اشترك فيه طرفان حال التدخل الأنجلو أمريكي في أفغانستان و العراق، و تدخل جماعي على غرار التدخل الذي تم في إطار هيئة الأمم المتحدة أو تدخل الناتو في كوسوفو، أما الرأي الثاني يعتمد على معيار هدف الطرف المتدخل لكونه يتضمن فـــي حـــد ذاتـــه الأصـــناف الســـابقة، وعلى هذا الأساس يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التدخل:

---

[1] Oppenhein L.C, **International Law**, London, 8 E.d,Vol 1, 1955, p 305

[2] محمد تاج الدين الحسيني،**التدخل و أزمة الشرعية الدولية،في حق التدخل هل هو شرعية جديدة للاستعمار؟**(الرباط:الأكاديمية الملكية المغربية، الرباط،1991)،ص.46.

-التدخل الهجومي
-التدخل الدفاعي
-التدخل الإنساني

1.**التدخل الهجومي**: يقصد به ذلك التدخل الذي تهـدف من خلالـه الدول إلى توسيع نفوذها، وقد يظهر في شكل استعماري مباشر على غرار الحـملات الاستعـمارية الأوروبية، فإذا كـان التدخل اسـتيطاني ، تفقـد الدولـة المسـتهدفة سـيادتها تمامـا، وتفقد جزءا منها إذا كان انتدابـا، و قد يكون عن طريق قصـف عسـكري متقطـع ومفاجئ على غرار القصف لأنجلو-أمريكي للعراق.

كما تتدخل الدول عندما تجد فرصة في النزاع القـائم لتحقيـق مصـالح معينـة أو إضعاف الدولة المستهدفة لحسم قضايا عالقة بينهما، أو كانتقـام مـن دعـم الدولـة المستهدفة لأقليات الدولة المتدخلة على غرار الدعم الإريتـري للانفصاليين في السودان كرد على الدعم السوداني للأقليات الصومالية في اريثريا، الـدعم الروسـي للأكـراد في تركيا كرد على دعمها للانفصاليين في الشيشان.[1]

2.**التدخل الدفاعي**: هذا النوع من التدخل تقوم به الدول دفاعا عن أمنهـا: فقـد يشـكل النزاع الداخلي القائم في دولة ما تهديدا لأمن و مصالح الدولة المتدخلة خاصة إذا كانـت تقاسمها الجوار الجغرافي ، لذلك غالبا ما يساهم هذا النوع من التدخل في حصر النـزاع ومنع انتشاره على غرار التدخل الفرنسي في إقليم الباسك، التدخل النيجيري في ليبريـا، التدخل الأوروبي في كوسوفو كذلك التدخل التركي فـي شـمال العـراق و الصينـي في أوزباكستان. وكذلك أيضا التدخلات الوقائية التي تقوم بها الدول، لمنع تهديدا متوقعـا من الدولة المستهدفة، و يمكن تصنيف التـدخلات الأمريكيـة لمـا بعـد 11 سـبتمبر في هذا الإطار[2].

---

[1] Mario Bettati, Un Droit d’Ingérence, Mutation De L’ordre International ,Paris, D .Jacob Ed.1996,p648.
[2] Ibid, p649.

رغم ذلك يبقى من الصعب التمييز بين التدخل الدفاعي و الهجومي، فاغلب الدول المتدخلة تعتبر أن تدخلاتها دفاعية، حتى أن التدخل الأمريكي في العــراق و أفغانســتان بالنســبة للولايات المتحدة الأمريكية تدخلا دفاعيا يهدف إلى حماية الأمن الأمريكــي مــن تهديــد مستقبلي يقوم به نظام طالبان أو نظام صدام حسين.

3 . **التدخل الإنساني**: هذا الشكل من التدخل يكون أساسا مع الدور الذي لعبته المنظمات الإنسانية في النزاعات الدولية ، ثم أصبح يشمل التدخل العسكري الجماعي في إطار هيئة الأمم المتحدة في الدول التي تنتهك فيها حقوق الإنسان على غرار التدخل شمال العــراق، هايتي الصومال، و البوسنة والهرسك ...الخ (وفقــا للمــادة 42 مــن الفصــل الســابع من الميثاق. وتنص الفقرة الأولى من المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة على أنه " لا يجب القيام بأي فعل إكراهي سواء تحت ترتيبات إقليمية أو منظمات إقليمية بدون موافقة مجلس الأمن إلا أن العديد من التدخلات الخارجية التي حملت شعار حقوق الإنسان تمت بدون قرار من مجلس الأمن على غرار تدخل حلف الناتو في كوسوفو1999 و تدخل بريطانيا في السيراليون 2000 ...الخ [1].

و لكن بدأت تظهر معالم أولوية المشروعية على مبــدأ الشــرعية فــي التــدخل الخارجي فالولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في كوسوفو و أفغانستان والعراق من دون شرعية أممية ، كما أنشأ – من جهته-الاتحاد الأوروبي قوات التدخل السريع التي تقــوم بالفصل في النزاعات الداخلية على مستوى القارة الأوروبية وباقي أنحاء العالم ، من جهة أخرى لا نستطيع التمييز بين التدخل الإنساني و الــدكتاتوري فكــل التــدخلات تــدعي أن هدفها تحقيق مبادئ إنسانية سامية، رغم أن أغلب التدخلات الإنسانية لم تتم في الدول التي تعرف أزمة إنسانية حادة ، على غرار الكونغو، أنغولا، الزائير، البورندي، غــرب إفريقيا الشيشان، كشمير، بورما في حين استهدف الدول التي بدأت تشهد تحســنا داخليــا على غرار العراق، وفي هذا الإطار يقولGarkinkel Adam "أحيانا تقــوم الولايــات

[1] حمايدي عزالدين، **دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية**، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة قسنطينة،2005)،ص. 95.

المتحدة الأمريكية بالتدخل الإنساني كما حدث في كوسوفو وأحيانا أخرى تعزف عن ذلك على غرار رواندا ;السيراليون، وفي بعض الأحيان تتدخل كفاعل رئيسي علـــى غـــرار البوسنة وتارة أخرى كفاعل مساعد على غرار تيمور الشرقية.

و قد أكد نعوم شومسكي و إدوارد ســعيد، أن مـــا يعـــرف بالتـــدخل الإنســـاني ما هو إلا تسويق أكاديمي للسياسة التدخلية الأمريكية فكيـــف يمكـــن اعتبـــار التـــدخل في كوسوفو تدخلا إنسانيا في الوقت الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية مع تركيـــا إحدى أكبر الدول انتهاكا لحقوق الإنسان ضد القبارصة و الأكراد، وكيف يمكـــن تفســـير السكوت الأمريكي على ما يحدث من قمع إسرائيلي شبه يومي ضد الفلسطينيين و أيضـــا التدخل الأمريكي في الصومال والذي يعتبره البعض نموذجا للتدخل الإنساني لـــم يكـــن تدخلا جادا فعندما سؤل أحد الضباط عن سبب عدم تسخير قوة أكبر أجاب هـــذه إفريقيـــا وليست أوروبا.

التدخل الإنساني بهذا المفهوم، يعتبر تحديا خطيرا للشرعية الدولية و سيادة الـــدول الضعيفة فغالبا ما تخفي الدول أهدافها التوسعية والإستراتيجية وراء مبرر التدخل الإنساني و حالة العراق خير مثال في هذا الإطار لذلك فرغم التحولات التـــي مســـت العلاقـــات الدولية، وبداية بروز التبريرات المختلفة للتدخل الخارجي إلا أن مبدأ عدم التـــدخل لازال يمثل الأساس القانوني للعلاقات الدولية المعاصرة .[1]

المبحث الثاني: الأهمية الإستراتيجية لموارد الطاقة

ارتبطت تطورات الحياة البشرية منذ بزوغ شمس الحضارة الإنســـانية باســـتهلاك أنوع الطاقة حتى ارتقى الإنسان مع إطلالة القرن العشرين الميلادي باكتشاف خصـــائص ومزايا هذه الموارد واستخداماتها في تلبية حاجات النهضة الصـــناعية والخدميـــة فاشـــتد الإقبال عليها ومع تركز الاحتياطات النفطية في مناطق محدودة من العالم ازدادت حـــدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك الأمـــاكن الغنيـــة بطـــرق ووســـائل مختلفـــة،

---

[1] محمد بومدين ن مرجع سابق،ص ص.61-84.

كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلت من الطاقة سلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها متعدد الجوانب.

المطلب الأول: التعريف بموارد الطاقة و أهميتها

تعتبر الطاقة أحد المقومات الرئيسية للمجتمعات المتحضرة وتحتاج إليها كافة قطاعات المجتمع كما يتم استخدامها في تشغيل المصانع وتحريك وسائل النقل المختلفة وتشغيل الأدوات المنزلية وغير ذلك من الأغراض.

استعمل الإنسان في بادئ الأمر طاقته الذاتية الناتجة عن الطاقة الكيميائية الكامنة في غذائه، وكان من أعظم اختراعات الإنسان الأول اختراع طريقة لإشعال النار من احتكاك قطعتين من الخشب. فعندها بدأ الإنسان باستعمال الخشب كمصدر رئيسي للطاقة، وبعدها تعلم تدجين الحيوانات التي استعملها الإنسان كمصدر للغذاء وهو مصدر طاقة كيمائية وبروتين وكوسيلة للتنقل والقيام بالأعمال الزراعية ،وتوسع استعمال الطاقة نسبيا بعد اكتشاف النحاس والبرونز حيث أن عملية صهرهما تحتاج إلى طاقة عالية والتي كانوا يحصلون عليها من خلال حرق كميات كبيرة من الأخشاب ، ومن ثم تطورت عمليات استخدام طاقة المياه في أعمال الري وطحن الحبوب . أما الفحم الحجري فقد بدأ استخدامه في العصور الوسطى واختراع المحرك البخاري في القرن الثامن والتاسع عشر.

الطاقة :هي كل ما يمدنا بالنور ويعطينا الدفء وينقلنا من مكان إلى آخر، وتتيح استخراج طعامنا من الأرض وتحضيره وتضع الماء بين أيدينا وتدير عجلة الآلات التي تخدمنا هي قدرة المادة على إعطاء قوى قادرة على إنجاز عمل معين.وأيضا مقدرة نظام ما على إنتاج فاعلية أو نشاط خارجي،وهي عبارة عن كمية فيزيائية تظهر على شكل حرارة أو شكل حركة ميكانيكية. والطاقة كما يعرفها أحمد علي عتيقة:" هي المقدرة على انجاز عمل ما، حيث لابد من توفر مصدر للطاقة بالقدر اللازم، و النوعية الملائمة لإنجاز العمل المطلوب سواءا كان ذلك العمل فكريا أم آليا."[1]

[1] العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية الجزائرية (الجزائر – ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، (كلية العلوم السياسية والاعلام ، الجزائر، 2005)، ص.8.

وجدت الطاقة نظرا للحاجة إليها، و التغيير في مصادرها يكون حسب نوعية العمل وبالتالي هو الذي يحدد كمية الطاقة الواجب استعمالها. تعتبر مصادر الطاقة المختلفة الشريان الرئيسي للاقتصاد العالمي، ولا يمكن تصور قيام حياة اقتصادية حديثة في غياب هذه المصادر، وعليه فقد كان لها دائما أهمية كبيرة سواء في التجارة الدولية أو في السياسات الاقتصادية الدولية.

تشمل الطاقة الموارد الطبيعية ، ويمكن تعريفها كالتالي: هي الموارد الطبيعية من فحم، بترول، و غاز، وموارد طاقية أخرى المستعملة في مختلف النشاطات اليومية من حركة للمواصلات إلى نشاط للمؤسسات و الإختراعات التي تحتاج إلى هذه المواد، و غيرها من المواد الأخرى التي تسهل عملية النشاط الصناعي و دوران العجلة الاقتصادية."[1]

تكمن أهمية الطاقة في الزيادة من أطماع الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بتوجيه وجهتها نحو الدول التي تحوي هذه الموارد لغرض احتلالها ونهب واستغلالها قدر المستطاع

المطلب الثاني: أهمية البترول كمصدر للطاقة

البترول "الزيت الصخري" أو "النفط كما أسماه العرب" فقد عرف منذ أقدم العصور إلا أن أهميته لم تدرك كمصدر للطاقة إلا مع إطلالة القرن العشرين عندما اشتد الإقبال عليه نتيجة للاختراعات العلمية الصناعية والاكتشافات في استخلاص أنواع بترولية مكررة مختلفة لمواكبة التقدم الصناعي لما يتمتع به البترول من مزايا وخصائص مقارنة بأنواع الطاقة الأخرى.

إن البترول وقود سهل النقل والتخزين وأقل ضرراً بالبيئة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى ، كما يتميز بقيمة حرارية مرتفعة إلى جانب تعدد أنواع مشتقاته واستخداماته مما جعله الوقود الملائم لأحداث التحولات التقنية المختلفة. ويرجع الاهتمام بالبترول لعام 1850 عندما تمكن الكيميائي الاسكتلندي جيمس يونج James Young من اختراع طريقة لاستخلاص البرافين والكيروسين وزيت التشحيم من الزيت الخام بحيث

---

[1] السيد محمد أحمد السريتي، **الموارد الإقتصادية** (الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة و النشر 2011)،ص. 20.

أمكن استخدام المشتقات داخل مصباح للإنارة في مناجم الفحم والذي عــرف بمصـــباح "البرافين" ، وزاد هذا الاهتمام بعدما تمكن الألماني كارل بنز Karl Benz عـــام 1885 من استخدام محرك أوتو Otto motor في السيارات، وتلا ذلك اختراع محرك الـــديزل عام 1895 من قبل الألماني رودولف ديزل Rudolf Diesel والـــذي تميـــز بكفاءتـــه ورخص الوقود المستخدم. وتوجت تلك الاختراعات باختراع محرك الطائرات فـــي 17 ديسمبر 1903 من قبل الأخوان رايت Wright Brothers بالولايات المتحدة الأمريكيـــة بيد إن جميع هذه الاختراعات المعتمدة على استخدام أنواع مختلفة من المنتجات البترولية المكررة لم تحدث تحولاً أساسياً في سوق الطاقة من الفحم إلى البترول.

لقد ركزت الصناعات القديمة على الفحم كمورد أساسي للطاقـــة و ذلـــك لســـير مصانعها بالإضافة إلى استمرارية النشاط، لكن مع التطور الذي حصـــل و الاكتشـــافات لمصادر أخرى جديدة للطاقة كالنفط و الغاز زالت أهمية الفحـــم و احتياجاتـــه ليعوضـــه البترول و يحتل مكانه في جميع الصناعات ، و هذا ما زاد في الأمر حدة بحيث أصـــبح الطلب المتزايد على هذه المادة بشكل يومي أدى إلى نوع من التسارع الـــدولي نحوهـــا لغرض صناعاتها التي أصبحت لا تستغني عن البترول و هذا ما زاد من حدة الصراع.

تكمن أهمية البترول في عدة نواحي، أبرزها أولا من الناحية الاقتصادية، الناحية السياسية والناحية الحربية مما يجعل هذا المورد يرسم إلى حد كبير الخطوط الرئيســـية للسياســـة العالمية وستزداد أهميتها سنة بعد سنة. ثانيا تظهر أهمية البترول من خاصـــية الاحتكـــار الإنتاجي واحتلال مناطق محدودة للجزء الأكبر مـــن التكوينـــات وتحكـــم عـــدد محـــدد من الشركات في الجزء الأكبر من الإنتاج والنقل والتكرير وفي خريطة تجارة البتـــرول، وأخيرا تخضع دراسة البترول في تحديد مناطق الإنتاج ،ثم تنقل الدراســـة إلـــى أهميـــة المورد البترولي وطريقة استغلاله ومراحل الصناعة المختلفة التي تمر بها عملية الإنتاج ابتداء من الاستكشاف حتى تصل الى يد المســـتهلك الأخيـــر فـــي صـــورة المشـــتقات والصناعات البتروكيميائية المختلفة، حيث تم إنتاج أكثر من 450 مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من البترول ،وتستعمل اليوم في تحضير منتوجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد

عن 1500 صنف. كما أن البترول يلعب مركزا بارزا بين مصـــادر الطاقـــة المعروفـــة في العالم، و أن الأسباب المؤدية إلى أن يلعب مثل هذا الدور بين مصادر الطاقة تعـــود إلى عوامل عديدة من بينها تعدد الوظائف التي يؤديها النفط بعد تكريـــره، فهـــو يمـــدنا بالحرارة و الضـــوء و الطاقـــة التـــي تحـــرك المحركـــات بالإضـــافة إلـــى الزيـــت الذي يستخدم في طلي الأجسام الصلبة لغرض المحافظة على عـــدم تآكلهـــا أو صـــداها، كما أن دوره يكمن أيضا في تهيئة الأموال الضرورية لإعداد و تنفيـــذ بـــرامج الإعمـــار والتطوير الاقتصادي.[1]

المبحث الثالث: أهمية موارد الطاقة في النزاعات الدولية

في الماضي، أدى الصراع بين القوى الاستعمارية على المواد الخام إلى انـــدلاع العديـــد من الحروب، وسواء كانت هذه النتيجة ستتحقق حتماً في حالة النفط والغاز الطبيعي أم لا، فإن المؤكد هو أن الضغوط من أجل زيادة الحد الأقصى من الاحتياطيات أصبحت تلعـــب دورا كبيرا في تشكيل قرارات السياسة الخارجية للعديد من الدول، وتؤدي إلى تصـــاعد الكثير من التوترات والنزاعات الدولية

المطلب الأول: دور موارد الطاقة في النزاعات الدولية

يتوقع أن تصبح موارد الطاقة من بين أحد أهم أسباب انـــدلاع الصـــراعات الإقليميـــة والدولية خلال السنوات القادمة، لاسيما أن المخزون العالمي للطاقة لا ينمـــو بمعـــدلات تواكب الطلب المتزايد، خاصة من جانب الولايات المتحدة والدول الآسيوية الصاعدة.[2]

وطبقا لتقرير نشرته وزارة الطاقة الأمريكية، فإن استهلاك العالم من النفط سينمـــــــــو بأكثر من 5 % خلال الربع الأول من القرن الحـــادي والعشـــرين ليصـــل إلـــى أكثـــر من 12 مليار برميل يوميا بحلول عام 2025، وسيزيد أيضا استهلاك العالم مـــن الغـــاز الطبيعي بنسبة 57% عما هو عليه الآن، مما سيترتب عليه نقص كبيـــر فـــي الكميـــات المعروضة وارتفاعات متواصلة في الأسعار، فضلا عما ستواجهه شركات الطاقة العالمية

[1] العربي العربي، دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية الجزائرية (الجزائر-ليبيا)، رسالة ماجستر غير منشورة(الكلية، جامعة الجزائر، 2005)، ص.48.

من عجز عن تلبية الطلب المتزايد، وما سيؤدي إليه هذا الوضع من ضغوط شديدة داخل الدول المستهلكة لزيادة نصيبها من الطاقة، مما سيترتب عليه مزيد من التنافس والصراع من أجل الحصول على الطاقة.[1]

جوهر معادلة الطاقة الحالية هو تزايد الطلب العالمي، في حين أن الإمدادات لا تنمو بما يكفي لتلبية المطالب العالمية، وهو الأمر الذي يتوقع معه أن يصبح الصراع العالمي للسيطرة على إمدادات الطاقة أكثر حدة وشراسة، فالطاقة ضرورية لمعظم الأنشطة الصناعية والتنموية الحديثة، وعندما تتناقص إمدادات الطاقة، فإن الاقتصاديات تتباطأ، وتزداد معها معاناة البشر. فمنذ الحرب العالمية الثانية، ارتفع استهلاك العالم من النفط من 1 إلى 8 مليون برميل يوميا، وأصبحت الدول الأكثر استهلاكا للطاقة حاليا هي الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوربا، إضافة إلى الاقتصاديات الصاعدة في شرق آسيا، ويتوقع أن يزداد استهلاك هذه الدول بنسبة 54% في عام 2025، مما يشكل ضغطا كبيرا على مصادر واحتياطيات النفط العالمي.[2]

وطبقا لوزارة الطاقة الأمريكية، فإن استهلاك النفط في الدول النامية سيزيد بنسبة 96 % بحلول عام 2025، بينما سيرتفع استهلاك الغاز الطبيعي بنسبة 13% في كل من الصين والهند، وسيرتفع معدل استهلاك الصين من النفط بنسبة 156 % والهند بنسبة152%، الأمر الذي يعني أن الفترة المقبلة ستشهد تصاعدا في حدة التنافس بين الولايات المتحدة من جانب والدول الآسيوية الصاعدة من جانب آخر على مصادر الطاقة.

ومن جانب آخر، فإن المخزون العالمي من الطاقة والاكتشافات الجديدة لا يتوقع أن تفي بالاحتياجات المتزايدة عالميا من النفط، حيث تشير التوقعات إلى أن إنتاج النفط العالمي سيصل عام 2025 إلى نحو 12 مليون برميل، بزيادة قدرها 44 مليون برميل

[1] Philipe Hugon, le Role Des Ressources Naturelles DansLes conflits, (Herodote revue de geographie et de geopolitique , troisieme trimestre 2009.)p.29

[2] Sophie Fabregat, l'ONU examine le rôle des ressources naturelles dans les conflits armés, 02Mai 2012. http://www.actu-environnement.com/ae/news/conflits-acces-partage-ressources-naturelles-onu-15583.php4 le 03/05/2013 a 12:39.

فقط عن الإنتاج الحالي وإذا كانت دولة مثل السعودية قادرة على زيادة الإنتاج اليومي من 1 إلى 12 أو 15 مليون برميل، فإن المنتجين الآخرين للنفط مثل إيران، العراق، الكويت، نيجيريا، روسيا وفنزويلا من المتوقع أن يحافظوا بصعوبة على مستوى إنتاجهم الحالي، وهو ما يعني إجمالا نقص العرض المستقبلي وحدوث زيادات كبيرة في الأسعار. ولهذا السبب، فإن معظم الدول الكبرى أصبحت تعتمد أكثر على الغاز الطبيعي، الذي صار يستخدم بدرجة أكبر في العديد من الصناعات، فضلا عن أن مخزونه واحتياطياته لم تستنفذ بعد، واكتشافاته الجديدة في تزايد مستمر.

المحصلة النهائية هي مزيد من التنافس والصراع على مصادر الطاقة، سواء في الهند، أو روسيا أو أمريكا اللاتينية، حيث أثيرت قضية الطاقة في كافة هذه الدول، وقد طالبت واشنطن حلفائها بتزويدها بمزيد من الإنتاج النفطي، كما سعت لمحاصرة الدول النفطية المناوئة لها مثل إيران وفنزويلا.[1]

إن التوترات القائمة والمحتملة نتيجة التنافس على احتياطيات النفط والغاز عديدة، وتمتد عبر أرجاء كثيرة من العالم. ومنها منطقة حقول النفط في بحر قزوين، التي تتنازع عليها كل من إيران، وأذربيجان "المتحالفة مع الولايات المتحدة"، وروسيا أيضاً. وقد كشفت الـ "وول ستريت جورنال"wal street news paper عن عزم وزارة الدفاع الأمريكية إنفاق نحو 1 مليون دولار خلال السنوات الخمس القادمة لتأمين منطقة حقول النفط في كاسابيان. وبطبيعة الحال فإن هذا النزاع يمكن أن يؤدي إلى اندلاع مواجهات غير مأمونة العواقب بين روسيا وإيران والولايات المتحدة.[2]

النزاعات الإقليمية والدولية الناتجة عن الطاقة يمكن أن نجدها أيضا في البحر الأحمر، وبحر الصين الجنوبي، والخليج العربي، وخليج غينيا، وغيرها من المناطق، التي تتصاعد فيها حدة الصراع حينا لتصل إلى حد استخدام القوة العسكرية، وتهدأ حينا آخر. صحيح

[1] محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج أوهام القوة و النصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط.1993،1)، ص،99.

[2] مايكل كيلر،**الحروب على الموارد**، ت .رابراهيم غرابية عن الموقع: http://www.resourcecrisis.com/index.php/books/67-oil-energy/420-5 LE13/04/2013 à 10:30.

أنه لم تحدث مواجهة شاملة بسبب النفط، ولكن يجب ألا ننسى أن تأمين مصادر النفط كان يشكل أحد الدوافع المستترة للولايات المتحدة في غزوها للعراق.

لقد أصبح تأمين مصادر الطاقة من القضايا المرتبطة بالأمن القومي للكثير من دول العالم، ولم تعد القضية منوطة فقط برجال الاقتصاد والشركات الاستثمارية، بقدر ما أصبحت ضمن الاهتمامات الرئيسية للقادة السياسيين ورجال التخطيط والإستراتيجية العسكرية، فالتنافس من أجل الحصول على حصة أكبر من الطاقة، يمكن أن يتسبب في أزمات ساخنة خلال العقود القادمة، ويهدد باندلاع العديد من المواجهات المسلحة.

المطلب الثاني: دور موارد الطاقة في التدخل الأجنبي

البحث المتزايد على موارد الطاقة كان من أسباب ظهور التنافس الاستعماري و رغبة الدول الكبرى في الوصول إلى مناطق أخرى من العالم والتي تحوي هذه الموارد بكثرة، لأن صناعاتها بحاجة إلى استمرارية نشاطها، فهذا ما يستوجب عليها توفير نسبة كبيرة من هذه المواد، مما استدعى الضرورة إلى استمرارية البحث عن هذه المواد في أي مكان مما أدى إلى اكتشاف مصادر عديدة للحفاظ كالنفط والغاز. ومع نهاية القرن التاسع عشر ازدادت حدة الصراع بين الشركات العالمية الكبرى، وهذا تحت غطاء حماية حقوق الإنسان ، نشر الديمقراطية القضاء على الإرهاب... حتى تضفي عليها شرعية النهب والاستغلال لثروات هذه الدول التي ساهمت كثيرا في وضع الأسس المتينة للقاعدة الصناعية الأوروبية الأمريكية.

فالتطور الصناعي الذي عرفته الدول هو الذي كان بمثابة الدافع إلى اللجؤ للتدخل وذلك للحصول على كميات كبيرة من هذا المنتوج، فالحصول على هذه الموارد يستلزم السيطرة على المناطق التي تزخر بها والتي لها احتياطي معتبر من هذه الموارد ، ونظرا لغالبية الدول المنتجة لهذه المواد هي دول ضعيفة وعاجزة فتسعى إلى سياسة التوريد حتى تلبي حاجيات الدول الكبرى الصناعية، وعليه أصبحت الدول الكبرى تسعى إلى تطبيق استراتجياتها عن طريق التدخل لغرض السيطرة واحتواء هذه المناطق وهذا ما جعل الدول المنتجة الغنية بالثروات مجرد دول تابعة ومحرومة من استغلال مواردها

خلاصة الفصل الأول:

ما نستخلصه في الأخير هو نظرا للتغيرات الهيكلية و البنيوية في النظام الـــدولي و ضعفه على أداء الأدوار المنوطة به أدى إلى بروز ظاهرة التدخل الأجنبي و ذلك لأجل تحقيق مجموعة من الأغراض المصلحية ، و رأينا كيف أدى التغير في النظام الـــدولي إلى التأثير على الدول وخاصة المتدخل فيها و ما قد تتعرض له من استغلالات و نهــب للثروات خاصة منها النفط الذي لا تستطيع الدول الكبرى الاستغناء عنه، و الذي أصـــبح عنصر جوهري في النزاعات الدولية حيث لا يوجد نزاع في الساحة الدولية إلا واقتـــرب بعنصر النفط خصوصا أن الاحتياطات النفطية تتواجد في مناطق محدودة من العالم مما ازدادت حدة الصراعات الدولية في السيطرة على تلك الأماكن الغنية بطـــرق ووســـائل مختلفة، كل هذه الأبعاد الجيولوجية والاقتصادية والسياسية جعلـــت مـــن الطاقـــة ســـلعة إستراتيجية بالغة الأهمية لها عالمها متعدد الجوانب .

الفصل الثانـي:

تحليل لطبيعة التدخل الأمريكـــــي

في العراق

تسعى الإدارة الأمريكية إلى المحافظة على انفرادها بقيادة العالم، وقد تحول احتمال تعرض العراق لغزو عسكري من الخارج إلى حقيقة واقعة بسبب إصرار القيادة السياسية اليمينية العسكرية على الغزو لأن العراق أصبحت تمثل من وجهة نظر واشنطن تهديدا للأمن القومي الأمريكي وتهديدا للسلم العالمي، وعلى الرغم من تواجد القوى الرافضة للحرب و التي تبدو أوسع نطاقا ،إلا أننا يجب أن ندرك أن هذه القوى تنقسم بدورها إلى تيارين رئيسيين: التيار الأول هو الذي يؤكد على ضرورة التزام الولايات المتحدة في أي عمل عسكري تقوم به في العراق على الشرعية الدولية أي ضرورة الحصول على تفويض صريح من مجلس الأمن بشن حرب ضد العراق ،ويضم هذا التيار حكومات وقيادات سياسية في بلدان مثل فرنسا وألمانيا وروسيا والصين كما يضم منظمات شعبية وهيئات غير حكومية في أوروبا والولايات المتحدة على السواء من أهمها المجالس الكنسية وتجمعات المثقفين الليبراليين إلى جانب بعض القوى والشخصيات السياسية خارج السلطة مثل قيادة حزب الأحرار الديمقراطيين في بريطانيا والذي وجه زعيمه تشارلز كيندى خلال المؤتمر الأخير للحزب اتهاما صريحا إلى الولايات المتحدة بأنها تحاول فرض الهيمنة الإمبريالية على العالم ،وقد عارضت هذه القوى شن الحرب على العراق بدون تفويض دولي حتى النهاية لكنها فشلت.

أما التيار الثاني فإنه يتألف أساسا من الجماعات الإسلامية المتطرفة في الغرب وفي العالم الإسلامي وجماعات مناهضة العولمة والجماعات اليسارية التي تتركز حركتها على منطلقات العداء للولايات المتحدة ومن ثم فهي تقرر مواقفها السياسية في عكس الاتجاه الذي تسير فيه السياسة الأمريكية بصرف النظر عما إذا كانت هذه السياسة خاطئة أم صائبة وهذا التيار سيواصل معارضته للحرب في أشكال مختلفة من أهمها المظاهرات ضد التدخل العسكري الأمريكي البريطاني في العراق،فمن خلال ما سبق سوف نتطرق إلى تحليل طبيعة التدخل الأمريكي على العراق .

المبحث الأول: دراسة جيوسياسية للعراق

مع بداية كل قرن تقريبا تتعرض المنطقة العربية إلى تغيرات جيوسياسية كبيـــرة، و لعل آخرها كانت تلك التي حدثت طبقا لاتفاقية ســـايكس بيكـــو 1916، و التـــي أدت إلى احتلال أكبر بلد عربي في ذلك الوقت الجزائر 1830،و ساهمت في خلق مملكـــة آل سعود بالحجاز على أنقاض الإمبراطورية العثمانية ، و بعدها ظهرت خريطـــة جديـــدة و التي أدت إلى ظهور دول عربية عديدة، و لكن بعد مرور قرن كامل بدأنا نلمس ملامـــح خطط جديدة تستهدف الأمة العربية مرة أخرى و إعادة وضع خارطة جيوسياسية جديـــدة للمنطقة من طرف الدول الكبرى حتى تستطيع تحقيق استراتجياتها و التي تكمن في تقسيم المنطقة و هذا ما أثبتته الأحداث في الآونة الأخيرة وخصوصا احتلال الولايات المتحـــدة الأمريكية للعراق.

المطلب الأول: الإطار التاريخي و الجغرافي للعراق

يعود أصل كلمة العراق حسب بعض المستشرقين إلى مدينـــة أورك الســـومرية القديمة والتي تسمى الآن بالوركاء وقد ذكرت مدينة أورك في ملحمة كلگامش حيث قـــام كلگامش ببناء سور حول المدينة ومعبد للآلهة عشتار، ويرى البعض الأخـــر أن عـــراق مصدرها العروق نسبة إلى النهرين دجلة والفرات اللـــذين ولأهميتهمـــا شـــبهتا بـــالعرق أو الوريد ويرى البعض الآخر أنها سميت بالعراق نسبة إلـــى عـــروق أشـــجار النخيـــل التي تتواجد بكثرة في جنوب ووسط العراق بينما يـــرى الآخـــرون أن أصـــل التســـمية هي عراقة المنطقة الموغلة بالقدم.

ويعتبر العراق من قبل البعض "مهد الحضارات" علما أن هذه التســـمية يطلقهـــا البعض على منشأ حضارات أخرى على ضفاف أنهار النيل.

1- الإطار التاريخي:

عرفت العراق على امتداد 8000 سنة قيام حضارات على يد السومريـــين و الآشوريين و البابليين ،وكان السومريين هم أول مـــن اختـــرع الحـــرف، و الكتابـــة

المسمارية، واللغة السومرية بالإضافة إلى شرائع حمو رابي، فالسومريون هم الســـابقون بكل الإبداعات كالشعر و الرسم و الموسيقى و العلوم.[1]

كما تعد حدائق بابل في العراق من العجائب السبع، بالإضافة إلى ازدهـــار الحضارة الإسلامية خاصة في العصر الذهبي للخلافة العباسية في عهد هارون الرشـــيد، ومنها انطلقت الفتوحات الإسلامية، إلا أنه عرف نكسة و سقطت بغداد على يد المغـــول سنة 1258م. كما تقع العراق كمنطقة تنافس بين الصفرة الإيرانيـــة و الدولـــة العثمانيـــة التركية لتستقيل في الأخير عن سيطرة الباب العالي بفضل الباشـــاوات المماليـــك عـــام 1749-1831،كما عرفت هذه الفترة تغلغل النفوذ الأجنبية خاصة بريطانيا، و لكن بعـــد انهيار حكم المماليك سنة 1931 عادت السيطرة العثمانية حتى الاحتلال البريطاني لبغداد سنة 1917،و ذلك مع أواخر الحرب العالمية الأولى.[2]

عرف سكان ما بين النهرين لغات عديدة لكنهم عموما تكلموا ثلاث لغات رئيســـية بعد السومرية والتي كانت لفترة وجيزة، اللغة الكدية والتي كانت لغة الاكديين، البـــابليين، الآشوريين و استمرت حتى حوالي سنة 500 ق.م.لتحل محلها اللغة الآرامية (بلهجتهـــا الشرقية السريانية. استمرت اللغة الآرامية حتى 500 بعد الميلاد لتحل محلها العربية.و ما تزال الآرامية مستعملة اليوم لدى بعض الطوائف العراقية غيـــر المســـلمة كالكلـــدانيون، الصابئة و الايزيديون. أما العرب فيرجع وجودهم في العراق إلى ميلاد إبراهيم في مدينة اور 2000-1500 قبل الميلاد، حيث من نسله كان العرب . ويؤمن المسلمون أن النبـــي محمد -صلى الله عليه وسلم- هو من نسل الابن البكر لإبراهيم الـــذي هـــو إســـماعيل . وتشير بعض الآثار إلى وجود القبائل العربية في فترة حكم الملك البابلي نبوخـــذ نصـــر في القرن السادس قبل الميلاد، وقد تكون ميسان و مملكة الحضر التي تأسست في القرن الثاني قبل الميلاد، من أوائل العلامات الحضارة العربية في العراق، والتي تلتهـــا مملكـــة المناذرة وعاصمتها الحيرة 266 م - 633 م وحتى دخول الإسلام .

---

[1] محمد مراد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاستراتيجي و المتغير الظرفي** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.2009،1)،ص.322.

[2]طالبي الأعرج بن الشيخ ، **المختصر في تاريخ العرب** (الجزائر: منشورات دار الأديب،د.ت)،ص ص. 78-91.

من سقوط بابل حتى الفتح الإسلامي : بعد تدمير بابل تناوب على العراق الفرس الاخمينيون واليونانيون بدءاً بالاسكندر المقدوني مرورا بالدول السلوقسية والفرس الساسانيون وحلفاءهم ملوك بني لخم العراقيون (المناذرة). وكان اللخميون من القبائل اللاتي وصفوا كونهم أحفاد العرب العمالقة و التي كانت تطلق على قدماء العراقيين وكذلك المصريين[1].

عرفت العلوم عصر إزدهار في عهد هارون الرشيد ولكن ومنذ العام 800 ميلادي بدأت عدة مناطق تعلن استقلالها عن الدولة العباسية وتحولت إلى إمارات أو ممالك تحكمها سلالات متعددة. حتى أنه في النهاية وقعت الخلافة العباسية تحت سيطرة العديد من السلالات ذات الطابع العسكري مثل البويهيون، وفي عام1258 ميلادي دمرت بغداد من قبل هولاكو خان بسبب ضعف الخلافة وانشغال الخليفة الحاكم وحاشيته باللهو والعبث وعدم اهتمامهم بشؤون الدولة ويقال أن هولاكو خان قد قتل تقريبا 800،000 من سكان بغداد. وفي النهاية سيطر العثمانيون بعد ذلك على العراق وقسموها إلى ثلاث ولايات، الموصل وبغداد والبصرة وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وقع العراق تحت الاحتلال البريطاني ثم الانتداب ثم حصل على استقلاله من المملكة المتحدة عام 1932ميلادي، لتقوم المملكة الهاشمية العراقية بإستلام فيصل الأول بن الشريف حسين تاج العراق.

2- الإطار الجغرافي للعراق:

تشغل العراق الجزء الشرقي من منطقة الهلال الخصيب الذي يحيط بشبه الجزيرة العربية من الشمال ويحدها إيران من الشرق و تركيا من الشمال و سوريا و الأردن من الغرب و من الجنوب تحدها المملكة العربية السعودية والكويت ، وتطل بساحل قصير على الخليج العربي ، لا يزيد عن 36 ميلا، و هي بذلك تعتبر دولة شبه مغلقة أي ليست لها سواحل بحرية طويلة. كما يعتبر الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد للعراق على العالم، و يعد ميناء أم قصر في البصرة من أهم الموانئ العراقية التي تطل على الخليج، يمر نهرا دجلة و فرات في البلاد من شماله إلى جنوبه، و يتميز الموقع

[1]المرجع السابق، ص 94.

الجغرافي للعراق بأهمية كبيرة استراتيجيا و جيوسياسيا ، فهي عضو في جامعة الدول العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي و الأوبك.[1]

تنحذر ارض العراق من المنطقة الجبلية التي تبلغ أعلى من 3000 متر أي ما يعادل 10.000 قدم فوق مستوى سطح البحر عند الحدود مع كل من تركيا و ايران، معظم أراضي العراق صحراوية قاحلة.[2]

و ينقسم سطح العراق إلى أربعة أقسام:

1- السهل الرسوبي و يحتل ربع مساحة العراق أو ما يساوي 132000كلم^2 ، و يمتد على شكل مستطيل طوله 650 كلم، و عرضه 250كلم، و يمتد بين مدينة بلد على نهر دجلة و مدينة الرمادي في منطقة التل الأسود على نهر الفرات من جهة الشمال و الحدود الإيرانية من جهة الشرق، و الهضبة الصحراوية من جهة الغرب و تدخل ضمنها منطقة الأهوار و البحيرات.

2- الهضبة الصحراوية: تقع في غرب العراق و يحتل حوالي ½ مساحة القطر، أو 198000كلم^2، و يتراوح ارتفاعها بين (100-1000) متر و تدخل ضمنها منطقة الجزيرة.

3- المنطقة الجبلية: تقع في القسم الشمالي و الشمالي الشرقي من العراق و تمتد إلى حدوده المشتركة مع سوريا و تركيا و ايران في الغرب و الشمال و الشرق، و تحتل هذه المنطقة ربع مساحة العراق تقريبا 92000كلم^2.

4- المنطقة المتموجة: و هي منطقة انتقالية بين السهول الواطئة في الجنوب و بين الجبال العالية في أقصى الشمال و الشمال الشرقي في العراق و تحتل 50%من مساحة المنطقة الجبلية، أو 67000كلم^2 منها 42000 كلم^2 خارج المنطقة الجبلية و يتراوح ارتفاعها من 200 إلى 450م.[3] تعتبر العراق حلقة وصل بين أوروبا و منطقة المحيط

---

[1] محمد سعيد اللحام ، **موسوعة دول و أقاليم العالم**، م.3، (بيروت: دار النشر، ط.1،2009)، ص19.

[2] المكان نفسه.

[3] مجموعة من المؤلفين، **المنجد في اللغة و الأعلام** (بيروت:منشورات دار المشرق، ط.30،1988)،ص،373.

الهندي التي كانت مستعمرة من مستعمرات الإمبراطوريـــة البريطانيـــة لـــذلك تنـــافس على العراق كل من بريطانيا و ألمانيا.

تتراوح مساحة العراق حوالي 438317 كلم^2، المساحة المائية 4910 كلم^2 وتقدر مساحة اليابسة ب: 433536 كلم^2 ، و يقدر طول الحدود البرية بـــ :3650كلـــم، يحده كل من إيران 1458 كلم ، و الأردن 181 كلم ، الكويت 420 كلم، السعودية 814 كلم، سوريا 605 كلم ، تركيا 352 كلم.

مناخ العراق يغلب عليه الجو الصحراوي شتاء معتدل إلى بارد، و صيف حار و جـــاف، يكون الشتاء في المناطق الجبلية المحاذية لكل من تركيا و إيران بارد مع ســـقوط كميـــة كبيرة من الثلوج أحيانا و التي تتسبب في فيا ضانات كثيفة في وسط العراق.[1]

إمكانيات العراق:

يبلغ تعداد السكان في العراق: 31.234.000 نسمة سنة 2004، و بلغـــت الكثافة السكانية 62 كلم^2 ،الناتج المحلي الاجمالي 8.114.151 مليـــار، النـــاتج المحلـــي الفردي 3.655 دولارسنة 2004.التركيبة السكانية للعراق تعد فريدة من نوعهـــا نظـــرا لتعددها و اختلافها لأنها تتشكل من عدة قوميات و طوائف و أديان ، إذ يتكـــون نســـيجها الاجتماعي من القوميات التالية و منها العربية التي تمثل أعلى نسبة في التركيبة السكانية ثم تأتي بعدها القومية الكردية ثم القومية التركمانية و القومية الأشـــورية ، أمـــا بالنســـبة للأديان فنجد المسلمين يحتلون الصدارة ثم المسيحيين ثم الأقلية اليهودية الـــذين أســـقطت عنهم الجنسية العراقية سنة 1948، ثم الأقلية الأريدية والصائبة و اليهـــود، فالمســـحيون ينقسمون إلى طوائف الكاثوليك البروتسنت ، الارتودوكس و الكلـــدان و هـــذا مـــا أثـــر على توحيد الشعب العراقي، بحيث اعتبر بمثابة نقطة ضـــعف مـــن طـــرف الســـيطرة الامبريالية التي استغلت هذا التعداد الطائفي فـــي اســـتغلال ثـــروات الـــبلاد و العمـــل على تمزيق وحدة الحرية الوطنية خاصة إذا كانت الفتنة بين الشيعة و السنة.

[1] المكان نفسه.

الثروات الطبيعية:

النفط: يملك العراق وخصوصاً في محافظتي البصرة وكركوك منطقة غنية بالنفط، إذ ينتج العراق حسب تقديرات عام 2007 مليوني برميل يوميّاً، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة الثالثة عشر بين دول العالم من حيث إنتاج النفط. ويبلغ احتياطي العراق المؤكد للنفط حوالي 115 مليار برميل، إذ يعد احتياطي العراق من النفط الثالث في العالم بعد المملكة العربية السعودية وكندا. وتشير الولايات المتحدة ووزارة النفط على أن ما يصل إلى 90%من البلاد لا تزال غير مستكشفة. إذ يمكن أن تسفر المناطق غير المكتشفة من العراق عن 100 مليار برميل إضافي.

الغاز الطبيعي: تقدر نسبة انتاج العراق من الغاز الطبيعي حسب تقديرات 2008 حوالي 15 مليار م^3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة الثانية والثلاثين بين دول العالم من حيث إنتاج الغاز الطبيعي. كما يبلغ احتياطي الغاز الطبيعي حسب تقديرات عام 2008 حوالي 3000 مليار م^3، وهو بهذه الكمية يحتل المرتبة العاشرة بين دول العالم من حيث احتياطي الغاز الطبيعي المؤكّد.[1]

الكبريت:تعتبر حقول كبريت المشراق في محافظة نينوى الأكبر من نوعها في العالم من ناحية الاحتياطي المثبت ويوجد مصدر أخر للكبريت في العراق ناتج من تحلية الغاز المصاحب للنفط ويعتبر الكبريت احد مصادر المواد الأولية للصناعات الكيمياوية في العالم ويستعمل في العراق لإنتاج حامض الكبريتيك والأسمدة الفوسفاتية.

الفوسفات:

يحتل العراق المرتبة الثانية في احتياطيات الخامات الفوسفاتية على مستوى العالم وتوجد هذه الخامات في منطقة عكاشات في محافظة الانبار، الخامات الفوسفاتية العراقية ذات نوعية متوسطة من ناحية المحتوى من الفوسفور.

الحديد الرسوبي:تعتبر خامات الحديد الرسوبية الأصل في الصحراء الغربية في محافظة

[1] George Mutin ‹Géopolitique Du Monde Arabe‹(Lyon :Gremmo-Maison De L’orient‹3^e édition)‹P95.

الانبار وهذه الخامات فقيرة المحتوى لوجود العديد من الشوائب الرملية والطينية وتحتاج إلى تركيز لاستخلاص المعادن الحديدية منها لغرض الاستعمال في صناعة الحديد والصلب إلا أنها تستعمل في الوقت الحاضر في صناعة الاسمنت المقاوم.

حجر الكلس:من الصخور الواسعة الانتشار في العراق في مناطق حوض الفرات والصحراء الغربية ويستعمل في صناعة الاسمنت بصورة أساسية والورق والحديد والصلب والزجاج والصناعات المطاطية[1].

المطلب الثاني: تحليل لإمكانيات العراق

قبل التطرق لتحليل الإمكانيات العراقية لابد من أن نفرق بين مرحلتين أساسيتين و هما: المرحلة التي سبقت الاحتلال الأمريكي للعراق و المرحلة ما بعد الحرب.

كان العراق قبل الاحتلال، ورغم الحصار والعقوبات الدولية والعدوان اليومي والظروف فائقة الصعوبة ومنهما الحاجة للسيولة المالية بعد أن تمت السيطرة على أمواله، يصدر المشتقات النفطية، كما اهتم كذلك بالكثير منها البناء والتصنيع والانجازات الضرورية معتمدا على إمكانياته العلمية والتصنيعية والتنمية البشرية الذاتية. بالإضافة إلى تواجد العراق ضمن القائمة التي تحتوي على اكبر 10 دول في الموارد الطبيعية عالميا واحتلاله للمرتبة التاسعة أمر يشجع الاستثمار إذا ما استغلت تلك الموارد بالشكل الصحيح وخاصة بما يتعلق بالغاز والفوسفات شريطة أن يعدل قانون الاستثمار وتصرف جزء من الموارد المالية في تطوير تلك الثروات ليكون بعد اقل من عشرة سنوات ضمن اكبر الدول الصناعية في الشرق الأوسط. كما يرى الخبير في الثروات الطبيعية الجيولوجي أسامة المالكي أنه ليس من الغريب أن دولة تحتوي في أراضيها 11% من الاحتياطي العالمي للنفط و 9% من الفوسفات أن تكون من ضمن اكبر عشر دول في الموارد الطبيعية وأضاف لكن المستغرب أن هناك موارد طبيعية في العراق لم تحتسب إذ يوجد 3000 مليار م3 من الغاز الطبيعي تقريبا و كميات كبيرة من الزئبق الأحمر والكبريت والحديد وامتلاكه النفط والفوسفات وهذا الأمر جعل العراق يكون في المرتبة التاسعة من

---

[1] Ibid، P. P 96-99.

القائمة وأشار إلى أن " العراق إذا ما استغل الــ 400 موقع هيدروكربوني التي لم يجــر التنقيب فيها بعد ستكون وخلال السنوات القادمة في مرتبة متقدمة من هذا التصنيف وانه يعطي دفعة معنوية ومؤثرة على واقع الاستثمار في العراق إذ أن الثروات الموجــودة إذا ما استغلت بالشكل الصحيح فأن العراق سيكون من اكبر الدول الصناعية بالشرق الأوسط هذا بعد صرف جزء من عائدات تلك الموارد على تطوير قطاعي النفط والغاز والصناعة بالإضافة إلى قطاع الزراعة وان العراق له ناتج محلي إجماعي يعادل القــدرة الشــرائية ويقدر بــ 655،125 مليار دولار وللفرد تقدر بـــــ: 8،3 دولار وهذا يعد قليــل جــدا بالمقارنة مع الثروات التي يمتلكها العراق .

المبحث الثاني: دوافع الاحتلال الأمريكي للعراق

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية قبل و أثناء و بعد سقوط النظــام الســابق فــي بغــداد 09أبريل 2003 مجموعة من التبريرات و ذلك لإقناع الرأي العام الأمريكي و العــالمي بشرعية الحرب، و يمكن تلخيص تلك المبررات كالتالي:

1- امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل: يعد من أهم التبريرات التي قدمتها الولايــات المتحدة الأمريكية على لسان وزير خارجيتها كولن باول، و رغم التصريحات التي أدلــى بها الفريق المكلف بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل كم أثار بحث و تطوير إنتاج الأسلحة الكيماوية و البيولوجية و كذا المشاريع النووية العراقية مخاوف القوى الدولية والإقليميــة وخاصة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ، أمام ضغوطات هذه الأخيرة ألزمه مجلس الأمن بموجب القرار رقم 687 الصادر عن الأمم المتحدة ، تدمير ما لديه من محزونـــات والبنية الأساسية المتعلقة بالصواريخ الباليستية و أسلحة الدمار الشــامل، فوافــق العــراق على التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة بإزالة أسلحة الدمار الشامل والوكالة الدوليــة للطاقة الذرية حتى يتمكن من التخفيف أو رفع الحصار الاقتصــادي والعقوبــات الدوليــة المفروضة عليه.[1] غير أن النظام العراقي حاول إخفاء أعداد من الصــواريخ الباليســتية و أسلحة الدمار الشامل بعيدا عن اللجنة، و هي محاولة تسببت عند اكتشافها في زعزعــة

[1] أحمد إبراهيم محمود، **العراق و أسلحة الدمار الشامل** (القاهرة:مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام،2002)،ص.123.

الثقة السياسية في الحكومة العراقية، كما حصلت لجان التفتيش على صواريخ تفوق مداها عن المدى المقرر في قرار الأمم المتحدة 150 كلم ، و هذا ما كان يعــرف بصــواريخ الصمود، و تبينت في الأخير أن كل هذه التبريرات كانت زائفة و لا صحة لها و هذا مـــا أكدته الوكالة المتخصصة في المخابرات المركزية الأمريكية.[1]

كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقنـــاع مجلس الأمـــن الدولي بأن العـــراق يهدد الـــسلام و الأمن الدوليان و ذلك أن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشـــامل ، و أنـــه يسعى للحصول على أسلحة نووية أيضا و أنه على ارتباط قديم بالمنظمـــات الإرهابيـــة الدولية، و قد يلجأ في المـــستقبل إلـــى مســـاعدة تلك المنـــظمات بـــدعمها بالأسلـــــحة النـــووية لاستخدامها ضد الغرب، و أنه سبق و أن استعمل النظام أسلحة الدمار الشـــامل على شعبه، و هذا غير مطابق للمواثيق و الأعراف الدولية، و إنمـــا منافيـــا و خارجـــا عن القانون، ضف إلى ذلك سياسته العدوانية ايزاء الدول المجاورة له.[2]

استمرت عمليات التفتيش بالعراق بدون تحديد أي مدى زمني ولم يحدث أي ربط بين استكمال عمليات التفتيش وإنهاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الشـــعب العراقـــي، كما استخدم التفتيش كغطاء للقيام بعمليات التجسس على العراق لصالح الولايات المتحـــدة الأمريكية لقد أرادت الإدارة الأمريكية تحقيق هدفا استراتيجيا وضعته منذ زمن، نكون بدايته بوضع العراق تحت نفوذها، وبمجيء الرئيس جورج ولكر بوش إلى السلطة ومـــا يحملـــه من أفكار للمحافظين الجدد كان لابد لها من إيجاد مبررا لإعلان الحرب، فوجدت في ذريعة أسلحة الدمار الشامل العراقية حجة لإعلان الحرب، وغذتها بحملة إعلامية مركزة مفادهـــا أن العراق بحوزته أسلحة كيماوية وبيولوجية سيستعملها ضد الشعب الأمريكي و حلفاءهم ولقد تمكنت حكومتا الولايات المتحدة وبريطانيا من خداع مجلسهما النيابية من خطر العراق فحصلتا على التفويض بشن الحرب[3]

---

[1] Chems Eddine Chitour، **Les Guerres D u Pétrole Ou Le Droit De La Force Après le 11 Septembre**(Alger 2002، Opu)، P.P 175-177.

[2] مرجع سابق، ص.134.

[3] باحث ميمونة ، "نزع السلاح بين الاتفاقيات الدولية و الواقع،" الجيش ، ع .583 ،فيفري 2012، ص ص .47-49.

2- الحرب على الإرهاب:عرفت الأدبيات السياسية الأمريكية لأول مرة الإرهاب في تقرير الإستراتيجية الأمريكية على أنه" :العنف المخطط مسبقا لتحقيق أهداف سياسية و لقتل الأبرياء المدنيين "ويقرون بوجود مظالم في العالم تقف حائلا أمام استقرار السلم و الأمن و بعد مضي أيام عن أحداث11 سبتمبر أجابوزير الدفاع" دونا لد رامسفيلد " عن سؤال وجهه له الرئيس "جورج ولكر بوش عن ضرورة تحديد رد الولايات المتحدة حتى تكون هناك مصداقية لدى الرأي العام .لأن الناس فهموا أن القاعدة هي السبب في ما حدث فكانت إجابة الوزير أنه من الضروري ضرب العراق أيضا وليس القاعدة فقط : العراق يمكن أن يكون هدفا متجسدا فالعراق بالنسبة لوزير الدفاع هدف محدد و ليس سرابا و نتائج ذلك محسومة و لصالح الولايات المتحدة في حين يضيف دونالد رامسفيلد أن الحرب على الإرهاب بالمعنى التقليدي لها مواصفات لا تستجيب لمطالب الولايات المتحدة كما أنها حربا بطيئة و تأخذ وقتا و يصعب فيها تحقيق النتائج لافتة للنظر بالإضافة إلى كونها حربا لا تركز على هدف محدد بالذات[1].

لقد عملت الإدارة الأمريكية بشتى السبل من أجل الربط بين تنظيم القاعدة و نظام الرئيس صدام حسين، فلقد حاولت إلقاء المسؤولية عن هجمات 11 سبتمبر في أمريكا تقع على العراق الأساس الذي ارتكزت عليه هذه المزاعم كان اللقاء بين زعيم الإرهابيين المفترض أنهم خطفوا الطائرات المدنية يوم 11 سبتمبر محمد عطا وممثل الاستخبارات العراقية، إلا أن الاستخبارات التشيكية أعلنت لاحقا على أن اتصال رجل الإستخبارات العراقي قد لا يكون تم أصلا مع" محمد عطا" و رغم ذلك ظلت الحملة الإعلامية الأمريكية مركزة على العراق وضلوعه في أحداث 11 سبتمبر وصوروا للشعب الأمريكي العلاقة الفعلية التي تربط صدام حسين و أسامة بن لادن التي فقدتها المخابر الأمريكية و البريطانية ولم تجد لها أثرا، ولقد وصلت هذه الحقائق إلى وسائل الإعلام ونشرتها[2]

---

[1] محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق**، مرجع سابق، ص.222 .

[2] مشال يمين ، "العولمة والإرهاب الثقافي"،"، شؤون الوسط ، ع؟؟؟، شتاء 2004)، ص.68.

و رغم ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن الحرب على العراق و تثبيت حجة الإرهاب، و أنها على علاقة مع زعماء القاعدة، و كانت عقيدة بوش مبنية على التدخلات العسكرية باعتبار أنه حروب وقائية و لا يحرمها القانون الدولي، لأنها لازمة لتفادي خطر محتمل و أن هذه التهديدات يفترض أن تهدد الأمن القومي وبشكل أساسي من الإرهاب ولكن يطلب منا التمييز بين حادثتين متشابهتين من حيث درجة البشاعة و القسوة عن طريق تسميتها باسمين مختلفين و هما حادث قتل ما يزيد عن أربعة آلاف شخص من المدنيين بمبنى مركز التجارة العالمي في نيويورك في 11 سبتمبر 2001 ، و القيام بقتل الأطفال و الشيوخ و الأبرياء في العراق بتجويعهم و منع أو إعاقة وصول الدواء إليهم فالأول يسمى إرهابا و الثاني يسمى أي تسمية أخرى عدا الإرهاب فقد أطلقت عليه الولايات المتحدة تسمية الدفاع عن النفس، الدفاع عن الشرعية الدولية، تأديب حاكم إرهابي في العراق.[1]

3- انتهاك حقوق الإنسان:حافظت الولايات المتحدة منذ سنة 1991 على ملف حقوق الإنسان و ذلك لغرض تبرير إبقاء العقوبات الاقتصادية القائمة ضد العراق، كأسلوب لحمل الرئيس صدام حسين التخلي عن السلطة حيث تتهمه بانتهاك حقوق الإنسان و استخدام أسلحة الدمار الشامل ضد فئات من الشعب العراقي، وبقي التناقض مستمرا في الخطاب الرسمي للإدارة الأمريكية فيما يتعلق بمبررات الحرب، التي ظلت تتغير باستمرار من نزع أسلحة الدمار الشامل إلى علاقة نظام صدم حسين بتنظيم القاعدة الإرهابي إلى دكتاتورية النظام البعثي، إلا أن الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش في مركز الأبحاث بواشنطن في أواخر شهر فبراير 2003 كان بمثابة تعبير علني عن الهدف الحقيقي من التدخل العسكري فقد صرح الرئيس قائلا **":إن عراق حرا من شأنه أن يسلط الأضواء على قوة الحرية و قدرتها على تشكيل تلك المنطقة من العالم...و أن نظاما جديدا في العراق سيكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه أمم أخرى في المنطقة[2]"**

---

[1] جلال أمين، **عولمة القهر :الولايات المتحدة و العرب المسلمون قبل و بعد أحداث سبتمبر 2001**(القاهرة:دار الشروق،ط.2،2005)،ص. 104.

[2] أحمد إبراهيم محمود، مرجع سابق،ص. 56.

ففي العديد من المرات أعلن الرئيس الأمريكي بأن بلاده تريد بناء نظام يمقراطي في العراق و ستسلم السلطة بأقصى سرعة ممكنة بالرغم من أن الإدارة الأمريكية تدرك بأنه أمر صعب بناء ديمقراطية في بلد مقسم بحدة بانتمائه الوطني و الديني و العرقي، كما أن الديمقراطية ليست حلا شاملا يمكن تطبيقه على كل المشكلات فإذا ما أدخلت الحريات فجّأة على بلد مثل العراق فإنه من المرجح إما واحدة من الجماعات ستستغل الفرصة لتهيمن على الآخرين أو سيقوم صراع علني و حتى عنيف على السلطة تزهق فيه أرواح الأبرياء بلا حدود[1].

كما أن تدخل عسكري من دولة ترافع و تدافع على الديمقراطية و تتخذها كقيمة ثابتة ضمن أسس فلسفتها السياسية، في بلد غير ديمقراطي لهدف محدد هو فرض تغيير ديمقراطي فأن المشكلات التي تنشأ للأمن الدولي يمكن أن تتجاوز في تناسبها التبرير المقدم إلى القضية.

فكيف ستكون الديمقراطية التي تدعي الإدارة الأمريكية لإقامتها في هذا البلد الممزق بين أشخاص و جماعات داخلية و أطماع أجنبية.

المطلب الثاني:الدوافع غير المعلنة

فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في إثبات وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق وعدم وجود علاقة بين النظام العراقي السابق والتنظيمات الإرهابية ، و مع ذلك وضعت الخطة من اجل إخضاع العراق إلى الحرب، وهو أمر غريب خلف اندهشا كبيرا لدى الرأي العام الدولي والعربي فتعرضت هذه التبريرات إلى مجموعة من الانتقادات سواء من طرف الرأي العام الأمريكي أو بعض المعارضين ،فالأسباب الحقيقية وراء العدوان الأمريكي على العراق تعود إلى أهداف إيديولوجية واقتصادية رأسمالية صهيونية وحضارية بالدرجة الأولي فالغرب على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية يدركون جيدا أن العراق قوة حضارية وهي أرض الذاكرة العربية الإسلامية وهدا يهدد سيادة الثقافة و القيم التاريخية.

---

[1] أليسون جي.كي.بايلز ، "الأمن العالمي في عام 2005ودروس العراق"، المستقبل العربي، ع. 323،جانفي 2006،ص.40.

هناك أسباب حقيقية وراء هذا الغزو و نجملها فيما يلي:

السيطرة على منابع النفط العراقي، خاصة إذا عرفنا أن الاحتياطي البترولي للولايات المتحدة الأمريكية كما يقول الدكتور زكريا البرادعي في كتابه الصادر عام 1996 الإنسان و الطاقة أنه يجد تفسيرا بتروليا للتدخل الأمريكي والدول الصناعية الكبرى من اجل السيطرة المباشرة على منابع إمدادات البترول في الخليج[1]

- الهيمنة على سوق النفط العالمية ودعم الدولار الأمريكي حيث أن صدام حسين كان قد اتخذ قراراً في عام 2000 باستعمال عملة اليورو كعملة وحيدة لشراء النفط العراقي، إلا أن هذا كان متناقضا مع الامبريالية الأمريكية و هذا ما أكده المشروع الذي أطلق عليه Hans Morganthau، بالإمبريالية غير المحدودة في كتابه Politics Among Nations، و يرتبط بهذا هدف فرعي هو التأكيد على استمرار دفع ثمن البترول بالدولار بدلا من اليورو في السوق المفتوحة.[2]
- ضمان عدم حصول أزمة وقود في الولايات المتحدة بسيطرتها بصورة غير مباشرة على ثاني أكبر احتياطي للنفط في العالم.
- المصالح الشخصية لبعض شركات الأعمال وشركات الدفاع الكبرى في الولايات المتحدة
- دعم واستمرار الشعبية التي حضي بها الحزب الجمهوري الأمريكي ابان احداث سبتمبر 2001 بغية استمرار هيمنة الحزب على صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة.
- تطبيق ما ورد في مذكرة تشيني-رامسفيلد-ولفوتز التي كتبت عام 2000 والتي تمهد لدور استراتيجي أكثر فاعلية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- انتقام شخصي من جورج و. بوش بحق صدام حسين لضلوعهِ في محاولة اغتيال والدهِ بوش في الكويت عام1993 .
- إنجاز المهمة التي لم يكملها والد جورج و. بوش في حرب الخليج الثانية.

---

[1] زكريا البرادعي، **الإنسان و الطاقة**،ج.01، (مصر:دار المعرفة للتوزيع و النشر،1996)، ص ص. 64-66

[2] فرانسيس بويل، **تدمير النظام العلمي،الإمبرالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر**،ت.ر. سمير كريم(مصر:المجلس الأعلى للثقافة،2005)، ص.262.

- يكتمل سيطرته على افغانستان الفقيرة الجبلية ليكون قريبا من الاحتيـــاطي البترولـــي الضخم في دول القوقاز المنفصلة عن روسيا بل أنـــه أمـــد قـــدما مـــن أقدامـــه داخـــل هذه الجمهوريات التي هي أيضا جمهوريات اسلامية و بحجة مطاردة فلولا تنطيم القاعدة الذي تسبب في الارهاب العالمي كما يدعون.[1]

يؤكد نعوم تشومسكي أن الهدف الرئيسي من التواجـــد الأمريكـــي فـــي العـــراق و الشرق الأوسط هو السيطرة على احتياطات الطاقـــة ان مصـــادر الطاقـــة الخليجيـــة هي مصدر هائل للقوة الاستراتيجية وواحدة من أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم.[2]

إضافة إلى ما سبق حماية الكيان الصهيوني الذي هو في الحقيقـــة قاعـــدة متقدمة لأمريكا في منطقة من أهم المناطق الاقتصادية و الحضارية الدينية و الجغرافيـــة، وتتمثل الحماية ليس في الرعاية فقط بل القضاء على كل قوة في المنطقـــة التـــي تشـــكل خطرا على الكيان المزعوم، و من بين هذه القوى العراق.

المبحث الثالث: آثار الاحتلال الأمريكي على العـــراق و المنطقة العربية

لقد ارتبط ذكر العراق بالمحطات الأساسية التي شهدت تحولا في مسيرة الأمـــة ، فقبل عقد من انتهاء القرن العشرين كانت أهم الأحداث على ساحتنا العربية لهـــا اتصـــال مباشر بالشأن العراقي بدءا بحرب الخليج الثانية 1991، و التي مهدت لمرحلـــة جديـــدة تماما تحولت خلالها موازين القوى في المنطقة سواءا على مستوى الشعوب أو الأنظمة ثم حرب العراق 2003 التي أذنت بدخول المنطقة برمتها مرحلة مختلفة تماما أعادت تشكيل و تركيب المنطقة ليس خارجيا أو هيكليا فحسب بل أيضا من داخلها و في صميم تكوينها الثقافي و الاجتماعي والحضاري. فاعتبرت هذه الحرب بمثابة نقطة بداية لتـــأريخ جديـــد في المنطقة العربية، كما أحدثت اختلالا بعيد المدى و عميق التأتير في التوازنات داخـــل العراق بين الإثنيات و المذهبيات المختلفـــة بعـــد انهيـــار الدولـــة و ســـتنعكس آثـــاره على المستقبل و التوجهات السياسية للنظام العراقي الجديد، و في هذا الســـياق ســـنتطرق

---

[1] عبد الله يوسف سهر،دوافع و تداعيات التدخل العسكري في العراق،مجلة السياسة الدولية' ع.170،المجلد.42، أكتوبر2007،ص.25.

[2] نعوم تشومسكي، احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب و أسلحة الدمار معا، مجلة المستقبل العربي،ع.300، فيفري 2004،ص.119.

إلى الآثار السلبية العديدة و التي خلفها الاحتلال الأمريكي للعراق بدءا بالآثار السياسية التي تعد من أخطر ما في الحالة العراقية ، ثم آثار هذا الاحتلال عل الدول العربية.

المطلب الأول: آثار الاحتلال الأمريكي على العراق

أصبح الاحتلال محطة تاريخية بارزة يؤرخ لما قبلها وما بعدها كفترتين متمايزتين في منطقة الشرق الأوسط علي وجه الخصوص. وقد تعددت الدراسات والتقارير الغربية والأمريكية التي تحاول أن تستشرف مستقبل المنطقة بعد الاحتلال، وما سيئول إليه الصراع، خاصة مع استمرار الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة. ومن أحدث تلك التقارير تقرير 'تأثير العراق .. الشرق الأوسط بعد حرب العراق" The Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War' الذي صدر عام (2010) عن مؤسسة راند الأمريكية. وقد جاء التقرير في وقت حرج، سواء بالنسبة للعراق أو للمنطقة ككل، حيث تتزامن التحديات الداخلية في دول المنطقة مع التحديات الخارجية. فبعد أكثر من سبع سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق، لم تستقر الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية في هذا البلد بعد، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل.

1- الآثار السياسية:

1- الإطاحة بالنظام السابق لصدام حسين، محاكمة رموز حرب البعث و الحكم على الرئيس السابق بالإعدام شنقا سنة 2006 في عيد الأضحى في أول أيامه.

2- تردي الوضع الأمني في الشارع العراقي و المؤسس الأمنية العراقية بسبب التفجيرات و تزايد معدلات القتلى يوميا.

3- تنصيب حكومة عراقية موالية للإدارة الأمريكية

4-دخول الحكومة العراقية في مفاوضات مع القوات الأمريكية لتحديد جدول زمني لانسجامها من العراق بعد مساهمتها في تدريب إعادة تنظيم الأمن العراقي في أسلحة الدمار الشامل حتى يتمكن من السيطرة الأمنية على البلاد.

4- اهتزاز صورة الولايات المتحدة الامريكية في العالم خاصة عندما تبين أنه العراق لا تملك أسلحة الدمار الشامل.

5- تواصل الحوار مع المقاومة العراقية أو ما يسمى بالجماعات المسلحة من طـرف الحكومة و الادارة الامريكية، حثها على وضع السلاح و الانخراط في العملية السياسـية، و هي مفاوضات سرية.

6- اقتراح قيام دولة كونفدرالية و إعطاء استقلال داخلي أو حكم ذاتي للأكـراد، مـا ينجم عن ضربة للوحدة العراقية.[1]

2-الآثار العسكرية:

1- ارتفاع كبير في حصيلة القتلى في صفوف المدنيين العراقيين.*

2- التجاوزات الأمنية و تردي الأوضاع الأمنية بسبب الاغتيالات و التفجيرات اليومية في أوساط الجهاز العسكري و المدنيين خاصة الأماكن التجمـع العمـومي كالأسـواق، المتاجر، المساجد، الشوارع....

3- تعرض جنود القوات الأمريكية المسلحة لأمراض نفسية كضغوط ما بعد الصـدمة الفزع و الرعب... فتح مصحات نفسية تستقبل عشرات الآلاف من الجنود العائدين مـن العراق و قد أشارت دراسات أن سدس الجيش الأمريكي معقد نفسيا.

4- انسحاب قوات الحلفاء أوما يسمى بالإئتلاف عدا بريطانيا جعل الولايات المتحـدة الأمريكية تواجه معضلة حقيقية ببقائها وحدها في العراق.

5- احصاء 43 ميليشيا عسكرية مسلحة تابعة للأحزاب المسلحة في وزارة الداخلية العراقية، لجنة دمج المليشيات، صدر التقرير عام 2010.[2]

---

[1] عزيز القزاز،تأثير الاحتلال الأمريكي في الشعب العراقي و اقتصاده، المستقبل العربي، ع. 382، ديسمبر 2010، ص 130.

*بلغ عدد القتلى من المدنيين العراقيين و اللذين تبتت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة 90.149 ألف متوفي في سنة 2008. هذه أرقام حسب إحصاءات 08 نيسان أبريل 2007 القتلى من المدنيين العراقيين الذين ثبت وفاتهم بوثائق شهادة الوفاة : 149،90 2008 القتلى من المدنيين العراقين بدون وثائق شهادة الوفاة: 47،016الى52 ، %95)142نسبة الدقة القتلى من القوات الأمريكية: 4000 (احصائية مارس 2008 (الجرحى من القوات الأمريكية: 24314 القتلى من القوات الأخرى :المملكة المتحدة (140) ، إيطاليا (33) ، اوكرانيا (18) ، بولندا (17) ، بلغاريا (13) ، اسبانيا(11) ، دانمارك (6)، أستراليا(2)

[2] مصطفى علي العبيدي، مرجع سابق، ص151.

الجدول يبن أعداد القتلى المدنيين و النسب المئوية.[1]

الفئة	العدد	النسبة%
رضع	51	0.4
أطفال	1281	9.3
نساء بينهن مسنات	1198	8.7
رجال بينهم مسنون	11281	81.7
المجموع	13811	100

3-الآثار الاقتصادية:

1- تبديد ثروات العراق النفطية و المعدنية، وأراضيه و معامله و مصانعه عن طريق توزيع أراضي العراق بموجب قانون الاستثمار على المنتفعين من الأحزاب العملية و بعقود طويلة الأمد، و كذلك بيع و تأجير ثروات العراق و معالمه و هي ملك للشعب العراقي.

2- تدمير البنية التحتية للعراق من جسور و مباني و جامعات و مؤسسات القطاع الحكومي و العسكري ومطارات و موانئ و منازل و مدارس.. حسب تقرير وزارة التخطيط العراقية.*

3- خسائر لحقت آبار النفط بسبب تفجيرها و ما يترتب عنه من آثار سلبية على المردود الاقتصادي و من ناحية أخرى تلويث البيئة.

4- تدخل شركات أجنبية و استغلالها الثروة النفطية للبلاد بلا حسيب أو رقيب.

5- تفشي ظاهرة البطالة و الآفات الاجتماعية.

---

[1] http://www.iraqbodycont.org2005-2003

6- انتشار المخدرات المستوردة من الجمهورية الاسلامية في طبقة الشباب و بنسب مخفية حسب احصائيات وزارة الصحة العراقية و مركز مكافحة المخدرات و الادمان و الكحول في وزارة الصحة العراقية.

7- قامت سلطات الاحتلال بسرقة و تبديد مبالغ مالية طائلة ، وخاصة بالحصول على جميع الأصول و الأموال العراقية في جميع أنحاء العالم و قد بلغت 13مليار دولار، كما وضعت يدها على برنامج النفط مقابل الغذاء.[1]

على الرغم من أنه في بعض الحالات كان النهب و التحطيم محدود بسرقة أجهزة الحاسوب وغير ذلك من المواد التي يسهل استبدالها . لقد حطم النهب بيئات الفصول المدرسية وفضاءات البحوث ، و حتى في أماكن لم تحطم ماديا أزيلت كراسي و طاولات و سبورات و نوافد و أبواب ، و اختفت أشياء ذات قيمة فريدة ، و لم تكن وحدها المحفوظات العثمانية و المخطوطات التاريخية و الكتب و الوثائق . و إنما أيضا سجلات الطلاب والمحفوظات المألوفة للحياة اليومية في نظام تربوي حديث . فمثلا جامعة بغداد ، جامعة المستنصرية ،جامعة النهرين التي كانت تسمى في السابق جامعة صدام ، حيث تشترك هذه الجامعات في كثير من المشكلات التي سببها التدخل العسكري ، أي مسائل السلامة و المياه و الكهرباء و النقل.

و هذا ما دفع مجموعة من البحثين الأكاديميين من أمريكا و أوروبا متخصصين في تاريخ الشرق الأوسط إلى السفر إلى العراق من 22 جوان إلى 30 جوان 2003 ، و تحليل نتائج التدخل العسكري على الحياة الفكرية والأكاديمية في العراق نتيجة الضرر الذي لحق بمؤسسات التعليم العالي و الإنتاج الثقافي ، وورد في التقرير الذي تم وضعه من قبل هؤلاء الباحثين أن أية مناقشة للنشاط الفكري في العراق ، من الحرية الأكاديمية إلى برامج تبادل الطلاب ينبغي أن تتم على خلفية واقع أن العراق و شعبه هما تحت احتلال

[1] عزيز القزاز، مرجع سابق،ص ص. 132-135.

*في إطار العمليات العسكرية الكبيرة التي تعرض لها العراق كانت البنى التحتية و المرافق الصناعية ضمن الأهداف الأولى للغارات العسكرية ، مما أدى إلى تدهور كبير جدا في قطاع الكهرباء بسبب تدمير محطات توليد الكهرباء ، و شبكات النقل و التوزيع ، و هذا التدمير في الشبكة الكهربائية أدى إلى تدهور مصاحب في قدرة كافة القطاعات و بالأخص قطاع المياه مما انعكس مباشرة على حياة المواطن.

عسكري ، ويفتقران إلى حكومة ذات سيادة ، و افتقار عام للأمن و الخدمات ، كل هذا خلق سياقا مسيسا للتراث الثقافي العراقي والجامعات والمكتبات و مراكز الأبحاث . علاوة على هذا فإن القواعد المؤسسة للحياة الفكرية و الأكاديمية في العراق تعتمد على السلطات الأمريكية من أجل الأموال و الأمن ، و هذا العون مرهون أولا و فوق كل سيء بمصالح أيديولوجية و إستراتيجية أمريكية فحرية التفكير و التعبير و الإستقلال الأكاديمي قد قيدت بصورة قاسية مما انعكس سلبا على مستوى الجودة العلمية . و هنا نجد أن الشعب العراقي يعاني من غياب الحرية الفكرية .

المطلب الثاني : آثار الاحتلال الأمريكي على المنطقة العربية

لم يكن احتلال العراق أولى الأحداث التي لها تأثير على المنطقة ، فهذه المنطقة منذ فجر التاريخ وهي مطمع معظم الدول الكبرى الغائرة ،لذلك كانت قطب الرحى في كافة الصراعات. لكن الجديد هو تأثير الاحتلال على قضايا الأمن والاستقرار وعصفه بكل مقومات الأمن السياسية، بالإضافة إلى التأثيرات الجانبية في البنية الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية لهذه الدول فسنحاول اثبات تلك التغيرات التي طرأت على المنطقة .

بعد أن أفاقت الدول من صدمة الاحتلال الجديد وإسقاط النظام العراقي واحياء التواجد الأجنبي من جديد في المنطقة ،حتى هرعت دول الجوار إلى اجتماعات للتباحث بشأن تأثير الاحتلال على هذه الدول، والأكثر غرابة هو أن مصر التي ليس لها حدود مع العراق تزعمت هذه الاجتماعات.

طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير للإصلاح الديمقراطي تزامنا مع الاحتلال الأمريكي للعراق ، إذ يمتد هذا الأخير من المغرب غربا إلى الباكستان شرقا والذي يهدف في الأصل إلى الاحتواء الأمريكي للمنطقة من خلال مراقبة الاتحاد الأوروبي (المتمرد)على السياسة الأمريكية، وذلك بضم دول شمال أفريقيا وتركيا ، وإنهاء المجد والحلم الروسي القديم وذلك بضم بقايا الدول الشيوعية القديمة بالإضافة إلى إدخال إسرائيل شرطي المنطقة كعضو جديد مقبول لدى دول المنطقة.

وفي ظل هذا الاحتلال والنوايا الأمريكية من خلال تقديم هذا المشروع الـدول الثمـاني وتزعزع الثوابت الأمنية والتي امتدت آثارها إلى دول الجوار وذلك مـن خـلال تفجـر التناقضات العرقية والمذهبية داخل العراق.

ولعل غرق الساحة العراقية بكافة التنظيمات سواء مقاومة جهادية أو إرهابية أدى إلى اختلاط الأوراق وأدى إلى امتداد آثار هذه الأوضـاع إلـى داخـل دول الجـوار، وقد تكون السعودية اصدق مثال على ذلك من خلال العمليات الإرهابيـة التـي تهـدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن من خلال قتل الأجانب والتفجيرات وترويع الأمنيين ممـا أدى إلى خلق حالة من التوتر والاستنفار للأجهزة الأمنية من اجـل راحـة المـواطنين والمقيمين. والأردن ليس بعيدا عن هذا الوضع فما المحاولات الإرهابية والتـي هـدفت إلى تدمير مقر جهاز المخابرات العامة،والتي تم إحباطها بفضل الاستشعار الأمني لهـذه الأوضاع في العراق وآخرها الاعتداء بسيارة مفخخة على الحدود الأردنية فـي مركـز الكرامة ، رغم قيام الأردن بتقديم المساعدات للعراق مثل تدريب كوادر الشرطة وإعـادة وتشغيل الكثير من المؤسسات المدنية بالإضافة إلى تقديم العـون الطبـي مـن خـلال المستشفيات العسكرية.

أما تركيا وتحت ظل الهاجس الأمني الظاهر على تصرفاتها ورغم إرسالها هيئات مدنية وعسكرية وتوجيه الدعوات إلى شيوخ العشائر وزعماء الأحزاب إلى زيارة تركيـا واستقبالهم من أعلى المستويات حتى وصل الأمر إلى أن بعض أئمة المسـاجد أصـبحوا يدعون لتركيا على منابر المساجد، بالإضافة إلـى وكيلهـا الـدائم الجبهـة التركمانيـة أما إيران اللاعب الوحيد والتي بيدها ورقة المذهبية وأحزابها في العراق تبقـى القضـية الكردية في الشمال تؤرق مضجعها بالإضافة إلى الاحتواء الأمريكي الذي يقف من خلال احتلال أفغانستان غربا والعراق شرقا ،وآخرها الضغط الأمريكي تحت ذريعـة الملـف النووي الإيراني مما يجعلها بحالة توتر داخلي دائم[1].

[1] مايكل أزينشتات،النفوذ الايراني في العراق، ترجمة أحمد علي، المستقبل العربي ،ع.388،جويلية 2011، ص. 145.

وفي ظل إصرار الإدارة الأمريكية إلى عدم تأخير الانتخابات في العــراق وذلــك لتشكيل حكومة شرعية منتخبة وذلك تحقيقاً للهدف المعلن من الاحتلال وهو إقامة نظــام ديمقراطي ، ومحاولات الحكومة المؤقتة بمساندة القوات المتعــددة الجنســية الســيطرة على مناطق التوتر والمرتبطة بمنطقة المثلث السني من خلال الصدمة والترويع والإبــادة كما حصل في الفلوجة مؤخراً واشتداد وطأه المقاومة العراقية في الــرد .فــان الحقيقــة التي يجب أن تقال أن القتل والدمار لا يورث إلا الحقد والكراهية والعمليــات المضــادة لزعزعة الأمن والاستقرار. لذلك ستبقى العراق مسرحاً لأكثر من مائــة فصــيل مســلح لا يعرف منه الصالح من الطالح وسيبقى العراق ، مستنقع دم ومسرحاً للحروب بالوكالة و التصفياتً من قتل وإرهاب والتي انعكست سلبا على راس المــواطن البســيط الــذي لا حول و لا قوة وتأسيسا على ذلك ستبقى دول الجوار نتيجة استمرار الاحتلال الأمريكي مرشحة للمعاناة وعدم الاستقرار ، فاستقرار العراق وتعافيه وسيره على درب والحريــة والديمقراطية يعني الازدهار والنمو ونهاية لمعاناة دول الجوار.

فقد صدر أخيرا تقرير عن مؤسسة كارنيجي لأبحاث الســلام بعنــوان،"وعــود أوبامــا للمسلمين" الذي أنهى إلى صعوبة تحقق تلك الوعود، وأنه بالرغم من احتفــاظ واشــنطن بعلاقات قوية مع دول بالمنطقة، مثل مصر والسعودية، والاتفاق في الآراء، خاصة فيمــا يتعلق بالسياسات تجاه إيران، فإن وضع الولايات المتحدة حاليــا فــي الشــرق الأوســط لا يسمح لها بالتحرك الفعال لتحقيق تقــدم ملمــوس فــي إنجــاز غاياتهــا المنشــودة. استعرض التقرير التحولات الداخلية في عدد مــن دول المنطقــة، وتحديــد الضــغوط التي نتجت إما بسبب الاحتلال أو تفاقمت بسببه، محاولا إلقــاء التبعــات والمســئوليات على النظم العربية. وإن كان ذلك يحمل في طياته بعض أوجه الصحة، إذ إن ذلك لا ينفي آثار الاحتلال ومحاولات إثارة الفتنــة الطائفيــة بهــدف الســيطرة علــى الأوضــاع. ويتفق التقرير في ذلك مع دراسة صدرت عام 2007 عن معهد بروكينجز بعنوان "حالــة التقسيم السهل للعراق"، ركزت على بيان آليات عملية التقسيم. وعلى الرغم من تأكيــدها أن التقسيم ليس حلا مناسبا للصراعات الطائفية، فإنها أوضحت أنه نظرا للاقتتال الداخلي المستمر، لذلك يعد التقسيم أفضل الخيارات أمام الإدارة الأمريكية. واستندت فــي ذلــك

إلي أن عملية التصويت في الانتخابات العراقية خلال السنوات الأخيرة أظهـرت مـدي أهمية وبروز العامل الطائفي في تحديد توجه الأفراد. وبالتالي، أرجعت الدراسـة سـبب عدم الاستقرار واستمرار العنف إلى أن العراقيين لا يرغبون في دولة واحدة ذات حكومة مركزية، وذلك علي الرغم مما ذكره التقرير من اختلاف مواقـف الطوائـف العراقيـة (الأكراد والسنة والشيعة) من فكرة التقسيم.[1]

أدت حرب احتلال العراق إلى خلل في بنية التفاعلات والعمل السياسـي فـي النظـام الاقليمي العربي، كانت بمثابة المسرع للتفاعلات والتطورات الجارية على أرض الواقـع الذي أدى للتسريع بوقوع هذه الثورات. وعليه، فإننا نقول أن حادثة عظيمة مثل احـتلال دولة عربية هي تقليدياً احد أضلاع مربع القوى العربية والاقليمية التقليديـة طـوال مـا يقارب من خمسة عقود على ايدي قوى عظمى، والادعاء إنها تريد اقامة نظام ديمقراطي ... الخ من الاكاذيب التي حاول المحافظون الجدد الترويج لها، سـببت اهتـزازاً كبيـراً في بنية النظام السياسي العربي، وفي نظرة الجماهير العربية وكيفية تعاطيها مع واقعهـا الاجتماعي والسياسي، وبالتوازى مع وجود نظم عربية خادعة ومسايرة لركب هذه القوى وتخشى ملاقاة نفس المصير الذي لاقاه صدام حسين، زادت التبعيـة للقـوة الأمريكيـة، وهو ما ادى لبزوغ رد فعل معاكس لدى الجماهير العربية، التي كانت وصلت معاناتهـا الداخلية فتزايدت وتيرة الرفض الشـعبي الجمعـي لهـذه الحكومـات وزادت موجـات الاعتراض الشعبي على هذه السياسات والتوجهات والممارسات الاستبدادية التي لم تصبح مقبولة بتاتاً من قبل المواطنين، وهو التطور الذي بلغ الزبى بانفجار الثورة في تـونس ، وتبعهتها مصر.

[1] Edward P. Joseph ،Michael E. O'Hanlon The Case for Soft Partition in Iraq ،The Case for Soft Partition in Iraq ،Saban Center for Middle East Policy at the Brookings Institution: http://www.brookings.edu/papers/06/2007iraq_joseph.aspx le20/03/15 : à8:30

خلاصة الفصل الثاني

تعتبر صناعة النفط الأمريكية من أولى الصناعات العالمية ، ولا يختلف اثنان إن قيل أن سياسة أمريكا في مجال الطاقة تتميز بالتعاون تارة مع الدول الكبرى الأخرى ، وأحيانا أخرى تتميز باستخدام القوة العسكرية وشن الحروب في أي منطقة من العالم يمكن أن تلبي المصالح البراغماتية لصانع القرار الأمريكي في مجال الطاقة.

فالحرب التي تعرض لها العراق سنة 2003كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي الرأس المدبر لهذه الحرب، وكان الهدف من ورائها هو إضعاف قوة ووحدة الأوبك، وكذا ضمان استمرار تدفقات النفط والصادرات إليها بأسعار معقولة، ومن ثم المحافظة وتوجيه أمنها الوطني.

لقد أدى الانقسام الذي حدث في مجلس الأمن بخصوص هذه الحرب بين أمريكا وكل من فرنسا، ألمانيا، روسيا، الصين وغالبية الدول في العالم ليس له علاقة بالدفاع عن النظام العراقي وشعبه، وإنما بسبب الإستراتيجية الأمريكية التي كانت تستهدف تحويل الدول الكبرى إلى دول تابعة أي: إسقاط دورها كشريك في القرار الدولي من خلال استخدام نفط العراق كسلاح اقتصادي وسياسي إلى جانب سلاح الطائرة والصاروخ.

فالهدف من الحرب هو الهيمنة الكلية على الخليج العربي وموارده النفطية التي تمثل أكثر من ثلثي الاحتياطات النفطية المعروفة على المستوى العالمي. وقد خلقت الولايات المتحدة الأمريكية اللإستقرار في العراق كما هو الحال في أفغانستان، وهذا حتى تستفيد من المواقع النفطية؛ لاسيما وأن كبار المسؤولين في النظام الأمريكي والمحرضون لهذه الحرب يمتلكون كبريات الشركات النفطية.و هذا ما نتج عنه فوضى عارمة في المنطقة العربية بشكل عام و العراق بشكل خاص .

الفصل الثالث:

أهمية النفط في الاحتلال الأمريكي للعراق

في العقدين الأخيرين، أي في العشرين سنة التي طوي بهـــا القـــرن العشـــرون سلسلة هائلة من الأحداث التي غيرت وجه البشرية ، السيئ منها والايجابي و لعل أهم وأبرز حدث هو 11 سبتمبر 2011. حيث بات النفط إلى جانب كونه سلعة إستراتيجية اندلعت من اجلها الحروب ورصدت الاستثمارات وانعقدت اكتشـــافات التكنولوجيـــة. أصبحت هذه المادة سلعة شخصية بما لها من تأثير على حياة الأفـــراد مـــن منطلـــق الحاجة إليها في كل جانب من جوانب الحياة المعاصرة. وبهذا المعنى فإن ما تســـتثيره مسألة النفط على الصعيد الاستراتيجي من اهتمام ومتابعـــة واتفاقيـــات وصـــراعات، تستثير مثله على الصعيد الفردي للإنسان المعاصر[1].

وإذا كان من المستحيل تجريد الصراعات الدولية الراهنة من عنصـــر البتـــرول للسيطرة على منابعه وأسعاره وخطوط تجارته، فإنه من الصعب أيضا إبعاد التفكيـــر في مستقبل الطاقة وبدائلها على المستوى العالمي عن تشـــابكات السياســـة الدوليـــة. بحيث انه لم يعد من الممكن إجراء عملية تحرير متبادلة بين النفط والسياسة.

المبحث الأول: مكانة النفط في الاقتصاد الأمريكي

ترغب الولايات المتحدة الأمريكيـــة بالســـيطرة علـــى كـــل منـــاطق الـــنفط وعلى منطقة الشـــرق الأوســـط بالخصـــوص مـــن أفغانســـتان مـــرورا بباكســـتان وحتى العراق، مع فرض السيطرة العســـكرية و التـــي لا تختلـــف عـــن الســـيطرة الاستعمارية التي كانت سائدة في الماضي بالإضافة إلى استيلائها على الثروة النفطية، واستغلال ذلك لتركيع الدول التي بدأت تتطلع للعب بدور المنافس للاقتصاد الأمريكـــي خصوصا الصين و اليابان و الإتحاد الأوروبي.

إن أغلب الصناعات في الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة تعتمـــد علـــى الطاقـــة و بالأخص النفط، فبذلك تسعى دائما للزيادة لأجل تلبية طلباتها المســـتمرة، فأصـــبح التسارع نحو آباره يشكل موضوعا ساخنا و ذلك يعـــود للاحتكـــارات الكبـــرى بـــين الشركات العاملة في هذا القطاع

---

1 حلمى الخطابي، **العراق المعاصر في الشرق الأوسط الكبير و شمال افريقيا** (القاهرة:دار الأحمدى للنشر،2005)،ص.13.

المطلب الأول: الحاجات الأمريكية من الطاقة النفطية

استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات طويلة أن تحتل موقع القمة في الصناعة، وأصبحت اليوم مهددة بالأخطار في وقت لم يعد البترول فيه مصدرا من أهم وأعظم مصادر الطاقة على الإطلاق فحسب، وإنما أيضا عنصرا أساسيا في إنتاج أكثر من 2600 منتج ، والولايات المتحدة هي أكبر دولة منتجة للبترول حتى اليوم في العالم، أيضا وفي نفس الوقت أكبر دولة مستهلكة لمنتجاته وعلى المستوى الدولي كله تستهلك الولايات المتحدة برميلا من ثلاثة براميل بترول يستهلكها العالم، وتنتج برميلا من كل أربعة براميل بترول ينتجها، والفرق بين الإنتاج والاستهلاك يعوض بالاستيراد من الخارج. وليس هناك بلد آخر في العالم يماثل الولايات المتحدة في نسبة الإنتاج والاستهلاك، فاليابان ثاني الدول المستهلكة بلغ استهلاكها في العام الماضي أقل كثيرا من ربع استهلاك الولايات المتحدة، وفنزويلا ثانية المنتجين للبترول في العالم تجاوز إنتاجها في العام الماضي بقليل ثلث إنتاج الولايات المتحدة.[1]

فحاجة الولايات المتحدة الأمريكية الماسة للنفط تجعلها في بحث دائم عن ضحية جديدة غنية بالنفط من أجل إعادة صياغة الجغرافية السياسية و ذلك من خلال تمكنها وقواتها العسكرية من البقاء لفترة طويلة في هذه المنطقة.[2]

وقد كان الرئيس الأمريكي "كلنتون" في وقت رئاسته أعلن أن أمريكا بصدد التوصل إلى اكتشاف بديل عن النفط خلال عشر سنوات إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال، ويرى بعض المحللين أن كلنتون كان كاذبا، وأن غرضه كان خداع الدول المنتجة للنفط لحملها على زيادة إنتاجها منه، مما يؤدي إلى خفض أسعاره وفعلاً حصل ذلك حين هبط سعر برميل النفط من 33 دولاراً إلى ثمانية دولارات، ومن المعلوم أن أمريكا هي الآن الدولة الصناعية الأولى في العالم، ومعنى هذا أنها أحوج

[1] محمد الرميحي، **النفط و العلاقات الدولية** (الكويت: سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، ب.ط، 1978)،ص.29.

[2] معين حداد ، **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض و النفط و المياه** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر،ط.3،2003)،ص. 121.

من غيرها إليه، وهي تعتمد في تأمينه لصناعتها على ما هو موجود خـــارج بلادهـــا، وتحرص على الاحتفاظ بالقليل الموجود في أراضيها لأطول مدة ممكنة، ولا تستخدمه إلا في حالات الضرورة. وإن توقف عنها إمدادها بالنفط لأسابيع سينزل بهـــا كارثـــة مدمرة؛ لأن ذلك سيحدث توقفاً لمصانعها ثم بطالة لعمالها في زمـــن أصـــبح العمـــال في الدول الصناعية شريحة مهمة في المجتمع ومؤثرة في نظام الدول.

لذلك اعتبرت أمريكا أن تأمين وصول النفط إليها من الدول المنتجة لها مصلحة أمريكية حيوية ذات علاقة مباشرة بأمنها القومي والوطني، وقد هددت روسيا في عهد الرئيس كلنتون بحرب نووية إذا ما تقرب من منابع النفط في الخلـــيج، كمـــا أقـــدمت على اغتيال الملك فيصل عندما أوقف تصدير النفط سنة 1973م واســـتخدمه ســـلاحاً سياسياً من أجل قضية فلسطين، وكان قصده من ذلك حمل أمريكا على إعـــادة النظـــر في موقفها المتحيز إلى الكيان الصهيوني، ومع ذلك نجد بعـــض الجـــاهلين وبعـــض المغرضين ينكر حاجة أمريكا إلى نفط العراق ودول الخليج زاعماً أن أمريكـــا تمتلـــك نفطاً غزيراً في بلادها ولا تفكر بالاستيلاء على نفط العراق.

وهناك هدف آخر لأمريكا في سيطرتها على الـــنفط ألا وهـــو منـــع مـــا زاد عن حاجتها منه عن الدول الصناعية الأخرى إلا عن طريقها وبشروط صعبة لضمان عدم منافستها في الصناعة، حيث إنها تخوض الآن حرباً تجارية مع اليابـــان وفرنســـا وألمانيا، وقد كان هذا سبباً رئيساً لوقوف هذه الدول موقفاً معارضاً لاحتلالها للعـــراق؛ لأنها تشعر مقدار الخطورة عليها من السياسة الأمريكية، كان علـــى حكـــام العـــرب أن يستثمروه لو امتلكوا الشجاعة.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمريكية في توفير النفط

إن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية لم تعـــد مقصـــورة علـــى الـــتحكم في موقعه الجغرافي، و إنما امتدت لتكون سيطرة شاملة من خلال اســـتغلال ثرواتـــه النفطية و الطبيعية الأخرى ، و قد احتوى المخطط الأمريكي على سياسة الإضـــعاف الدائمة

للحالة العربية.[1]

حيث أن السياسة الأمريكية تعمل جاهدة في التوجه حيث يتواجد النفط و ربما أن النفط موجود بكثرة ووفرة في منطقة الخليج، فلابد أن تتواجد الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق السيطرة على هذه النفط لابد من أن تسيطر على إدارة السياسة العربية ، وذلك من أجل تحقيق المصالح الإستراتيجية الغربية ، والمثمثلة في السيطرة التامة على منابع النفط للإمدادات البترولية بأسعارها زهيدة و ذلك لضمان وصول النفط و جريانه في اقتصادها.[2]

فأصبح النفط بمثابة العامل المحوري عن وراء استهداف الدول النفطية، و هذا ما عبر عنه لورانس ليندساي LANRANS LYND SAY المستشار الاقتصادي السابق للرئيس جورج بوش حين ذكر أن النفط هو الهدف الأساسي من الحملة العسكرية الموجهة ضد العراق في احتياجاتها النفطية ، فإنها تسعى إلى زيادة مخزوناتها النفطية لضمان تلبية احتياجاتها المستمرة و خاصة في حال اضطراب الأسواق العالمية للنفط.[3]

فتمثلت السيطرة الأولى من خلال الشركات الغربية الكبرى و ذلك في ظل خضوع تلك الدول للإحتلال حيث كانت هذه الشركات قبل 1950 تدفع مبلغ ثابت إلى الدول المصدرة مقابل كل برميل يخرج من أراضيها، و ذلك بصرف النظر على أسعار الاسواق العالمية، بما يعد البترول بمثابة صانع الرخاء وقت السلام، و ضامن النصر وقت الحرب.[4]

كما تلعب البيانات التي يصدرها معهد البترول الأمريكي حول حجم الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي دورا مؤثرا في درجة استقرار أسعار النفط حول العالم حول

---

[1] محمد مراد، **السياسة الامريكية تجاه الوطن العربي**، مرجع سابق،ص.176.

[2] Seth Hejny,James Nielsan, « Past,Present and Futur Of Petrolum Energy »,Eng 2793.2003 www.standford.edu/class/e297a/Past20%present20%and20%futu.petrolum.pdf. Le 02/05/2013 a 00 :39.

[3] سامان سيبيهري،"الجغرافيا السياسية للنفط،" مركز الدراسات الاشتراكية، ص.46.

[4] محمد حسنين هيكل، **حرب الخليج أوهام القوة و النصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة و النشر، ط1993،1)، ص ص. 74،75.

العالم، و يذكر أن الحكومة الأمريكية تشتري حاليا ما يتراوح بين 120 ألـــف و 150 ألف برميل يوميا لمخزونها النفطي بالإضافة إلى الصراع الذي يدور بـــين الشـــركات الكبرى للفوز بالاستثمار في حقول النفط.

و على هذا الأساس انتهجت الإستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة اتجـــاهين أساسيين تتمثل الإستراتيجية الأولى في رفع الأسعار الموارد النفطية الخام مع محاولة دفع الدول المنتجة إلى تبني سياسة العائدات كبديل عن سياسة دمج النفط في الاقتصاد الوطني، أما الإستراتيجية الثانية فتمثلت في تشجيع الدول المنتجة للنفط على الاعتمـــاد المشاركة كبديل عن التأميم ، و من خلال هاتين الإستراتيجيتين يتقرر مصير الـــنفط ، لكن الهدف المرجو من وراء هذا التخطيط هو جعل الدول المنتجة للنفط أسيرة لسياسة العائدات و ابقائها خاضعة، و بذلك يعتمد الأمن القومي الأمريكي للطاقـــة علـــى امدادات كافية من الطاقة لدعم النمو الاقتصادي في الولايات المتحـــدة الامريكيـــة ، و بما انها لا تستطيع انتاج ما يكفي من النفط من احتياطاتها المحلية فإنه يترتب عليهـــا أن تؤمن المزيد من النفط من الخارج.[1]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة على أمنها الطاقوي من خلال تعزيز قدرتها لقدف القوات من خلال اعداد جيش يكون على أتم الاستعداد للمواجهة ، و ذلك من أجل المحافظة على الأمن في المناطق النفطية لأنها أكثر عرضة للهـــزات الأمنية ، و في هذا الشأن أعد وولفوفيتس الذي كان آنئذ نائبا لوزير الـــدفاع تقريـــرا لرئيسه وزير الدفاع تشيني، "هدفنا هو الحيلولة دون تكرار ظهور منافس جديد علـــى حدود الإتحاد السوفياتي السابق أو في مناطق أخرى ، يمكن أن يشكل تهديـــدا للنظـــام كالذي كان يشكله الإتحاد السوفياتي، و تتطلب هذه المهمة أن نسعى إلى منع أي قـــوة معادية من الهيمنة على منطقة تكون مواردها في ظل حكم قوي ، كافية لتشكيل قـــوة عالمية." [2]

[1] محمد عجلان، **البترول و العرب** (بيروت: دار الفارابي، 1974)، ص ص. 09، 10.
[2] مايكل كلير،مرجع سابق، ص ص 134،133.

فمن خلال قرائتنا لهذا التقرير يتضح لنا أن:

الولايات المتحدة الأمريكية تسعى دائما للحفاظ على موقع القيادة و بسيطرتها على التكنولوجيا ، ودعم جيشها للتغلب على النزاعات و خصوصا القضاء على أي منافس جديد.السعي وراء النفط هو الهدف العام ، ومواصلة هيمنتها في المناطق النفطية. إضافة إلى ما سبق تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى التنويع و ذلك عن طريق مضاعفة عدد المزودين و تشجيعهم على زيادة إنتاجهم بدرجة كبيرة، حتى تمتد إلى خارج الخليج، فأوحت هذه الإستراتيجية "التنويع" بأن لديها بدائل أي أن هناك طاقة كافية متاحة في مكان آخر من العالم ، وذلك لغرض التخفيف من خطر الاستهلاك المتزايد دائما للنفط المستورد. فمن خلال هذه توجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تنويع مصادر استيرادها للطاقة، ولا سيما النفط وذلك لتلافي الضغوط التي قد تتعرض لها عند مواجهتها للازمات النفطية . فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تجنب الوقوع في مثل هذه الأزمات وذلك حينما سعت إلى التقليل من اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، ولاسيما، انه يعد إحدى المناطق غير المستقرة في العالم، وازاء ذلك ظهرت أراء تطالب بتنويع مصادر استيرادها من النفط.[1]

المبحث الثاني: مكانة البترول العراقي في السياسة الأمريكية

للتعرف على دور النفط فى الموقف الأمريكي الراهن تجاه العراق، ينبغي التعرف على وضع النفط العراقي ونظيره الأمريكي، فضلاً عن مدى الاحتياج الأمريكي للنفط العراقي والدوافع النفطية الأمريكية التي تقف وراء الحرب على العراق .

المطلب الأول: موقع العراق في مجموعة الدول النفطية

1 ـ طبيعة النفط العراقى: يمتلك العراق ثاني احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية والذى يقدر بنحو 1125 مليار برميل من النفط، وهو ما يمثل نسبة15% من الاحتياطيات العالمية، بل يرى البعض أن الاحتياطيات قد تفوق هذا الرقم بكثير

[1] سعد حقي توفيق، "التنافس الدولي وضمان امن النفط،" المجلة العربية للعلوم السياسية،ع43،خريف 2009.

ويجعله يقترب من الاحتياطيات السعودية التى تقـدر بنحـو 25% مـن الاحتيـاطي العالمي. وذلك نظراً لأن التنقيب عن البترول فى العراق قد توقف عـام 1980 ممـا يعنى أن المخزون الحقيقى لنفط العراق أعلى بكثير من الـرقم المتـداول بالإضـافة إلى هذا فإن النفط العراقى يتميز بتكلفته الإنتاجية القليلة فضلاً عـن جودتـه العاليـة وهو ما يجعله مطمع لمختلف القوى المستهلكة. [1]

كما أن 50% من الحقول النفطية في العراق لم يجر تقويمها بعد و منها منطقة الصحراء الغربية، و التي يعتقد أنها تحوي على 100 مليار برميل مـن الاحتيـاطي النفطي.*

و بعد ثلاثة عقود من الحروب و العقوبات الدولية، عاد العراق ليصبح إقليمـا بتروليا كبيرا، و قد أعطى مؤشرا أخيرا لاستعادة طموحه ، فمنذ ثلاثة أعوام توصـل قادة الشركات البترولية إلى معرفة إلى أي حد يسعى العراق للحصول على أفضل سعر لثرواته البترولية كما منح حق التنقيب ل 12 شركة أجنبية.[2]

إذ يمكن تجاهل أو إهمال أهمية ومكانة ودور النفط العراقي بالنسـبة لأيـة شركة نفطية تعمل بصورة طبيعية في السوق النفطية العالميـة . فالجانـب النفطـي على الصعيد العالمي يعد الخطط والحسابات على قدم وساق منذ تفجّر الأزمة العراقية إعلامياً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، وتأكيد التهديدات الأمريكية ضـد العراق فيما يحاول الدبلوماسيون في مجلس الأمن الدولي إعدادا الإطار القانوني لوضع النظام العراقي خارج دائرة التهديد الفعلي للسوق النفطية العالمية ومنعه من نسـفها ".

---

[1] Sabri Zire Al- Saadi : « Iraq's National Vision, Economic Strategy and Policies, »Strategic insight, vol5, n°3(march, 2006), « http://www.nps.edu/academics/centers/ccc/publications.le02/05/2013à17:35.

[2] جون ميشيل بيرات، **"العراق تستعيد مكانتها بين الدول المصدرة للبترول،"** تر.مديحة أنور، لوموند الفرنسية، 2012/06/15.

*وبحسب بعض المؤسسات البحثية والجهات المختصّة كـ: (معهد بيكر، مركز دراسات الطاقة العالمية، اتحاد العلماء الأمريكان.. إلخ) فإنّ هذا الاحتياطي قد يصل إلى حدود 215 مليار برميل أو أكثر إذا ما تمّ إجراء عمليات بحث وتنقيب في منطقة الصحراء الغربية الواسعة جداً، في حين يعتبر البعض الآخر أنّ الاحتياطي الذي يمكن اكتشافه فيما بعد لن يزيد عن 45 مليار برميل وتتفاوت التخمينات حول قدرات العراق النفطية المستقبلية بشكل كبير، على اعتبار أنّ حوالي 90% من مساحة البلاد لم يتم مسحها بعد.

فهناك كما ذكرنا 112 مليار برميل مثبت وجودها في جوف الأراضي العراقية وما لا يقل عن 11% من الاحتياط النفطي العالمي بعد العربية السعودية يضاف إلى ذلك 220 مليار برميل متوقعة من المصادر النفطية غير المستغلة بسبب سنوات الحرب الطويلة التي عاشها العراق منذ عام 1980 بل وربما أكثر من ذلك بكثير ، مما يجعل العــراق محط أنظار وأطماع العالم الغربي والشركات النفطية الإحتكارية العالميــة العملاقــة وبخاصة الأمريكية منها. [1]

فالرئيس الأمريكي بحكم كونه رجل نفط بالدرجة الأولى قبل أن يكون سياسياً ، يعرف إن زيادة الاستهلاك للنفط والمحروقات والوقود سوف يقــود إلــى انخفــاض في الإنتاج الأمريكي وفي المخزون الأمريكي على السواء ، بل وحتى في الاحتيــاطي النفطي الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية وما يترتب على ذلك من تبعات خطيرة على الاقتصاد الأمريكي الذي سيصبح معتمدا أكثر فأكثر على الإســتيرادات النفطيــة من الخارج، فإن كل ذلك يجعل من النفط العراقي عنصراً هاماً وجوهرياً في المعادلة الإستراتيجية الأمريكية القائمة في المنطقة.

تريد الولايات المتحدة الأمريكية بل وتنوي قلب المعــادلات الإقليميــة لإنهــاء اعتمادها الكلي على النفط السعودي". فلو سيطر الأمريكيون فعلياً على العراق فــإنهم سيسيطرون بالتالي وبشكل بديهي على منطقة هي الأغنى في العــالم المتخمــة بآبــار البترول الممتدة من الخليج حتى أطراف آسيا الوسطى . وحتى لو لم يكن النفط وحــده هو العامل الوحيد أو الرئيسي إلاّ أنه بلا شك حافز مهم وعامل مــؤثر فــي الخطــط الأمريكية العسكرية والاستراتيجية بعيدة المدى.فهو يدخل فــي صــميم إســتراتيجية واشنطن الدولية التي تريد زيادة مصادر النفط الصديقة وتنويع مصادر التزود بالوقود لاسيما وإن الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على رفع أو زيادة طاقتها الإنتاجيــة

[1] Sabri Zire Al- Saadi : « Iraq’s national vision, Economic Strategy and Policies, »Strategic insight, vol5, n°3(march, 2006), الموقع نفسه..2013/05/02 يوم 17:30:على الساعة

النفطية اليوم وكلنا يعلم إن هذا الموضوع كان على جدول أعمال الحملـــة الانتخابيـــة لجورج دبليو بوشGeorge W Bush الذي أطلق حملة إعداد خطة الطاقة .

المطلب الثاني: الأهداف الإستراتيجية للسيطرة على النفط العراقي

سخر الرئيس الأمريكي جيمي كارتر Jimmy Carter ــ إبّان تسلّمه لجــائزة نوبل للسلام عام 2002م خلال مؤتمر صحفي ــ ممّن سمّاهم «الحمقى» الذين يعتقدون أنّ سياسة أمريكا تجاه العراق مبنيّة على المصالح النفطية، قائلاً: «يمكن شراء الــنفط بأسعار معقولة في حدود 27 دولاراً للبرميل، وهذا أقل كلفة مــن التكلفــة الضــخمة التي يستدعيها اجتياح العراق». ووصف رئيس دائرة التخطيط فــي وزارة الخارجيــة الأمريكية آنذاك (ريتشارد هاس) مقولة وجود دوافع نفطية دفعــت أمريكــا لاحــتلال العراق بأنّها سخيفة. فليس هناك دولة تخوض حرباً لسبب واحد، فلا بدّ من وجود عدّة أسباب، ولكن لا شكّ أنّ النفط أوّلها بالنسبة للولايات المتّحدة أو ثانيها إذا قدّمنا حمايــة أمريكا لإسرائيل على هذا الهدف[1].

قد لا يكــون النفــط العــراقي مهــمَّــاً بحدّ ذاته للولايات المتّحدة الأمريكيــة من ناحية الاستهلاك وحتى نفط الخليج أيضاً، على اعتبار أنّ متوسط حجم الإمــدادات الخليجية في الربــع الأول مــن العــام الجاري ــ خصوصاً السعودية والعــراق ثــم الكويت ــ قد بلغ 2.4 مليون برميل يومياً، كما ذكــرت نشــرة « Oil & Gas Journal»، وشكل نحو 20% من إجمالي واردات النفط الأمريكية، ما اعتبرته النشرة الدولية ذات الصدقية العالية نسبة متواضعة قابلة للتعويض من مصادر الــنفط غيــر التقليدي في الولايات المتحدة والدول الأخرى من القسم الغربي من العالم، التي تــوفر لأميركا حالياً ما لا يقل عن 50% من وارداتها الإجمالية من النفط الخام والمشــتقات. لكنّ أهميّة النفط الخليجي والعراقي تحديداً تكمن في عدّة نقاط نختصرها على الشــكل التالي:

[1] عادل الجوجرى، **حقيقة ما يجري في العراق أسرار و خفايا المقاومة العراقية** (القاهر: دار الكتاب العربي،ط.1،2005)، ص.ص. 23،24.

أولاً: إنّ الولايات المتّحدة الأمريكية أصبحت تعي تماماً أنّها ليست وحدها على الساحة الدوليّة، خاصّة من الناحية الاقتصاديّة، وأنّ هناك دولاً عديدة تسعى إلى الوصول إلى مستواها بل والتفوّق عليها في المدى المنظور، وبناء على ذلك كان لا بدّ للولايات المتّحدة أن تعمل على إفشال وصول الآخرين إلى مستواها أو التحكم في عملية صعودهم إلى ذلك المستوى، فكان النفط الخليجي والعراقي الوسيلة إلى ذلك، إذ إنّ معظم الدول الأوروبية واليابان والصين والهند تستورد نفط الخليج، ولحسن حظ أمريكا أنّ هذه الدول وخاصّة أوروبا واليابان لا تمتلك نفطاً صالحاً للاستهلاك في أراضيها، ومن ثمّ فإنّ قوّتها الاقتصادية ترتكز بشكل أساسي على النفط المستورد من الخارج وبالتحديد من الخليج، وسيطرة أمريكا على هذا النفط سيعطيها مجالاً أكثر لتحديد كميات الإنتاج وكميات التوريد وأسعار النفط...الخ، مما يجعل تطوّر الدول الأخرى ونموها الاقتصادي خاضعاً بطريقة غير مباشرة للإشراف الأمريكي.[1]

ثانياً: في حال استقرار الأوضاع في العراق، فإنّ ذلك يمكّن الشركات الأمريكية من الوصول إلى 112 مليار برميل من النفط، وهو الاحتياطي المعلن للبلاد، وبعضهم يشير إلى 200 مليار برميل، ويعتبر أهم احتياطي عالمي بعد السعودية، وهذا معناه أنّ السيطرة على العراق تعني الحصول على حوالي ربع احتياطي العالم النفطي، دون أن نذكر الأرباح التي ستأتي للشركات النفطية الأمريكية بعد إنهاء مصالح الشركات النفطية الروسية والفرنسية والصينية التي كانت قائمة في العراق إبّان حكم صدّام.[2]

ثالثاً: تعتبر كلفة إنتاج النفط العراقي من بين الأدنى في العالم (حوالي 1,5 دولار للبرميل كحدٍّ أقصى)، ولذلك فإنّ الأرباح هائلة، وعدا ذلك فإنّ الأهم هو الأرقام التي تتحدث عن نسبة الاحتياط ومعدلات الإنتاج إلى الاستهلاك، أي: بمعنى آخر عدد السنوات التي سيستغرقها صرف الاحتياط النفطي بمعدلات الإنتاج الحالية، وهذه النسبة لا تزيد في الولايات المتّحدة والنرويج عن 10 سنوات، وفي كندا تبلغ 1على 8،

[1] عادل الجوجرى، مرجع سابق،ص،ص. 26،25.
[2] مرجع سابق،ص. 26.

وفي إيران 1 على 53، وفي السعودية 1 على 55، وفي الإمارات 1 على 75، وفي الكويت 1 على 116، وفي العراق تبلغ 1 على 526 . ويقال: إنّ آخر نقطة نفط في العالم ستكون في العراق. إذاً؛ النفط العالمي ينضب، وخلال السنوات الخمس إلى العشر القادمة سيستقر إنتاج النفط، ويتّجه فيما بعد إلى الانخفاض بحدود 5 ملايين برميل يومياً.

والعراق وحده يمتلك قدرة عالية جداً على زيادة الإنتاج بكميات كبيرة جداً. حيث يعتقد بعض المحللين أنّ العراق في حدود السنوات الخمس القادمة سيبلغ قدرة السعودية الحالية أو بحدود 10 ملايين برميل نفط يومياً.[1]

رابعاً: وجود سيطرة للقوات الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع حتى إمكانية التفكير في استخدام سلاح النفط سواء ضدّ أمريكا أو إسرائيل، وستكون القوات الأمريكية جاهزة في قلب الآبار النفطية للدفاع عنها وبمقربة جميع دول الخليج النفطية في حال حصل أيّ انقلاب أو تغيير للسلطة أو لأيٍّ إستراتيجية يمكنها أن تهدّد الآبار النفطية وإمداداتها، ويمكّن أمريكا أكثر من الضغط على (أوبك) لاستنزاف احتياطياتها من خلال الإنتاج العالي لدرجة قصوى، مع التشديد على أن يكون سعر البرميل في حدوده الوسطى إن لم تكن الدنيا.

وقال السيناتور الجمهوري (مايك ديوين): «إن أسعار النفط والغاز مرتفعة جداً، وقد حان الوقت لفعل شيء بخصوص ذلك»، وأضاف زميله الديمقراطي (هيرب كول) الذي اشترك معه في تقديم التعديل: «لو أن (أوبك) مجموعة من الشركات العالمية الخاصة ــ لا حكومات أجنبية ــ لكان تصرّفها خطة غير قانونية للتلاعب بالأسعار».[2]

---

[1] مرجع سابق،ص27.
[2] مرجع سابق، ص. 28.

المبحث الثالث: رؤية مستقبلية للصراع على النفط في العراق

عرف مطلع القرن الواحد و العشرين أحداث كثيرة و من بينهـا: الإرهـاب، النـزاع الإقليمي، التمرد، و مشكلات الحدود، الثورات و الانتفاضات الشـعبية ضـد أنظمـة الحكم.... و لكن هناك تهديد أخر يشكل أكبر خطر من سابقيه و ذلك يتمثل في شـدة التنافس بين القوى الكبرى للتحكم في حيازة الطاقة و توزيعها ،و هذا ما يؤكده الخبراء و المحللين السياسيين لهذه الظواهر، أن هذا الخطر سيقود إلى نزاع أوسـع لأن شـدة التنافس هي التي ستزيد من حدة التوتر و اللاستقرار في العديد من المناطق بما فيهـا المناطق الأكثر غينا بالنفط ،فتتقاتل الدول العظى في سبيل التحم في مصادر الطاقـة، فقد تنافست بريطانيا الاستعمارية مع روسيا للسيطرة على آسيا الوسطى و مع الأتراك العثمانيين على مصر و المشرق، كما تقاتل الأوروبيون من أجـل المنـاطق الغنيـة بالموارد في الأمريكتين و افريقيا... لكن ما يثير الحرب على نطاق واسع بين القـوى العظمى هي احتياطات الطاقة غير المستثمرة في الخليج.

و اليوم تتنافس كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين علـى ثـروات الطاقـة في منطقة الخليج، فتسعى القوى إلى تدعيم مواقعها الاستراتيجية و محاولـة القضـاء على منافسيها.

المطلب الأول: دور النفط في العلاقات الأمريكية العراقية

سقط النظام العراقي بفعل ضربات قوات الاحتلال الأمريكي، لكن آبـار الـنفط العراقية لم تمس بأي أذى و فيما تتنافس السوق العالمية بدأت أسعار النفط بالانخفاض. وبدأت الشركات الاحتكارية الأمريكية العملاقة بتقاسم الثروات العراقيـة خصوصـا لإحتلاله المرتبة الثانية على مستوى الاحتياط العالمي للنفط، أثارت هـذه المخزونـات العراقية شهية ومطامع القوى الاستعمارية الغربية، و يشكل الـنفط اليـوم المـورد الوحيد من العملة الصعبة من أجل إعادة إعمار العراق.

تستعد الولايات المتحدة الأمريكية التي احتلت العراق، لأجل اسـتغلال القطـاع النفطي بشكل مباشر، قبل أن يتم تسليمه للعراقيين. ويعتقـد العديـد مـن المحللـين

أن الولايات المتحدة سوف تستغل هذه المرحلة من الاحتلال وفراغ السلطة في العراق لخصخصة الصناعة النفطية العراقية لمصلحة الشركات الاحتكارية الأمريكية، الأمر الذي تخشاه البلدان المنتجة للنفط و منظمة الأوبك.

لقد برزت مجموعة من التناقضات العميقة في الاقتصاد النفطي الرأسمالي، و المرتبطة أساسا بسيطرة الاحتكارات المطلقة على مقدرات الإنتاج و التسويق. و كانت مختلف المراحل المرتبطة مباشرة بإنتاج النفط ، تتطلب استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة للتنقيب و الحفر و الاستخراج و التكرير، و الاستثمارات المالية الكبيرة، احتدم الصراع بين الدول الإمبريالية من أجل السيطرة على منابع النفط وأسواقه في البلدان المستعمرة و شبه المستعمرة . كما أن الشركات النفطية الاحتكارية، و المتميزة بالمستوى العالي جدا للإحتكار، و بخاصة منها الشركات الأمريكية، سيطرت على عملية الإنتاج العالمي للنفط لمراحل تاريخية طويلة و حققت أقصى الأرباح في جميع مراحل صناعة النفط ، من " البئر حتى محطة البنزين " أي كامل النفط العراق[1] .

فالنفط هو الذي أدى إلى تأزم الأوضاع بين أمريكا و الولايات المتحدة الأمريكية، وبوصفه سببا أكيدا و رئيسا ووحيدا في الحرب و تؤكد تقارير مراكز الأبحاث الإستراتيجية الأمريكية أنه بعد انتهاء الحرب الباردة أصبح النفط، و النفط وحده هو الأمن القومي الأمريكي الشامل.أما بالنسبة للاحتكارات النفطية الأجنبية، الأطراف الفاعلة في المأساة العراقية، سواء كانت أنجلوسكسونية ،أو روسية، أو فرنسية، أو صينية، فإنها كلها تنتظر بفارغ الصبر مرحلة ما بعد صدام ، بوصفها مرحلة إعادة توزيع الحصص العراقية .

تريد الولايات المتحدة الأمريكية الآن عملية سياسية في العراق تجسد رغبات الشعوب وحسب اعتقاد بعض المحللين فإنها لن تدعم أية حكومة دكتاتورية بسبب مصالحها. حيث اتفق البلدين عدة اتفاقيات تخص الاقتصاد والأمن والتعليم

---

[1] خليل العناني،دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، عن الموقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=220665&eid=254 على الساعة:12:30 يوم 2013/05/25 .

والديمقراطية فالعراق بحاجة الى دعم المجتمع الدولي العسكري والاقتصادي والسياسي لذا فان إدامة علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة والدول المتقدمة من الضرورات الملحة لدولة كالعراق تنشد الحرية والتقدم والاستقرار الامني.[1]

العراق وبعد التوقف الحضاري خلال الاربع حقب الماضية يحتاج الى علاقات متطورة مع دول كبرى مثل دول مجلس الامن الدولي، لتساهم في اعادة بنـــاءه، واذا كان العراق موقع مهم في المنطقة فلا بد ان يلعب دوره في فـــتح أبـــواب المســـتقبل. أما عدم الانفتاح أمام هذا التنوع من العلاقات والاكتفاء بالعلاقة الغامضـــة والســـرية مع الولايات المتحدة وبريطانيا على حساب مستقبل العراقيين فســـوف يجـــر العـــراق إلى هاوية الخضوع أو العمالة وليس إلى علاقة الحليف أو الشريك أو الصديق.[2]

وعلى أساس ما تقدم، يرى محللون سوف يكون دور استشرافي في المســـتقبل للعلاقات العراقية - الأمريكية من خلال دراسة المتغيرات المؤثرة فيها، وخصوصـــا المتغير الاقتصادي، والمتغير الامني والعسكري، والمتغير السياسي.

ولقد تجسدت العلاقة الحسنة بين الدولتين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية باتفاقية عام 1954، وحلف بغداد عام 1955، ومشروع أيزنهاور عام 1957.

ثم ساءت العلاقة في فترة ما بعد انقلاب 1958، مرورا بعهد الزعيم عبد الكريم قاسم عام 1963، حتى قطعت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين على إثـــر حـــرب 5 حزيران 1967، وساءت بصورة اكثر شدة خلال فترة حكم البعث في من عام 1958، وخاصة مع عمليات تأميم النفط العراقي، واستخدام النفط كسلاح في حـــرب أكتـــوبر 1973، وابرام المعاهدة العراقية – السوفيتية في نيسان من عام 1972، ودعم الولايات المتحدة الامريكية المباشر وغير المباشر للثورة الكردية في شمال العراق.[3]

ثم عادت العلاقات بين الدولتين للتحسن التـــدريجي بصـــورة غيـــر مباشـــرة ومن ثم رسمية خلال فعاليات الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، وبعدها يقضي

---

[1] الموقع نفسه.

[2] جوزيف ميكميلان،المملكة العربية السعودية و العراق النفط و الدين و تناحر طويل مستمر، معهد السلام الأمريكي ، عن الموقع www.usip.org ,le 23.04.2013 à 15 :30

[3] الموقع نفسه.

العراق على ذلك التحسن بغزوه للكويت عام 1990، ولتبدأ بعـدها فعاليـات حصـار العراق وحرب تحرير الكويت 1991 و احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003. وبذلك عادت العلاقات بأقوى صورها بين الدولتين خلال فترة الاحتلال، وتعززت اكثر في فترة ما بعد الاحتلال من خلال تنفيذ اتفاق الانسحاب بنهاية عام 2011 واستمرار تنفيذ اتفاق الاطار الاستراتيجي للتعاون في عهد الرئيس باراك أوباما للسلطة في الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: أهمية النفط العراقي في التنافس الأمريكي الصيني

تولي الصين اهتماما كبيرا لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها امتدادا استراتيجيا لمناطق محيطة بالصين ، إذ حرصت الصين على اقامة علاقات صداقة وتعاون مشترك مع دول منطقة الشرق الأوسط العربية ومنها بالتأكيد العراق ، ومع ذلك فان الدول العربية لازالت غير قادرة على تطوير علاقاتها مع الصين بحيث يكون لها تاثير على توجهاتها السياسية الخارجية ولا بد ان نشير الى ان الصين تمتلك مدخلات قوة تؤهلها لاحتلال مكانة مهمة على سلم القوى الدولي وتاثيرا اكيدا في السياسة الدولية فمن الناحية الاقتصادية، يعتبر الاقتصاد الصيني اكبر اقتصاد حقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية حيث حقق بشكل سنوي نموا اقترب من8-9%، كما أن الصين تحتفظ بثاني اكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأميركي.

كما تعمل الصين على توظيف النجاحات الاقتصادية كمخرجات تدعم حركتها السياسية على المستويين الاقليمي والدولي والوصول بها الى قوة عظمى في اسيا ومن ثم على المستوى العالمي ،وفي ظل انتهاء الحرب الباردة والتحولات التي شهدها النظام الدولي، تطلعت الصين الى القيام بدور فاعل في دعم القضايا العربية على المستوى الدولي كجزء من إستراتيجية للتقارب واستقطاب الأطراف إليها، وكانت قضية العراق ضمن أولويات السياسة الخارجية الصينية ، لكن الصين التي خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة كما هو حال العالم العربي حافظت

على وتيرة هادئة في دعم القضايا العربية دون أن تتمسك بسياساتها السابقة القائمة على الموقف الساخن وأصبحت الصين تبدي اهتماماً متزايداً بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على الوطن العربي لخدمة سياستها الجديدة ودعمها في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة

وتجدر الإشارة إلى أن الإستراتيجية الصينية تجاه المنطقة العربية و الشرق الأوسط انطلقت من عدة محاور ويمكن إيجازها:

- دعم الصين كقوة دولية اقتصادياً وسياسيا في منظومة النظام الدولي خاصة في ظل النفوذ الهائل لتكتل الدول الصناعية الثمانية في التجارة والاقتصاد والسياسة الدولية حيث ليس للصين فيها أي دور.

- فتح المجال للتبادل الثقافي بين الصين والعرب وتحقيق الإسهام المشترك لمنع اندلاع ما يسمى بصراع الحضارات، ودفع العالم نحو توفير قواعد التنافس والتعاون والحوار الحضاري بعيد المدى كإستراتيجية إنسانية عامة .[1]

إن هذا التوجه الصيني نحو المنطقة العربية لا يعني أنها تنظر إلى كل دولها برؤية واحدة ، ونحن بصدد الحديث عن العراق في الاستراتيجيات الدولية وبالتحديد الإستراتيجية الصينية يجب أن نذكر أن العراق يحضى بأهمية وموقع خاص في هذه الإستراتيجية وفي السياسة الصينية بشكل عام وتتبع هذه الأهمية من عدة معطيات أساسية جعلت من العراق محور توجه واهتمام السياسة الصينية ، وتأتي هذه الأهمية ضمن اهتمام السياسة الخارجية الصينية بمنطقة الخليج العربي ، فالتقسيم الذي تتبناه السياسة الصينية للدول يضع العراق في مكانة مميزة ومهمة في أولوياتها السياسية والإستراتيجية لاعتبارات عديدة منها الموقع الجغرافي وثروة العراق الهائلة وموقعه الاستراتيجي في قارة أسيا وعلاقاته مع قوى دولية مؤثرة في توجهات السياسة الصينية كالهند واليابان ودول الخليج والدور العراقي المؤثر في السياسات الإقليمية في منطقة باتت محط أنظار القوى الدولية وتنافس أقطاب القوة الدولية للهيمنة عليها لذا

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص. 75.

حرصت الصين علــى توطيــد علاقاتهــا مــع العــراق فــي شــتى المجــالات[1].

لقد عملت الصين على الموازنة بين مصــالحها مــع العــراق والتزاماتهــا ومصالحها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أهــم العوامــل المؤثرة في سياسة الصين الدولية فالإستراتيجية الصينية في المرحلة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج عام 1991 ركــزت علــى تبنــي مــنهج واضــح في التعامل مع الشأن العراقي فلــم تختلــف الإســتراتيجية الصــينية عــن غيرهــا من استراتيجيات القوى الكبرى في تشخيصها لخصائص المرحلة الجديدة التي أعقبــت الحرب الباردة ،وفي هذه المرحلة استحوذت أهمية الدور الصيني تجاه العراق و منطقة الخليج ، وآفاق مستقبل هذا الدور في الشرق الأوسط على إســتراتيجية الصــين إزاء العراق وعموم منطقة الخليج، إضافة إلى تطور العلاقات الصينية الأميركيــة وتزايــد التبادل التجاري بينهما مما يحول دون تفاقم الأزمات بينهما، وكذلك فان الإســتراتيجية الصينية تقوم على ضمان وحماية المصالح العليا للدولة وفي مقدمتها على المصــالح الاقتصادية، والتــي يلزمهــا الأمــن والاســتقرار إقليميــا ودوليــا حســب الكثيــر من الاستراتيجيين الصينيين، وتأثر المصالح الصينية بأي إجراءات أو سياسات تتسبب في عدم الاستقرار في العراق والمنطقة أدى إلــى تراجــع فــي توجهــات الصــين الإستراتيجية نحو العراق أو بالأحرى تراجع دور العراق في الإستراتيجية الصــينية[2].

إن الصين أدركت أن عليها الانتظار للوصــول بعمليــة البنــاء الــداخلي إلى مراحل متقدمة فهي تدرك إمكانية أن تطرح الصين نفسها كشريك قادر على تحمل أعباء الزعامة. ومن الواضح أن الصين تميل في إستراتيجيتها إزاء العراق إلى اتخــاذ موقف وسط يكسبها منافع عديدة أولها الحفاظ على علاقاتها مــع الولايــات المتحــدة على قدر من التفاهم والاستقرار وعلى جانب آخر يضمن لهــا اســتقرار مصــالحها

---

[1] نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء**، ت .ر. سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ب.ط، 2004)، ص ص.19،20.

[2] مايكل كلير، مرجع سابق،ص 280.

مع العراق ، وهكذا استطاعت الصين استثمار متغيـرات البيئـة الدوليـة لصـالحها من خلال سعيها لتعزيز مكانتها في السياسة الدوليـة فهـي تملـك رؤيـة خاصـة عن النظام الدولي ودورها في تشكيل تفاعلات السياسة الدولية وتوازنات القوى الجديدة كذلك من خلال إبراز استقلالية قرارها السياسي وتبني مواقف دولية يمكـن أن تمثـل خروجا عن الإجماع الدولي[1].

وتجدر الإشارة إلى أن عمق الروابط والعلاقات العراقية الصـينية وامتـدادها إلى حقب تاريخية طويلة لم يوفر الدفع الكـافي للسياسـة الصـينية لتبنـي قـرارات إستراتيجية تجاه العراق بالدرجة التي يمكن أن توصف بإستراتيجية صينية فاعلة فيمـا يخص الموضوع العراقي إلا أن هذا لم ينهي وجود توجهات سياسية صـينية تجـاه تعزيز العلاقات مع العراق كجزء من علاقات الصين مع المنظومة العربيـة وبـدافع اقتصادي ، فالتطورات الاقتصادية وتجارب التحديث كان لها فعلها في تنـامي حاجـة الصين الى الطاقة وبالأخص النفط وهذا يعني أن الصين ستكون فـي مقدمـة الـدول المتنافسة في ميدان الطاقة مستقبلا . لقد زاد استهلاك الصين من النفط بمعـدل 6% ليصل إلى 177 مليون طن في العام 2005 بزيادة 9 مليون طن سـنويا.كمـا يتوقـع المحللون أن تتضاعف حصّة الصين من الاستهلاك النفطي العالمي لتصل إلـى 14% خلال العقد القادم. و تتوقع إدارة الطاقة الأمريكية أن يصل معدل استهلاك الصين للنفط إلى 9.4 مليون برميل يوميا بحلول العام 2025, و هو تقدير يرى بعض خبراء الطاقة انه تقدير محافظ وهذا يعني أن النفط سيكون له اثر كبير في تحديد إستراتيجية الصين المستقبلية.[2]

وفي هذا الشأن يبرز العراق كمصدر مهـم للـنفط يمكـن للصـين الاعتمـاد عليه كمصدر مجهز لذا فقد شغل العراق مكانة متزايدة الأهمية فـي الإسـتراتيجية الصينية ضمن دائرة الدول التي يمكن أن تكون المجهز الأمن للـنفط إلـى الصـين،

[1] مرجع سابق، ص281.
[2] مايكل كلير، مرجع سابق، ص ص. 313،312.

حيث أن الصين رسمت إستراتيجيتها تجاه العراق في ضوء ما يمكن أن تحصل عليه من مكاسب من الآخرين كما ان حجم المصالح والعلاقات الصينية الأمريكية وتأثير السياسة الأمريكية في توجهات الصين الخارجية كان له اثر بارز في جعل الصين غير مستعدة لتبني مواقف معارضة لسياسة الولايات المتحدة من الشأن العراقي وهذا يعني ان المصالح تأتي في المقام الأول من حيث التاثير في الإستراتيجية الصينية ازاء العراق . وفيما يتعلق بإستراتيجية الصين تجاه العراق منذ عام 2003 وما بعدها من تطورات يمكن ان نشير الى ان الموقف الصيني الدائم تمثل في الجنوح للسلام وتغليبه وايجاد حل سياسي للمسألة العراقية فصانع القرار الصيني ادرك حجم التداعيات التي يمكن ان تتاثر بها الصين نتيجة لمرحلة عدم الاستقرار في العراق نظرا لاتساع دائرة مصالح الصين كدولة كبرى، فأي حدث هام يقع في اي بقعة من بقاع العالم فسيترك أثاره على الصين اقتصاديا أو سياسيا ، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين ومنطقة الشرق الأوسط في تعزز مستمر ، فلم يقتصر ذلك على الجانب التجاري ، بل تقوم الصين بتوريد الأيدي العاملة لها.

عدا ذلك فالصين تستورد من المنطقة ما يعادل مليوني برميل نفط يوميا، ففي حال ارتفاع سعر البرميل الواحد 5 دولارات أمريكية بسبب تداعيات التوترات، فيعني ذلك خسارة الصين لما يقدر ب عشرة ملايين دولار من العملة الصعبة كل يوم. إضافة إلى زيادة نفقات البترول المستورد ، مما يترتب على كل ذلك تراجع الفائض في موازنة المدفوعات الدولية ، الأمر الذي يؤثر سلبا على زيادة احتياطي النقد الأجنبي في الصين، لذا كانت إستراتيجية الصين في هذه المرحلة بالذات تتركز على الدفع باتجاه الحلول السلمية للازمة العراقية وضمان مصالحها لأبعد الحدود من خلال التأكيد على استقرار العراق ودعم الجهود الدولية لإحلال الأمن فيه وهكذا أدركت الصين التحديات التي بدأت تواجه مصالحها وأمنها القومي. وبخاصة في ظل الوضع في العراق بشكل خاص .

ويمكن القول أن إستراتيجية الصين تجاه العراق في هذه المرحلة قامت على معايشة الوضع العراقي واتخاذ إجراءات سياسية تتلاءم مع هذه الفترة المليئة

بالتقلبات، كان عليها لزاما العمل على الوقاية من مخاطرها والتمسك بالفرص على خير وجه لذا فان الصين قد حددت معالم إستراتيجيتها الجديدة تجاه العراق انطلاقا من سعيها لتولي مكانة مميزة في النظام الدولي وكي تسهم في شكل فاعل في إعادة صياغة التوازنات الدولية وفي هذا الصدد بدأت الصين بسياسة انفتاح عالمي على القوى الأخرى ولا بد أن نذكر أن العراق كان على رأس أولويات الإستراتيجية الصينية باعتبار المرحلة فرصه سانحة من خلال الظروف الإقليمية والدولية لان تجعل من الصين قوى عظمى ذات نفوذ عالمي.[1]

واعتبرت الصين أن العراق يعد مركز ثقل اقتصادي مهم بالنسبة لقطاع الاستثمار الصيني علاوة على سعي الصين لإحياء الاتفاقيات النفطية مع العراق ولم تتوقف مساعي الصين في زيادة التقارب مع العراق من خلال الدخول في شراكات تجارية ضخمة فالعراق يمثل سوق رائجة للبضائع والصناعات الصينية ، وعلى صعيد آخر فتحت الصين الطريق امام العراق للدخول في شراكات امنية وتعاون استراتيجي في المجال الامني حيث تمكنت الصين من ابرام عقد معدات فنية صينية قيمتها 100 مليون دولار مع العراق ،وتسعى الصين من خلال استراتيجيتها تجاه العراق الى الحصول على عقود لشركاتها في كافة مجالات العمل في العراق منها النفط والبناء وكذلك الطرق والجسور ، ولتطوير علاقاتها مع العراق ولزيادة التقارب مع العراق فقد اتخذت الصين قرارا باعفاء 80% من الديون المستحقة على العراق، وعلى الصعيد السياسي فان استراتيجية الصين تجاه العراق تنطلق من دعم وتاييد الحكومة العراقية والعملية السياسية الجارية في العراق والحفاظ على وحدته واستقراره. وكما اشرنا سابقا إلى أن العراق يحتل مكانة متميزة على سلم أولويات الإستراتيجية الدولية للصين في الحقبة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة وصولا إلى المرحلة

---

[1] تشانغ تسي كوين ، "قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجغرافيا النفط العالمية،" معهد الدراسات الاستراتيجية الدولية الصيني، يوم 2013/03/16 على الساعة 16:50، http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_65.htm

الراهنة، وهذه الأهمية لا تنبع من حاجة الصين المتزايدة للنفط والطاقة وإمكانية إسهام العراق في توفيرها بشكل ميسر للصين وليس فقط الجانب التجاري والاقتصادي، فالصين أصبحت تمثل محور التحالفات في أسيا فضلا عن تحالفاتها وعلاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى حيث تسعى بكين لإقامة محاور تحالفيه مع القوى الصاعدة في النظام الدولي وكذلك تطوير العلاقات الإستراتيجية مع الدول المهمة إقليميا و منها العراق الذي يمتاز بدور إقليمي مستقبلي في منطقة الخليج والشرق الأوسط .[1]

و على هذا نجذ أن الولايات المتحدة الأمريكية على اتمم الاستعداد لمواجهة أي منافس جديد على النفط ، و أي تحد للمصالح الأمريكية في العراق سيقابل بثقل من طرف القوة العسكرية الأمريكية، فهي تستطيع أن تمارس درجة من السيطرة على إمدادها النفطي.

[1] مايكل كلير، مرجع سابق، ص. 308-310.

خلاصة الفصل الثالث:

ظلت إستراتيجية الموارد الطبيعية جزءا هاما من الإستراتيجية الجيوسياسية العالمية وبالتالي بات الأمن النفطي قضية من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العالم جل اهتماماتها عند دراستها للقضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي وأمنها القوم.

و يعتبر النفط بمثابة أم الطاقات والدم الذي يسري في شرايين الصناعات الحديثة والعصب الرئيسي للاقتصاد الحديث وفى الوقت الراهن، فان النفط ليس ثروة فقط بقدر ما هو مورد استراتيجي يتمتع بأبعاد سياسية لما له من تأثيرات سياسية على استقرار وامن الدول . هذا وان الدور الهام الذي يلعبه النفط في المجتمعات المعاصرة هو بالذات الذي جعل مسألة الأمن النفطي من إحدى أهم القضايا ذات الأسبقية التي توليها دول العالم اهتماماتها عند دراسة القضايا المتعلقة بأمنها الاقتصادي و أمنها القومي ، وخاصة الدول الغربية التي أقحمت نفسها في كل ما يتعلق بالنفط، وراحت تتنافس لبسط تأثيراتها عليه ومحافظة السيطرة على مصادره في الداخل والخارج ، مستخدمة كافة الأساليب السياسية والعسكرية و الديبلوماسية و القانونية .

و بالتالي ستشتد درجة خطورة انقطاع الإمداد النفطي. فمن اجل ضمان الأمن النفطي ، ينبغي أن لا يقتصر الاهتمام على السوق النفط الداخلي فحسب ، بل يتحتم إعطاء الأسواق النفطية الخارجية اهتماما خاصا ، والنظر إلى مسألة الإمداد النفطي من منظور عالمي .. إن الصراع القائم بين دول العالم على الموارد النفطية الدولية أصبح اليوم من ضمن القواعد الأساسية التي يبنى عليها محاور دبلوماسيتها السياسية.

أن السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج والتي استندت إلى هدف تأمين تدفق النفط إلى الاقتصاد الأمريكي، بدءا من التحالفات السياسية إلى الوجود العسكري المباشر في دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت في عام 1991، أدت إلى تقوية مشاعر الكراهية ضد الولايات المتحدة. هذه الكراهية تمثل أحد أدوات التجنيد والتعبئة للتنظيمات الإسلامية الجهادية

يؤكد البحث انه لازال للنفط من تأثير في السياسة الدولية، إذ أن استمرار حاجة العـــالم المتقدم ودخول دول تتنافس عليه ليس من أجل السيطرة على منابعه كما كان سابقا وإنما التنافس في إطار حماية طرق امداداته وتنويع مصادر الاستيراد ودعم قواتها البحريـــة والاعتماد على حلفاء موثوقين بهم وتبني سياسة التخزين الاستراتيجي .ولم تعد الولايات المتحدة تعول كثيرا على الإمدادات من منطقة الخليج العربي وأخذت تعتمد في الاستيراد على مناطق جديدة .وأصبحت إفريقيا وأمريكا اللاتينية وكندا ساحات للتنافس الأمريكـــي الصيني الهندي على النفط.

خاتمة:

في نهاية هذه المذكرة نصل إلى القول أن الحرب الأمريكية أعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة تهدف إلى تحقيق هدفين مترابطين، الأول السيطرة على النفط العراقي، وهذا لا يتم إلا إذا تم تغيير النظام العراقي بحسب التصور الأميركي. و إذا سيطرت أمريكا على النفط العراقي الذي يشكل الاحتياط الثاني في المنطقة بعد السعودية فإنها تضمن لنفسها تدفقا سهلا بأسعار مناسبة لها،كما أن أمريكا لا تريد أية مقاطعة لها. أو التهديد بذلك من أية دولة لأنها بحاجة إلى النفط ولا تريد شراءه تحت تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعاره.

من أجل ذلك كان من الضروري أن نحاول في الفصل الأول تعريف التدخل و تبيان الأهمية الإستراتيجية للنفط ودورها في النزاعات الدولية و كذا التدخل الأجنبي في العراق و ما نتج عن الإطاحة بصدام أي تقدم ضد الإرهاب الدولي، ففي العراق لم يكن هناك أي مكان لمنظمة القاعدة وأن أتباع أسامة بن لادن لا يشعرون بالأمان أكثر في ألمانيا أو الولايات المتحدة عوضا عن تواجدهم في العراق. أمريكا هي التي جاءت بأتباع القاعدة إلى العراق ، فالحرب على العراق ساعدت في توفير ساحة جديدة للصراع القائم مع القاعدة بعد أن دحرتها في أفغانستان.

بينما كان التركيز في الفصل الثاني على تحليل طبيعة التدخل الأمريكي على العراق لم ينتج عن الحرب تحقيق انتصار على أسلحة الدمار الشامل. بوش على حق حين قال إن أسلحة الدمار الشامل والإرهاب أبرز تحديات الأمن السياسي في القرن الحالي، ولكن كونه أمر بمهاجمة بلد لا يملك أسلحة الدمار الشامل ولا تهدد أي من جيرانها وبالتأكيد لا تهدد الغرب، قد وضع الشكوك في سياسة الغرب. في المستقبل سيصبح من الصعب جدا على السياسيين خارج الولايات المتحدة أخذ ما تروجه الاستخبارات الأميركية والبريطانية على محمل الجد وعلى العكس تماما ستسعى كثير من البلدان إلى العمل بالمثال الكوري الشمالي إذ تتعامل واشنطن مع كوريا الشمالية بنهج غير الذي تعاملت به مع العراق وإيران، وستجد أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل أفضل وسيلة لردع قوة عظمى مثل الولايات المتحدة.

لقد عكست الاستراتيجية الأمريكية اتجاه العراق بروز مجموعة من العناصر والتي أدت إلى إحداث تحولات عميقة حين ادعت قبل وخلال الحرب بأن أوضاع المواطنين العراقيين ستتحسن بعد الحرب هذه الحقيقة لم تتحقق بعد حيث بلغ معدل الجريمة أعلى مستوى له وبصورة لم يعرفها العراقيون من قبل. كل أسبوع يسقط مواطنون عراقيون ضحايا نزاعات مسلحة ونتيجة عمليات التفتيش التي تقوم بها قوات الاحتلال. الفوضى تعم أراضي العراق في ظل غياب دولة القانون التي وعد بها بوش، كل يوم تزيد حيرة العراقيين ويأسهم ،قال الأميركيون إنه خلال فترة قصيرة من الزمن ستنتشر الديمقراطية في العراق وتحدثوا عن نموذج ألمانيا بعد نهاية العهد النازي. كان ينبغي التحذير من المبالغة لأن معدل نجاح عمليات نشر الديمقراطية منخفض على الدوام، العراق بعيد كل البعد عن الديمقراطية الغربية .

أما في الفصل الثالث فتم التركيز على أهمية النفط في الاحتلال الأمريكي للعراق وبينا الأهداف التي كانت تسعى الولايات المتحدة من خلالها لغزو العراق كان وضع نظام أمني جديد في منطقة الخليج، حيث وضعت الولايات المتحدة خطة لضمان مصالح في المنطقة بواسطة الحرب الوقائية وأن تعتمد القوة العظمى مستقبلا على النفط العراقي عوضا عن النفط السعودي. وساهمت حوادث 11 سبتمبر العام 2001 في قيام فرصة مواتية لشن حروب وقائية باعتبارها حقا لأميركا في الدفاع عن النفس، و شملت خطة غزو العراق أنها للحد من الارهاب فكيف لها أن تحارب الارهاب الذي ليس فردا و لا دولتا محدودة جغرافيا فهي التي حاربت فكر الخميني ومازالت تفعل ذلك حتى اليوم وستظل تفعله في المستقبل، سعت بنفسها إلى تحقيق ذلك الحلم بقيام دولة كبرى للشيعة تبدأ من إيران والعراق وسورية ولبنان وصولا إلى شرق السعودية.

ومما سبق نستنتج رغبة الإدارة الأمريكية في تحطيم الدولة العراقية وإخضاعها لسلطتها وهذه الرغبة في التمسك بالعراق تؤكد صحة الفرضية القائلة أن تزايد حسابات المصلحة جعل الولايات المتحدة تستعمل كل الخيارات الممكنة بما فيها القوة العسكرية والاحتلال لأجل السيطرة على العراق لموقعه الجغرافي ومخزونه النفطي.

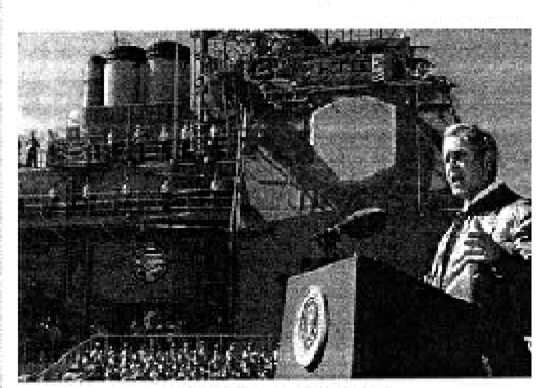
ونظرا للرغبة الملحة لدى أمريكا في تحطيم القوة العراقية وتحضـــير المنطقـــة لعملية تغيير شاملة من شانها تكريس هيمنتها على المنطقة فقد أعلنت الحرب على العراق دون الرجوع إلى الكونغرس و هذا ما ينقص من شرعية الحرب التي شنتها . فعندما خططت للمنطقة لاعتبارات الموقع والاحتياطات النفطية لا شـــيء آخـــر لا القضـــاء على الارهاب و لا أسلحة الدمار الشامل.بل كانت تطمـــح للاحتفـــاظ علـــى قوتهـــا، و القضاء على منطقة الشرق الأوسط بأكمله بما فيها العراق و إيران، و رسم خارطة جديدة للمنطقة يكون فيها لكل قبيلة في الجزيرة العربية دويلة، والسعي للقضاء علـــى المذاهب الدينية، و ذلك ما فعلته في العراق بين السنة و الشيعة ، فتمكنـــت الولايـــات المتحدة الأمريكية من تهميش العراق خصوصا أنها متجاورة مع الإيران و هي تخاف من كل قوة قد تهدد أمنها ، كما تسعى حريصة للمحافظة على امن دولة اسرائيل فـــي المنطقة لأن الدور الذي يلعبه اللوبي الصهيوني في القرار الأمريكي و لكونها العامـــل الأكثر تكريسا للتجزئة العربية و كونها عنصر تفجر دائم، و ما تجدر اليه الاشارة هو التأثير المهيمن للوبي الصهيوني و اعتباره المقـــرر و المحـــدد لأتجاهـــات السياســـة الخارجية الأمريكية و دفعها إلى اتخاذ مواقف و قرارات لغير صالح المنطقة العربية.

ملاحق:

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

قد علمتنا احداث الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ان الدول الضعيفة،
، أفغانستان، قد تشكل خطراً كبيراً على مصالحنا القومية كالدول
رية. فالفقر لا يدفع الفقراء ليصبحوا ارهابيين وقتلة، ومع ذلك، فإن
قر والمؤسسات الضعيفة والفساد، يمكن ان تجعل الدولة الضعيفة هشة
م الشبكات الارهابية ومجموعات تجارة المخدرات داخل حدودها.

سواق وتجارة حرّة



في القاعدة البحرية مايبورت

ستقف الولايات المتحدة الى جانب اي دولة مصممة على تحقيق مستقبل
مل من خلال السعي للحصول على ثمار الحرية لمواطنيها. وقد اثبتت
جارب الحرة، والأسواق الحرة قدرتها على انتشال المجتمعات من حالة
قر، وعليه فإن الولايات المتحدة ستعمل مع الدول فرادى، ومع مناطق
ملها، ومع العالم اجمع، في المجال التجاري، لبناء عالم تتم فيه التجارة
رية، وبالتالي ينمو في ازدهار. كما ستقدم الولايات المتحدة مساعدات
ر للتنمية من خلال حساب تحدي الألفية الجديدة لتلك الدول التي
كم بعدل وتستثمر في مواطنيها وتشجع الحرية الاقتصادية، كما
ستمر في قيادة العالم في جهوده الرامية لتخفيض عدد الضحايا الكبير
ى الايدز وغيره من الامراض المعدية.

لبناء توازن للقوى يميل لصالح الحرية، فإن الولايات المتحدة تستهدي
قاد يقول ان كافة الدول لديها مسؤوليات مهمة. وان الدول التي
متع بالحرية يجب أن تكافح الارهاب بنشاط، وان الامم التي تعتمد
، الاستقرار العالمي يجب أن تساعد على منع انتشار أسلحة الدمار
امل، والدول التي تسعى للحصول على المعونات الدولية لا بد ان تحكم
ها بطريقة حكيمة حتى يتم انفاق المعونات بطريقة جيدة. ولكي تزدهر
رية فإن المساءلة تكون متوقعة ومطلوبة.

ما اننا نستهدي بقناعة ترى انه لا يمكن لأي دولة إقامة عالم آمن
ضل لوحدها، فالتحالفات والمنظمات الدولية يمكنها مضاعفة قوة
ول المحبة للحرية، والولايات المتحدة ملتزمة بالمنظمات الراسخة مثل
م المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الدول الأميركية، والناتو،
ضافة الى التحالفات القائمة. كما ان التحالفات بين الدول الراغبة
نها تعزيز تلك المؤسسات الراسخة. وفي كافة الأحوال، فإنّه يجب أخذ
تزامات الدولية الدولية بجدية، ولا يجب اعتبارها رمزية لحشد
عم لقضية من القضايا من دون العمل على تحقيقها.

الحرية مطلب لا يقبل المساومة بالنسبة للكرامة الانسانية التي تعد حقاً أساسياً لكل فرد في كافة الحضارات. ولقد تعرضت الحرية عبر التاريخ لتهديدات الحرب والارهاب، وواجهت تحديات تُعارض الارادات للدول الكبرى، والمخططات الشريرة للطغاة، كما انها اختبرت عن طريق انتشار الفقر والمرض. وتمسك الانسانية اليوم بيدها الفرصة لتحقيق انتصار الحرية على كافة اعدائها. وترحب الولايات المتحدة بمسؤوليتها لقيادة هذه المهمة العظيمة.

جورج بوش
البيت الأبيض ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢

١ ـ "نظرة عامة لاستراتيجية الولايات المتحدة الدولية"

"ظلت قضية امتنا دائماً اكبر بكثير من قدرتنا الدفاعية. ونحن نقاتل دائماً من اجل السلام العادل، سلام ينحاز الى الحرية: وسوف ندافع عن السلام من خلال بناء علاقات بين القوى العظمى، وسوف نعمل على تعميم السلام بتشجيع المجتمعات الحرة والمفتوحة في كل القارات".

جورج بوش
ويست بوينت/نيويورك ٢٠٠٢/٦/١

تمتلك الولايات المتحدة قوة ونفوذاً غير مسبوقين ولا نظير لهما في العالم. هذا الموقف الذي حافظت عليه الولايات المتحدة لايمانها بمبادىء الديموقراطية وقيم المجتمع الحر، يفرض مسؤوليات والتزامات وفرص لا مثيل لها. فالقوة العظيمة لهذه الأمة يجب ان تستخدم لتعزيز توازن القوة الداعم للحرية.

فطوال القرن العشرين كان العالم منقسماً بسبب صراع محموم حول الأفكار تقف على طرفه الاول الرؤى الشمولية/ السلطوية المدمرة وتقف الحرية والمساواة على الطرف الآخر.

وقد انتهى هذا الصراع الآن. وقد هزمت الرؤى المتطرفة حول الصراع الطبقي والقومية والعرق التي وعدت بالمثالية ولم تأت سوى باليؤس. وتواجه الولايات المتحدة الآن اخطاراً من الدول القوية كما تواجه من الدول الفاشلة. ولم يعد الخطر الاكبر علينا يتمثل في الأساطيل والجيوش بل في التكنولوجيا المميتة في يد قلة من الساخطين. يجب علينا إلحاق الهزيمة بهذه التهديدات المحدقة ببلادنا وبأصدقائنا وحلفائنا.

وهذا أيضاً وقت تنفتح فيه الفرص أمام الولايات المتحدة. وسوف نعمل لترجمة هذه اللحظة من النفوذ الى عقود من السلام والرخاء والحرية، وسوف تبنى استراتيجية الولايات المتحدة القوية على أساس انخراط الولايات المتحدة الدولي الذي يعكس وحدة قيمنا ومصالحنا القومية.

وتهدف هذه الاستراتيجية الى المساعدة في جعل العالم أفضل واكثر امنا. واهدافنا على طريق التقدم واضحة وهي الحرية السياسية والاقتصادية وعلاقات سلمية مع الدول الاخرى واحترام الكرامة الانسانية.

وهذا ليس سبيل الولايات المتحدة وحدها، بل هو مفتوح للجميع. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فسوف تعمل (الولايات المتحدة) على:

نص إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

لقد انتهت الصراعات الكبرى في القرن العشرين بين الحرية والسلطوية بنصر حاسم لقوى الحرية ولنموذج النجاح الوطني: الحرية والديموقراطية والمؤسسات الحرة. وفي القرن الحادي والعشرين، فان الدولة التي تشترك في الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية وضمان الحرية السياسية والاقتصادية، ستكون وحدها قادرة على اطلاق طاقات شعوبها، وضمان ازدهارها المستقبلي. فالناس في كل مكان يرغبون في الحديث بحرية، واختيار من يحكمهم وممارسة عباداتهم كما يشتهون، وتعليم ابنائهم من الذكور والإناث، وضمان حق الامتلاك والتمتع بمنافع ما يعملون. هذه القيم صحيحة بالنسبة لكل شخص ولكل مجتمع وواجب حماية هذه القيم ضد الأعداء، يقع على عاتق كل محبي الحرية في جميع أنحاء العالم عبر كل العصور.

قوة لا مثيل لها

تتمتع الولايات المتحدة هذه الأيام، بموقع القوة العسكرية التي لا نظير لها والنفوذ السياسي والاقتصادي العظيم. ومن أجل الحفاظ على ارثنا ومبادئنا، فإننا لا نستخدم قوتنا للضغط من أجل المصلحة المنفردة، بل نضغط بدلاً من ذلك، لخلق قوة منحازة الى حرية الانسان، وخلق الظروف في كل الدول والمجتمعات التي تمكن الناس من اختيار مكافآت وتحديات الحرية السياسية والاقتصادية. ففي عالم آمن سيكون بوسع الناس جعل حياتهم افضل، وسندافع عن السلام من خلال محاربة الارهابيين والطغاة، وسنحافظ على السلام من خلال بناء علاقات طيبة بين القوى الكبرى، وسننشر السلام بتشجيع قيام مجتمعات حرة ومفتوحة في جميع القارات.

الالتزام الأول

الدفاع عن امتنا ضد اعدائها هو التزامنا الأول والجوهري للحكومة الفدرالية. واليوم، تغيرت هذه المهمة بصورة دراماتيكية. فالأعداء في الماضي، كانوا بحاجة الى جيوش كبيرة وامكانات صناعية هائلة كي يشكلوا خطراً على الولايات المتحدة. اما الآن فإن شبكات غامضة من الافراد يمكن أن تجلب المتاعب والفوضى الى أراضينا، فالإرهابيون منظمون لاختراق المجتمعات المفتوحة ولتحويل قوة التكنولوجيا الحديثة من هذه المجتمعات.

للتغلب على هذا الخطر، علينا استغلال كل الادوات في ترسانتنا العسكرية وكل ما لدينا من دفاعات وأجهزة واستخبارات وجهود لإحباط تمويل الارهاب، فالحرب ضد الإرهاب الدولي يجب أن تكتسب بعداً دولياً وأمداً غير محدود. وسوف تساعد الولايات المتحدة الدول الأخرى التي هي بحاجة لمساعدتنا لمكافحة الارهاب. وسوف تحمل الولايات المتحدة المسؤولية للدول تتورط في الإرهاب بما فيها تلك التي تؤوي الإرهابيين، لأن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة. فالولايات المتحدة والدول التي تتحالف معها يجب الا تسمح للإرهابيين بتطوير ملاذات آمنة جديدة، وسوف نسعى معاً لحرمانها من مثل هذا الملاذ طوال الوقت.



عالم جديد...

الخطر الأكبر

الخطر الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة يكمن في التقاطع بين التطرف والتكنولوجيا. فلم يخف اعداؤنا نواياهم في السعي لامتلاك اسلحة الدمار الشامل. وتشير الادلة الى انهم يفعلون ذلك بعزم لا يلين. ولن تسمح الولايات المتحدة بنجاح مثل هذه المحاولات. فسوف نبني الدفاعات ضد الصواريخ البالستية ووسائل اطلاقها. وسوف نتعاون مع الدول الأخرى لإحباط واحتواء جهود اعدائنا لامتلاك التكنولوجيا الخطيرة. وسوف تتحرك الولايات المتحدة لمواجهة اي من هذه التهديدات قبل ان تصبح حقيقة ماثلة، فلا يمكننا الدفاع عن اميركا وعن اصدقائنا بالتمني. وهكذا، فعلينا أن نكون مستعدين لهزيمة خطط اعدائنا باستخدام افضل ما لدينا من وسائل استخباراتية وغيرها. فالتاريخ لن يرحم من يرى هذا الخطر الداهم ولا يتحرك. ففي هذا العالم الجديد، طريق العمل هو الطريق الوحيد للأمن والسلام.

تحول القوى العظمى

وبينما ندافع عن السلام فإننا سوف ننتهز الفرصة التاريخية للحفاظ على السلام. فالمجتمع الدولي اليوم، لديه الفرصة الافضل منذ بزوغ فجر الدولة القومية في القرن السابع عشر لبناء عالم تتنافس فيه القوى العظمى في ميادين السلام بدلاً من ساحات الحرب. والقوى الدولية العظمى تجد نفسها موحدة ضد الخطر المشترك الذي يمثله الارهاب والعنف، وسوف تبني الولايات المتحدة الكثير من العمل على هذه المصالح المشتركة، من اجل تعزيز الامن الدولي. ونحن موحدون ايضاً، بصورة متزايدة، بفضل القيم المشتركة، فروسيا هي الآن في خضم عملية تحول واعدة باتجاه الديموقراطية واحتلال مركز مرموق كشريك في الحرب ضد الارهاب. وبدأ القادة الصينيون يكتشفون ان الحرية الاقتصادية هي المصدر الوحيد للثروة القومية.

وفي هذه الأثناء، سوف يجدون ان الحرية الاجتماعية والسياسية هي المصدر الوحيد للعظمة القومية.

وسوف تقوم الولايات المتحدة بتشجيع تقدم مبادىء الديموقراطية والانفتاح الاقتصادي في كلتي الدولتين، لأنها تمثل افضل الأسس للإستقرار المحلي والنظام الدولي، وسوف تقاوم العدوان من القوى الاخرى بقوة، حتى لو كنا نرحب بسعيهم السلمي للرفاه والتقدم التقني.

وأخيراً، سوف تنتهز الولايات المتحدة اللحظة المناسبة لتوسيع فوائد الحرية لتشمل كافة أرجاء المعمورة. وسوف نعمل بفاعلية، لانعاش الامل بالديموقراطية والتنمية والاسواق الحرة والتجارة الحرة لكل زاوية من زوايا هذا العالم.

نـــص

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

١- قيادة التطلعات نحو الكرامة الانسانية.

٢- تعزيز التحالفات من أجل الانتصار على الارهاب الدولي والعمل من أجل منع وقوع هجمات ضدنا أو ضد أصدقائنا.

٣- العمل مع الآخرين لنزع فتيل النزاعات الاقليمية.

٤- منع أعدائنا من تهديدنا أو تهديد حلفائنا أو أصدقائنا باستخدامهم اسلحة الدمار الشامل.

٥- العمل من أجل حقبة جديدة من النمو الاقتصادي على المستوى العالمي من خلال اقامة الاسواق الحرة والتجارة الحرة.

٦- توسيع دائرة التنمية والتطوير من خلال فتح المجتمعات وبناء البنية التحتية للديموقراطية.

٧- تطوير اجندات العمل التعاوني مع مراكز القوة الدولية الاخرى.

٨- احداث تغييرات في مؤسسات الامن القومي الاميركي لتمكينها من الايفاء بمتطلبات التحديات التي تواجهنا والفرص المتاحة لنا في القرن الحادي والعشرين.

٢ ــ مناصرة التطلعات من أجل الكرامة الانسانية

يشعر البعض بالقلق على اعتبار انه من غير الدبلوماسية ومن غير التأدب الحديث بلغة الصح والخطأ. وانا لا أوافق على هذا الرأي. فالظروف المختلفة تتطلب أساليب مختلفة، ولكنها لا تتطلب قيماً أخلاقية مختلفة".

جورج بوش

ويست بوينت/نيويورك ٢٠٠١/٦/١

سعياً وراء تحقيق اهدافنا، فإن الاهمية القصوى بالنسبة لنا هي توضيح التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن الحرية والعدالة، لأن هذه المبادىء صحيحة وصائبة بالنسبة لكل الناس في كل مكان.

فالاباء والامهات في كل المجتمعات يريدون لأبنائهم ان يتعلموا ويعيشوا بمنأى عن الفقر والعنف. ولا يوجد شعب في العالم يريد ان يعيش تحت القمع.

ويجب ان تقف الولايات المتحدة بثبات الى جانب المطالب غير القابلة للتفاوض والمتعلقة بالكرامة الانسانية وحكم القانون ووضع قيود على القوة المطلقة للدولة، وحرية التعبير وحرية العبادة والعدالة للجميع، واحترام المرأة والتسامح الديني والأثني واحترام الملكية الخاصة.

ويمكن تحقيق هذه المطالب بعدة طرق. وقد ساعد الدستور الاميركي كثيراً في هذا المجال. وتمكنت الكثير من الدول الأخرى التي لها تاريخ مختلف وثقافة مختلفة وواجهت ظروفاً مختلفة من ادخال هذه المبادىء بنجاح ضمن أنظمة الحكم فيها. ولكن التاريخ لم يكن رحيماً بالنسبة للدول التي تجاهلت أو صادرت حقوق وتطلعات شعوبها.

وتكرس تجربة الولايات المتحدة كديموقراطية متعددة الاعراق، قناعتنا بأن الناس ذوي الخلفيات والمعتقدات المختلفة يمكن ان يعيشوا ويزدهروا في مناخ سلمي. وتاريخنا يشتمل على كفاح طويل من أجل التمسك بقيمنا ومثلنا. ولكن حتى في اللحظات الأسوأ التي مرت بنا، فإن المبادىء التي اشتمل عليها "اعلان الاستقلال" ظلت بمثابة المرشد لنا. ونتيجة لذلك، فإن اميركا ليست الاقوى في العالم فقط، بل الأكثر حرية وعدالة.

واليوم، فإن مثل هذه المثل هي منارة المدافعين عن الحرية. وحين تتاح الفرصة، يمكننا ان نشجع على التغيير كما فعلنا في اوروبا الشرقية والوسطى خلال الفترة من ٨٩ الى ١٩٩١ أو في بلغراد عام ٢٠٠٠.

فحين نرى ان القيم الديموقراطية تنتصر عند اصدقائنا في تايوان او في جمهورية كوريا، وفي الوقت الذي نرى زعماء منتخبين يحلون محل الجنرالات في اميركا اللاتينية وافريقيا، نرى أيضاً امثلة على انظمة سلطوية تسيطر على مقاليد الامور في دول أخرى.

وبتجسيد بعض الدروس من تاريخنا وانتهاز الفرصة المتاحة أمامنا اليوم، يجب أن تبدأ استراتيجية الامن القومي الاميركي من هذه المعتقدات الجوهرية والتطلع الى الخارج لتقصي آفاق توسيع الحرية.

وسوف تقود مبادئنا حكومتنا في اتخاذ القرارات حول التعاون الدولي والمساعدات الدولية وتخصيص الموارد. وسوف تكون بمثابة الهدى لأفعالنا وأقوالنا في المؤسسات الدولية، وسوف نعمل أيضاً على:

١ - المجاهرة الصادقة حول انتهاكات المطالب غير القابلة للتفاوض للكرامة الانسانية. وسوف نستخدم صوتنا من اجل دعم الحرية في عمليات التصويت.

٢ - استخدام مساعداتنا الخارجية لتعزيز الحرية ودعم المناضلين - سلمياً - من أجلها، وضمان أن الدول التي تتحرك باتجاه الديموقراطية تكافأ على الخطوات التي تتخذها.

٣- جعل الحرية وتطوير المؤسسات الديموقراطية من الموضوعات الرئيسية في علاقاتنا الثنائية مع الدول، والسعي للتضامن والتعاون مع الديموقراطيات الاخرى في مساعينا للضغط على الحكومات التي تمنع تحسين حقوق الانسان.

٤- بذل جهود خاصة لتعزيز الحريات الدينية وحماية هذه الحريات من الحكومات القمعية. فالولايات المتحدة سوف تتزعم قضية الكرامة الانسانية وسوف تعارض الدول التي تحاربها أو تنتهكها.

٣ ــ تعزيز التحالفات لهزيمة الإرهاب الدولي والعمل على منع الاعتداءات الموجهة ضد الولايات المتحدة واصدقائنا

بعد ثلاثة ايام من تلك الاحداث نجد ان الاميركيين ليسوا بعيدين عنها تاريخيا بعد. ولكن مسؤوليتنا امام التاريخ واضحة مسبقا، للرد على هذه الاعتداءات وتخليص العالم من الشر. لقد شنت الحرب علينا، خلسة وبالخداع والقتل. وهذه أمة مسالمة، ولكنها عنيفة عندما يثار غضبها، والنزاع بدأ في توقيت وشروط الاخرين. وهو سينتهي بطريقة وتوقيت نختارهما نحن.

جورج بوش

واشنطن D.C (الكاتدرائية الوطنية) ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١

تقاتل الولايات المتحدة الاميركية ضد الارهابيين الدوليين. والعدو ليس نظاماً سياسياً واحداً، او شخصاً او ديناً، أو ايديولوجية. العدو هو الارهاب المقصود، والعنف المحرك سياسياً، والموجه ضد الأبرياء.

ففي العديد من المناطق، منعت المظالم بروز سلام دائم. وتلك المظالم تستحق المعالجة، لا بل يجب معالجتها ضمن عملية سياسية. ولكن لا توجد قضية تبرر الارهاب. والولايات المتحدة لن تقدم تنازلات لمطالب الارهابيين او التوصل الى صفقات معهم. فنحن لا نفرق في ما بين

نص

إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

الارهابيين، واولئك الذين يأوونهم رغم معرفتهم بهم او تقديم المساعدة لهم.

والنضال ضد الارهاب الدولي يختلف عن اية حرب شنت في التاريخ. فهو سيشن على عدة جبهات ضد عدو مراوغ خلال فترة طويلة من الوقت. وسيتم التقدم عبر التراكم المستمر للنجاحات التي بعضها مرئي والبعض الآخر غير مرئي.

وقد شهد أعداؤنا اليوم نتائج ما يمكن ان تقوم به الدول المتحضرة، وتقوم به ضد النظم التي تؤوي وتدعم، وتستخدم الارهاب لتحقيق أهدافها السياسية. فقد تحررت أفغانستان، وتستمر قوات التحالف في ملاحقة طاليان والقاعدة، ولكن ليست هذه هي ساحة الحرب الوحيدة التي ستواجه فيها الارهابيين اذ يظل الآلاف من الارهابيين المدربين طليقي السراح، لديهم خلايا في أميركا الشمالية والجنوبية، وأوروبا، وافريقيا، والشرق الأوسط، وعبر آسيا.

وستكون الاولوية بالنسبة لنا احباط جهود المنظمات الارهابية والقضاء عليها، ومهاجمة قياداتها، ومراكز القيادة والسيطرة، والاتصالات، والدعم المادي والتمويل، وستكون لهذه الخطوات آثار تصيب قدرة الارهابيين على التخطيط والتنفيذ بالشلل.

وسوف نستمر في تشجيع شركائنا الاقليميين لبذل جهود منسقة لعزل الارهابيين. وحالما تبدأ الحملة الاقليمية في تحديد التهديد لدولة معينة، فإننا سنساعد في ضمان ان تلك الدولة لديها القوة العسكرية والامنية، والسياسية، والمالية اللازمة لإنهاء المهمة.

كما ستستمر الولايات المتحدة في العمل مع حلفائها لإنهاء تمويل الارهاب. وستحدد مصادر تمويل الارهاب وايقافها، وتجميد اصول الارهابيين ومن يدعمونهم، وحرمان الارهابيين من الوصول الى النظام المالي والدولي، وحماية الجمعيات الخيرية الشرعية من سوء استغلالها من قبل الارهابيين، ومنع حركة اصول الإرهابيين عبر الشبكات المالية البديلة.

غير ان هذه الحملة لا تحتاج في تنفيذها الى تسلسل زمني محدد لكي تكون ذات فعالية، بل ان التأثير التراكمي عبر كافة المناطق سوف يساعد في تحقيق النتائج المرجوة. وسوف نقضي على المنظمات الارهابية من طريق:

١- الخطوات المباشرة والمستمرة مستخدمين كافة عناصر القوة القومية والدولية. وسيكون تركيزنا الاولي على المنظمات الارهابية ذات الأفرع الدولية أو أي ارهابي او الارهاب الذي ترعاه الدول التي تحاول الحصول على أسلحة الدمار الشامل، او استخدامها.

٢- الدفاع عن الولايات المتحدة، والشعب الأميركي، ومصالحنا في الداخل والخارج من خلال تحديد التهديدات والقضاء عليها قبل وصولها الى حدودنا. وبينما ما زالت الولايات المتحدة مستمرة في جهودها لضمان الحصول على دعم المجتمع الدولي، الا اننا لن نتردد في اتخاذ خطوات من جانب واحد، إذا لزم الأمر، لممارسة حقنا في الدفاع عن النفس وتسديد الضربة الاولى ضد هؤلاء الارهابيين لمنعهم من إلحاق الاذى بمواطنينا وبلدنا، ومنع اية رعاية ودعم، او توفير الملاذ للإرهابيين عن طريق اقناع الدول او ارغامها على قبول تولي مسؤولياتها السيادية.

كما اننا سنشن حرب أفكار للإنتصار في المعركة ضد الارهاب الدولي. ويشمل ذلك:

١- استغلال نفوذ الولايات المتحدة الكامل والعمل بصورة وثيقة مع الحلفاء والاصدقاء لإيضاح ان كافة الاعمال الارهابية تعد غير مشروعة



أركان حرب الإدارة: رامسفيلد، باول، ورايس

وسينظر اليها كالنظر الى الرق، والقرصنة، والابادة الانسانية اي سلوك لا تقبل به أية دولة مسؤولة او تدعمه ويجب معارضته بالكامل.

٢- مساندة الدول المعتدلة والحديثة خاصة في العالم الاسلامي لضمان ان الظروف والايديولوجيات التي تشجع على الارهاب لا تجد لهما ارضاً خصبة في أية دولة.

٣- تقليل الظروف التي تساعد على بروز الارهاب من خلال جعل المجتمع الدولي يركز جهوده ومصادره على المناطق الاكثر عرضة للخطر.

٤- استخدام الدبلوماسية العامة الفعالة لتشجيع التدفق الحر للمعلومات والافكار لإنعاش آمال وتطلعات الحرية لدى تلك المجتمعات التي يحكمها رعاة الارهاب الدولي.

وبينما ندرك ان أفضل دفاع هو الهجوم الجيد، فإننا نعزز ايضاً أمن اميركا الداخلي لحمايتها من الاعتداءات والعمل على ردعها.

وقد اقترحت هذه الادارة اكبر عملية اعادة تنظيم حكومية منذ اقامة ادارة الرئيس ترومان لمجلس الامن الوطني، ووزارة الدفاع. ويتركز الاقتراح على ادارة الامن الداخلي الجديدة ويشمل قيادة عسكرية موحدة واعادة ترتيب أساسية لمكتب التحقيقات الفيدرالي، وخطتنا الشاملة لضمان الامن الداخلي تضم كافة مستويات الحكومة والتعاون مع المواطنين والقطاع الخاص.

وهذه الاستراتيجية ستحول العدوان الى فرصة للقضاء عليه. على سبيل المثال، فإن نظم إدارة الطوارىء ستكون في أفضل حال للتعامل ليس فقط مع الارهاب بل مع كافة المخاطر. كما سيجري تعزيز نظامنا الصحي ليس فقط لمواجهة الارهاب الجرثومي بل كافة الامراض المعدية، ومخاطر الاصابات الجماعية. كما ان الضوابط الحدودية لن توقف فقط الارهابيين بل تحسن حركة المواصلات الشرعية.

وبينما ينصب تركيزنا على حماية اميركا، الا اننا ندرك ان هزيمة الارهاب في عالم اليوم المعولم تحتاج الى دعم حلفائنا، واصدقائنا. وستعتمد الولايات المتحدة، كلما كان ذلك ممكناً، على المنظمات الاقليمية وسلطات الدولة لمقارنة احتياجاتها في مكافحة الارهاب، وحينما تجد الحكومات ان مكافحة الارهاب تفوق قدراتها، فإننا سندعم ارادتها، ومصادرها، بأية مساعدة يمكننا مع حلفائنا توفيرها.

وبينما نقوم بملاحقة الارهابيين في افغانستان، فإننا سنستمر في العمل

نص
إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

على تلك القدرات لابتزازنا، والحاق الضرر بنا، وباصدقائنا واننا سنقف بوجههم بكافة قوانا.

الرئيس بوش
ويست بوينت- نيويورك يونيو/حوان ٢٠٠٢

لقد تظلبت طبيعة تهديدات الحرب الباردة من الولايات المتحدة، مع اصدقائنا وحلفائنا، التركيز على ردع استخدام العدو للقوة، مما انتج بروز استراتيجية مخيفة لضمان التدمير المتبادل. ومع انهيار الاتحاد السوفياتي ونهاية الحرب الباردة، شهدت بيئتنا الامنية تحولاً كبيراً.

فبعد التحول من المواجهة الى التعاون كسمة مميزة لعلاقتنا مع روسيا، كانت الفوائد واضحة وهي نهاية توازن الرعب، وتخفيض تاريخي في الترسانة النووية على الجانبين، والتعاون في مجالات مثل مكافحة الارهاب والدفاع الصاروخي وهي أمور لم تكن متصورة حتى وقت قريب.

تحديات مميتة

غير ان هناك تحديات مميتة بدأت في البروز صادرة عن الدول الخارجة عن القانون. ومن بين التهديدات المعاصرة ما يماثل حجم القوة التدميرية التي كانت موجهة الينا من قبل الاتحاد السوفياتي، اذا نظرنا الى طبيعة الاعداء الجدد ودوافعهم، واصرارهم على الحصول على قوة متوفرة الى الان لدى اقوى الدول في العالم فقط، وهناك امكانية كبرى بأنهم سيستخدمون اسلحة الدمار الشامل ضدنا، وتحويل البيئة الامنية الحالية الى بيئة اكثر تعقيداً وخطورة.

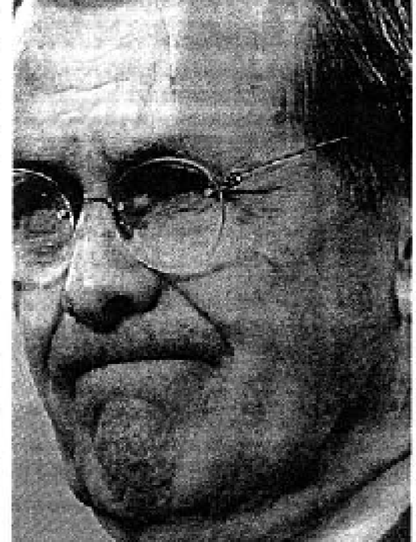
ففي اعوام التسعينات شهدنا بروز عدد قليل من الدول الخارجة عن القانون التي بالرغم من الاختلافات المهمة بينها الا انها تتشارك في عدد من السمات، فهذه الدول:

تضطهد مواطنيها، وتهدر مصادرها الوطنية لمكاسب شخصية، وتنتهك بصورة فاضحة الاتفاقات الدولية التي صادقت عليها. وهي عازمة على الحصول على اسلحة الدمار الشامل الى جانب التكنولوجيا العسكرية المتقدمة، التي تستخدم كتهديد، لتحقيق أهداف تلك النظم العدوانية. إضافة الى رعاية الارهاب في جميع انحاء العالم ورفض القيم الانسانية الأساسية، وكراهية الولايات المتحدة وكل ما تمثله.

وفي فترة حرب الخليج حصلنا على دليل دامغ بان مخططات العراق ليست محصورة في الأسلحة الكيماوية التي استخدمها ضد ايران وضد شعبه، بل انها تمتد لتشمل الحصول على الأسلحة النووية، والجرثومية.

وخلال العقد الماضي تحولت كوريا الشمالية الى المصدر الرئيسي في العالم للصواريخ البالستية. وقد اجرت تجارب لزيادة قدرات الصواريخ، بينما تقوم بتطوير ترساناتها الخاصة من اسلحة الدمار الشامل. كما تسعى النظم الاخرى الخارجة عن القانون للحصول على الاسلحة النووية والجرثومية والكيماوية. وسعي هذه الدول للحصول على مثل تلك الأسلحة و التجارة الدولية فيها باتا يشكلان تهديداً ماثلاً لكافة الدول.

ويجب علينا ان نكون مستعدين لوقف الدول المارقة وعملائها الارهابيين قبل ان يتمكنوا من استخدام تلك الاسلحة او التهديد باستخدامها ضد الولايات المتحدة وحلفائها، واصدقائها. ويجب على ردنا الاستفادة بالكامل من حلفائنا الاقوياء، ومن بناء شراكة جديدة مع أعدائنا السابقين، والابتكار في استخدام القوة العسكرية والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك تطوير نظام دفاعي صاروخي فعال، وزيادة التركيز على عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها.



وزير الحرب.. في تكشيرة

استراتيجية شاملة

تشمل استراتيجيتنا الشاملة لمكافحة اسلحة الدمار الشامل:

لا بد من بذل جهود نشطة لمكافحة انتشار هذه الاسلحة، ويجب ردع واقامة دفاع ضد هذا التهديد قبل انطلاقه، وضمان ان القدرات الأساسية، مثل عمليات الكشف والدفاع السلبي والايجابي، وقدرات المكافحة، يتم دمجهما في نظامنا الدفاعي المتحول، ونظم الأمن الداخلي. كما يجب دمج جهود مكافحة الانتشار في مبادىء قواتنا المسلحة وتدريبها، وإعدادها. وكذلك الأمر بالنسبة لحلفائنا لضمان انتصارنا في أية مواجهة مع أعداء مسلحين بأسلحة الدمار الشامل.

ولا بد من تعزيز جهود مكافحة انتشار الأسلحة لحرمان الدول المارقة و الارهابيين من الحصول على المواد، والتكنولوجيا، والخبرة اللازمة لانتاج أسلحة الدمار الشامل، وسنطور جهودنا في مجال الدبلوماسية ومراقبة الأسلحة، وضوابط التصدير المتعددة الأطراف، والتهديد بتخفيض المساعدات التي تعيق الدول والارهابيين الساعين للحصول على أسلحة الدمار الشامل، واعتراض التكنولوجيا والمواد المساعد على ذلك إذا لزم الامر. كما سنستمر في بناء التحالفات لدعم هذه الجهود، وتشجيع زيادة الدعم السياسي والمالي لمكافحة الانتشار وبرامج تخفيض التهديدات. وأن موافقة مجموعة الدول الثماني الكبرى مؤخرا على تقديم مبلغ يصل الى ٢٠ بليون دولار للشراكة دولية لمكافحة انتشار الأسلحة يمثل خطوة كبرى الى الأمام.

كما لا بد من إدارة العواقب بكفاءة للرد على تأثيرات اسلحة الدمار الشامل المستخدمة من قبل الارهابيين أو الدول العدوة، والتقليل من اثر استخدام أسلحة الدمار الشامل الى الحد الأدنى سيساعد في ردع أولئك الذين يمتلكون مثل تلك الأسلحة، وتثبيط الساعين للحصول عليها باقناع الاعداء بأنهم لن يحققوا اهدافهم المرجوة. ويجب على الولايات المتحدة أيضاً أن تكون مستعدة للرد على آثار أسلحة الدمار الشامل



فبعد فجوة دامت ٨ سنوات، حاولت الادارة لكسب الاغلبية في الكونغرس لتأييد تحرير التجارة من خلال إقرار القانون الخاص بذلك وتبني اجراءات اخرى لفتح السوق امام الدول النامية. وسوف تعمل هذه الادارة مع الكونغرس لعقد اتفاقات تجارية ثنائية واقليمية وعالمية بموجب القانون الجديد الذي أقره الكونغرس بهذا الشأن في وقت سابق من هذا العام.

- تعزيز الصلة بين التجارة والتنمية: السياسات التجارية قد تساعد الدول النامية في تعزيز حقوق الملكية والمنافسة وحكم القانون والاستثمار ونشر المعرفة وفتح المجتمعات والتخصيص الفعال للموارد... الامر الذي يقود الى النمو الاقتصادي واتاحة الفرص وبناء الثقة في الدول النامية. وبالإضافة الى تعزيز حرية الدخول الى الاسواق، التعاون في مجال مكافحة الفقر ورفع مستوى الصحة العامة في الدول النامية. وسوف نعمل على تطبيق انظمة الملكية الفكرية بشكل مرن بحيث يسمح للدول النامية بإنتاج ادوية لأمراض خطيرة كالايدز والملاريا والسل.

- تطبيق الاتفاقات وقوانين تجارية ضد الممارسات غير العادلة: التجارة تعتمد على حكم القانون، والتجارة الدولية تعتمد على اتفاقات قابلة للتطبيق وأولوياتنا القصوى هي حل النزاعات القائمة مع الاتحاد الاوروبي وكندا والمكسيك وبذل جهود دولية لحل النزاعات المتعلقة بالزراعة والصادرات الزراعية والعلم والتكنولوجيا والصحة. وكثيراً ما يتم انتهاك القوانين التي تمنع الممارسات التجارية غير العادلة، ولكن يجب ان يكون المجتمع الدولي قادراً على معالجة المخاوف الحقيقية المتعلقة بالإعانات الحكومية والتجسس التجاري الذي يضعف المنافسة والذي ينبغي تضافر الجهود لمكافحته.

- مساعدة الصناعات المحلية وتأقلم العمال: هناك اطار قانوني معقول للحمايات الانتقالية التي استخدمناها في قطاع الزراعة ونستخدمها هذا العام لمساعدة تجار الفولاذ الاميركيين. وتعتمد فوائد التجارة الحرة على تطبيق ممارسات تجارية عادلة، فمثل هذه الحماية تساعد في ضمان ان لا تكون منافع التجارة الحرة على حساب العمال الاميركيين، وتقديم المساعدات لتحسين عملية تأقلم العمال مع المتغيرات وديناميكية الاسواق المفتوحة ستساعدهم على ذلك بصورة كبيرة.

حماية البيئة والعمال

- يجب على الولايات المتحدة تقوية النمو الاقتصادي بطرق تضمن للعمال حياة أفضل ورخاء اكبر. وسوف نأخذ في الاعتبار الهموم البيئية وحقوق العمال، ضمن المفاوضات التجارية الاميركية، بهدف خلق "شبكة" صحية بين الاتفاقات البيئية متعددة الاطراف مع منظمة التجارة العالمية واستخدام منظمة العمل الدولية وبرامج الأفضلية التجارية والمفاوضات التجارية، من أجل تحسين ظروف العمل مع الحفاظ على التجارة الحرة.

- تأمين الحصول على الطاقة: **ستقوم بتعزيز أمن الطاقة الاميركي ورخاء الاقتصاد العالمي من خلال العمل مع حلفائنا وشركائنا التجاريين والجهات المنتجة للطاقة لتوسيع مصادر وأنواع امدادات الطاقة الدولية، خاصة في النصف الغربي من الكرة الأرضية وافريقيا وآسيا الوسطى ومنطقة قزوين.** وسوف نستمر أيضاً في العمل مع شركائنا لتطوير تكنولوجيا أكثر نظافة للبيئة واكثر فعالية من حيث الطاقة.

ويجب ان يقترن النمو الاقتصادي بجهود دولية لمراعاة عدم زيادة التسخين الحراري المرتبط بهذا النمو واحتوائه عند حدود تمنع التدخل البشري الخطير بالطقس العالمي وهدفنا العام هو تقليص الانبعاثات الحرارية في اميركا مقارنة بحجم اقتصادنا، بنسبة ١٨ في المائة على مدى السنوات العشر الماضية. ان استراتيجيتنا لتحقيق هذا الهدف هي:

- ان تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالتعاون الدولي وفقاً لميثاق الامم المتحدة.

- الحصول على اتفاقات مع كبريات الشركات لتقليص انبعاثات الغاز ومنح القروض للشركات لتمكينها من عمل ذلك.

- بلورة معايير محسنة لقياس وتسجيل تقليص الانبعاث الحراري.

- تشجيع انتاج الطاقة القابلة للتجديد وتكنولوجيا الفحم النظيف والطاقة النووية التي لا تترك انبعاثات، وفي الوقت ذاته، تحسين نوعية الوقود المستخدم في السيارات والشاحنات الاميركية.

- زيادة الانفاق على البحث وتكنولوجيا المحافظة على البيئة الى ٤,٥ مليارات دولار، وهو المبلغ الاكبر الذي ينفق على تغيرات الطقس في أية دولة في العالم، فضلاً عن زيادة تقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار في ميزانية العام الماضي.

مساعدة الدول النامية وخاصة تلك الأكثر معاناة من الانبعاث الحراري مثل الصين والهند، وتمكينها من امتلاك الادوات والمصادر للانضمام الى هذا الجهد وتحقيق النمو الاقتصادي ضمن بيئة اكثر نظافة.

٧ ـ توسيع دائرة التنمية عن طريق فتح المجتمعات واقامة البنية التحتية للديموقراطية

لقد قاتلنا في الحرب العالمية الثانية لجعل العالم اكثر امناً، وعملنا بعدها لاعادة بنائه. وفي الوقت الذي تشن فيه الحرب اليوم للحفاظ على العالم آمناً من "الارهاب"، يجب علينا أيضاً العمل لجعل العالم مكاناً أفضل لكافة سكانه.

بوش

واشنطن D.C (بنك التنمية الاميركية) ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٢

في عالم يعيش فيه البعض في راحة، ووفرة، بينما يعيش نصف الانسانية بأقل من دولارين في اليوم لا يعد عالماً عادلاً، ولا مستقراً وان ضم كافة فقراء العالم في دائرة متسعة من التنمية وتوفر الفرص يعد واجباً اخلاقياً، واحد اولى الاولويات في السياسة الدولية للولايات المتحدة.

لقد فشلت عقود من معونات التنمية الضخمة في تحفيز النمو الاقتصادي في البلدان الفقيرة، والانكى من ذلك فإن معونات التنمية نتج عنها في أغلب الاحيان ظهور سياسات فاشلة وتخفيف الضغوط الداعية للإصلاح، وادامة البؤس. ونتائج التنمية تقاس عادة بالمبالغ التي انفقتها الجهات المتبرعة، وليس وتيرة النمو، وتخفيف الفقر لدى من تلقوا الأموال، وهذه هي مؤشرات الاستراتيجية الفاشلة.

(وخلال العمل مع الدول الاخرى تواجه الولايات المتحدة هذا الفشل وقد اقمنا اجماعاً جديداً في مؤتمر الامم المتحدة لتمويل التنمية على وجوب تغيير اهداف المعونات واستراتيجيات تحقيق تلك الاهداف.

وهدف هذه الادارة هو المساعدة في تحرير امكانات الانتاج في كافة الدول والعمل على استمرارية النمو. وتقليل الفقر يعد مستحيلاً من دون وجود

نص
إستراتيجية الأمن القومي الأميركي



هرج ومرج في «قمة الكبار» في كاناناسكس (كندا) في حزيران/جوان/٢٠٠٢

سياسات وطنية مناسبة. واينما تنفذ الحكومات سياسات فعلية للتغيير، فإننا سوف نقدم مستويات جديدة مرتفعة من المعونات. وعلى الولايات المتحدة والدول المتطورة الاخرى وضع اهداف طموحة محددة لمضاعفة حجم اقتصادات الدول الافقر في العالم خلال عقد من الزمان.

وستتبع الولايات المتحدة هذه الاستراتيجيات الرئيسية لتحقيق الهدف التالي:

- توفير مصادر لمساعدة الدول التي تواجه تحديات الاصلاح الوطني. ونقترح زيادة ٥٠ في المائة في معونات التنمية التي تقدمها الولايات المتحدة. وبينما يتم الاستمرار في برامجنا الحالية ومن بينها برامج المساعدات الانسانية القائمة على الحاجة فقط، فإن بلايين الدولارات الجديدة سوف تشكل ''حساب تحدي الالفية الجديد'' تقدم لبرامج في بلدان بها حكومات تحكم حكماً عادلاً، وتستثمر في مواطنيها، وتشجع حرية الاقتصاد. وعلى الحكومات مكافحة الفساد، واحترام حقوق الانسان الأساسية وتبني حكم القانون، والاستثمار في الرعاية الصحية والتعليم، واتباع سياسات اقتصادية مسؤولة ومساعدة القطاع الخاص. وسوف يكافىء ''حساب تحدي الالفية الجديد'' الدول التي تثبت ان لديها سياسات فعلية للتغيير، وتحدي تلك التي لم تثبت ذلك بتطبيق الاصلاحات.

- تحسين مستويات الحياة في دول العالم الفقيرة. ولقد اوقفنا التوجه في تخفيض المساهمات الاميركية واقترحنا زيادة بنسبة ١٨ في المائة في تلك المساهمات الى ''اتحاد التنمية الدولي''، صندوق البنك الدولي للبلدان الاكثر فقراً، وصندوق التنمية الافريقية. والعامل الهام بالنسبة لرفع مستويات المعيشة وتقليل الفقر في جميع انحاء العالم انما هو زيادة نمو الانتاجية خاصة في الدول الافقر. وسوف نستمر في الضغط على بنوك التنمية الدولية للتركيز على النشاطات التي تزيد الانتاجية الاقتصادية مثل تحسين مستوى التعليم والصحة، وحكم القانون، وتطوير القطاع الخاص. وان كل مشروع، وكل قرض، وكل منحة يجب ان يحكم عليها على اساس كم ستزيد وتيرة نمو الانتاجية في البلدان النامية.

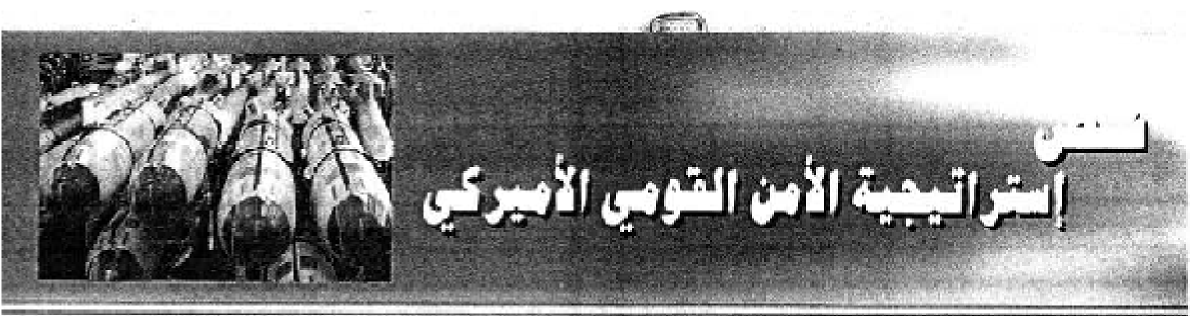
- الاصرار على نتائج يمكن قياسها لضمان ان معونات التنمية تحدث اثراً فعلياً في حياة الفقراء في العالم.

فعندما يتعلق الامر بالتنمية الاقتصادية، فإن الامر المهم ان يجد المزيد من الاطفال تعليماً افضل، ويحصل المزيد من الناس على رعاية صحية، وماء نقي، وان يجد المزيد من العمال وظائف لتحسين مستقبل اسرهم، وان لدينا التزاماً اخلاقياً لقياس نجاح معوناتنا للتنمية عن طريق ان كانت تأتي بنتائج، ام لا. ولهذا السبب سوف نستمر في المطالبة في ان تكون لمعوناتنا للتنمية، وللمعونات التي تقدمها بنوك التنمية الدولية، اهداف يمكن قياسها، ومستوى ثابت لتحقيق تلك الاهداف. ويعود الفضل للقيادة الاميركية في ان اتفاقية زيادة تمويل وكالة التنمية الدولية الجديدة ستضع نظاماً للمراقبة والتقييم لقياس التقدم الذي تحققه الدول المتلقية للمعونات. وللمرة الاولى يستطيع مقدمو المعونات الربط وبين جزء من مساهماتهم في وكالة التنمية الدولية وبين الانجاز الفعلي الذي تحقق في التنمية. وجزء من المساهمة الاميركية يرتبط ايضاً بهذه الطريقة. واننا سوف نكافح لضمان أن يؤسس البنك الدولي وبنوك التنمية الدولية الاخرى عملهم على هذا التقدم حتى يصبح التركيز على النتائج جزءاً لا يتجزأ من كل ما تقوم به هذه المؤسسات.

- زيادة معونات التنمية التي تقدم في شكل منح بدلاً من قروض: ان زيادة استخدام المنح القائمة على اساس تقييم النتائج يعد أفضل وسيلة لمساعدة الدول الفقيرة في توفير استثمارات انتاجية، بصفة خاصة في القطاع الاجتماعي، من دون تحميلهم أعباء ديون متزايدة. وكنتيجة لما قامت به القيادة الاميركية فإن اتفاقية وكالة التنمية الدولية الجديدة توفر زيادات كبيرة في تمويل المنح المقدمة للدول الافقر في مجال التعليم ومكافحة مرض ايدز، والرعاية الصحية، والتغذية وتوفير المياه، والصرف الصحي وغير ذلك من الاحتياجات الانسانية. وهدفنا هو البناء على أساس ذلك التقدم من خلال زيادة استخدام المنح المقدمة من بنوك التنمية الدولية. كما اننا سنشجع الجامعات والمؤسسات التي لا تعمل من أجل الربح، والقطاع الخاص، لتقديم جهود مماثلة لتلك التي تقوم بها الحكومة، من خلال استخدام المنح لدعم مشروعات التنمية التي تحرز نتائج.

- فتح أبواب المجتمعات امام التجارة والاستثمارات: تعد التجارة والاستثمارات محركات فعلية للنمو الاقتصادي وحتى عند زيادة المعونات الحكومية فإن معظم اموال التنمية لا بد ان تأتي من التجارة ورؤوس الاموال المحلية، والاستثمارات الاجنبية. ولا بد لأي استراتيجية فعالة ان تحاول توسيع هذه التدفقات كذلك. وتعتبر حرية الاسواق والتجارة اولوية أساسية في استراتيجية امننا القومي.

- تأمين الصحة العامة: ان حجم أزمة الصحة العامة في البلدان الفقيرة، ضخم للغاية. ففي الاقطار التي تعاني من اوبئة مثل مرض الايدز، والملاريا والسل، فإن النمو والتنمية سوف يتعرضان للخطر ما لم يتم احتواء هذه المخاطر. والمعونة القادمة من الدول المتقدمة تعد ضرورية، لكنها ستكون ذات فعالية فقط من خلال الادارة النزيهة للحكم التي تدعم برامج الوقاية وتوفير بنية تحتية محلية ذات كفاءة. وقد ساندت الولايات المتحدة بقوة الصندوق العالمي الجديد الخاص بمكافحة الايدز الذي نظمه السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان وتركيزه على ربط الوقاية باستراتيجية واسعة للعلاج والرعاية. وقد ساهمت الولايات



بين الولايات المتحدة، والمراكز الرئيسية الاخرى للقوى الدولية، وفتحت الباب واسعاً امام فرص جديدة. ومع حلفائنا الراسخين في اوروبا وآسيا، ومع قادة روسيا والهند، والصين، يجب علينا تطوير برامج عمل نشطة من التعاون، والا فإن تلك العلاقات سوف تصبح روتينية وغير مثمرة.

وتشارك كافة ادارات الحكومة الاميركية في مواجهة التحدي، اذ يمكننا اقامة اساليب مفيدة للتشاور، والجدل الهادىء والتحليل الرصين، والعمل المشترك، وعلى المدى البعيد فإن هذه الممارسات سوف تدعم اهمية مبادئنا المشتركة، وابقاء باب السير نحو التقدم مفتوحاً.

٩ ـ تحويل مؤسسات الأمن القومي الاميركية كي تواجه التحديات والفرص في القرن الحادي والعشرين

لقد هاجم الارهابيون رمزاً لرخاء الولايات المتحدة، لكنهم فشلوا في المس بمصدره. اميركا دولة ناجحة بسبب العمل الجاد والابداع وحس المبادرة لدى أبناء شعبنا.

جورج بوش

واشنطن D.C في كلمة أمام الكونغرس ٢٠٠١/٩/٢٠

لقد صممت مؤسسات الأمن القومي الاميركية الكبرى في حقبة مختلفة من أجل الايفاء بمتطلبات مختلفة، والآن يجب ادخال التغييرات عليها.

لقد حان الوقت لإعادة التأكيد على الدور الاساسي للقوة العسكرية الاميركية، ويجب علينا بناء وصون دفاعاتنا كي تكون قادرة على مواجهة التحديات، فالاولوية العسكرية القصوى لنا هي الدفاع عن الولايات المتحدة، وللقيام بهذه المهمة بصورة فاعلة، يجب على قواتنا المسلحة ان:

- تطمئن حلفاءنا واصدقاءنا.
- تكف عن الدخول في منافسات عسكرية مستقبلية.
- ردع التهديدات الموجهة لمصالح الولايات المتحدة ولحلفائنا وأصدقائنا.
- الحاق الهزيمة الحاسمة بأعدائنا اذا فشلت سياسة الردع.

فالقوة التي لا تضاهيها قوة للجيش الاميركي وتواجدها في خنادق امامية، اسهما في حفظ السلام في بعض مناطق العالم الاكثر اهمية من الناحية الاستراتيجية.

ومع ذلك، فقد تغيرت التهديدات والاعداء الذين يجب علينا مواجهتهم، ولذلك يجب على قواتنا ان تتغير. فالقوات التي بنيت من أجل ردع اعداء الحرب الباردة يجب ان تتحول بحيث تركز بصورة اكبر على كيفية مواجهة الاعداء وليس على مكان وزمان خوض الحرب.

وسنكرس طاقاتنا للتغلب على عدد من التحديات العملياتية.

وربما كان تواجد قوات اميركية في الخارج واحداً من اعمق الرموز على التزام الولايات المتحدة تجاه حلفائها واصدقائها.

فمن خلال رغبتنا في استخدام القوة في الدفاع عن انفسنا والدفاع عن الآخرين، وتظهر الولايات المتحدة تصميمها على الحفاظ على توازن القوة المتحازة للحرية. وبالتصدي للتحديات الامنية التي تواجهنا، فسوف تحتاج الولايات المتحدة الى قواعد ومحطات داخل وخارج اوروبا الغربية وشمال شرق آسيا فضلاً عن حرية الدخول وترتيبات دائمة لنشر القوات الاميركية في مناطق بعيدة.

قبل الحرب في أفغانستان، كانت هذه المنطقة تحظى بأهمية ثانوية في سلم اولويات مؤسسات التخطيط الاميركية الكبرى. ومع ذلك، فخلال فترة قصيرة جداً، وجدنا انفسنا مضطرين للعمل في مثل هذه المنطقة النائية عنا، باستخدام قواتنا المسلحة بكل فروعها، ويجب علينا الاستعداد لمزيد من نشر مماثل لقواتنا من خلال تطوير قدراتنا على الضرب في مناطق بعيدة وممارسة المناورة بما في ذلك القدرة على الدفاع عن وطننا وادارة عمليات معلوماتية، وضمان قدرتنا على الوصول الى مصادر التهديد الخارجية وحماية مصالحنا الحيوية في الخارج.


الحليف الانكليزي

ويعتمد الاختراع داخل القوات المسلحة على تجريب اساليب جديدة للحرب وتقوية العمليات المشتركة واستغلال التقدم الاستخباراتي والعلمي والتكنولوجي للولايات المتحدة. ويجب ان ندخل تعديلات على طريقة ادارة وزارة الدفاع لا سيما الادارة المالية والتجنيد واستدعاء الاحتياط، وأخيراً، ففي الوقت الذي ينبغي علينا الحفاظ على حالة الاستعداد والقدرة على القتال ضد الارهاب فإن الهدف يجب ان يكون تزويد الرئيس بمدى اوسع من الخيارات العسكرية لردع العدوان او اي شكل من اشكال فرض الارادة على الولايات المتحدة وحلفائها واصدقائها.

ونحن نعرف من دروس التاريخ ان الردع قد يفشل ونعرف من التجربة ان بعض الاعداء لا يمكن ردعهم، فيجب على الولايات المتحدة، وسوف تعمل على الحفاظ على قدراتها لإلحاق الهزيمة بأي محاولة يقوم بها الاعداء -سواء كانوا دولاً أو غير ذلك- لفرض ارادتهم على الولايات المتحدة او حلفائنا او اصدقائنا.

وسوف نحتفظ بقدر كاف من القوات التي تسند التزاماتنا وتمكننا من الدفاع عن الحرية. وسوف تكون لدينا القوة المسلحة الكافية لردع الاعداء المحتملين ومحاولات بناء قوات تفوق او تضاهي قوة الولايات المتحدة.

فالاستخبارات -وكيفية استخدامنا لها- تمثل خط دفاعنا الاول ضد الارهابيين والخطر الذي تمثله الدول المعادية. فهذه الاستخبارات كانت مصممة لجمع كم هائل من المعلومات حول موضوع معين هو الكتلة السوفياتية، لكنها اخذت تتأقلم مع التحديات الجديدة الاكثر تعقيداً وصعوبة.

يجب علينا تحويل قدراتنا الاستخباراتية وبناء المزيد منها من أجل مواكبة طبيعة هذه التهديدات، ويجب قيام تعاون وثيق بين الاستخبارات واجهزة الدفاع وتطبيق القانون وتنسيق الجهود مع حلفائنا واصدقائنا. فنحن بحاجة لحماية ما لدينا من قدرات، والحرص على عدم تسليح اعدائنا بالمعرفة حول افضل السبل لمهاجمتنا على حين غرة. فالجهات التي ترغب في إلحاق الاذى بنا، تسعى ايضاً للإفادة من عنصر المفاجأة للحد

نص
إستراتيجية الأمن القومي الأميركي

من قدرتنا على الوقاية وخيارات الرد على التهديدات، وإلحاق اكبر قدر من الاذى بنا.

ويجب علينا تعزيز الانذار والتحليل الاستخباراتي من أجل تقييم الاخطار على الامن القومي، وبما ان الخطر الآتي من دول أو مجموعات قد يقع داخل الولايات المتحدة فيجب علينا ضمان تبادل المعلومات بين الاستخبارات واجهزة الشرطة.

وتشمل المبادرات في هذا الشأن:

- تعزيز سلطات مدير وكالة المخابرات المركزية الاميركية لتطوير النشاطات والقدرات الاستخباراتية الاميركية.

- اقامة هيكل جديد للإنذار الاستخباراتي لرصد كافة اشكال التهديدات التي تواجهنا وتواجه حلفاءنا.

- مواصلة تطوير أساليب جديدة لجمع المعلومات للحفاظ على ما نتمتع به من أفضلية في مجال الاستخبارات.

- الاستثمار في القدرات المستقبلية، وفي الوقت ذاته، العمل على حماية هذه القدرات من خلال المزيد من الجهود لمنع تعرض قدراتنا الاستخباراتية للخطر.

- جمع المعلومات حول خطر الارهاب في كل مكان والقيام بتحليلها.

وفي حين تعتمد الولايات المتحدة على القوات المسلحة لحماية مصالحها، فيجب عليها الاعتماد على الدبلوماسية للتفاعل مع الدول الاخرى، وستضمن ان تحصل وزارة الخارجية على التمويل الكافي لنجاح الدبلوماسية الاميركية، وتتولى وزارة الخارجية ادارة علاقاتنا الثنائية مع الحكومات الاخرى، وفي هذه المرحلة الجديدة، يجب ان يكون الشعب والمؤسسات الاميركية قادرين على التفاعل المتكافيء مع المؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية، ويجب على المسؤولين ذوي التدريب في مجال السياسة الدولية ان يوسعوا نشاطهم لفهم القضايا المعقدة للحكومات المحلية في مختلف مناطق العالم بما في ذلك الصحة العامة والتعليم والشرطة والقضاء والدبلوماسية.

ويعمل دبلوماسيونا على خط المواجهة للمفاوضات المعقدة والحروب الاهلية والكوارث الانسانية الاخرى، وبما ان لدينا فهما أفضل لقضايا الاغاثة الانسانية، فيجب ان تكون لدينا القدرة على المساعدة في بناء قوات شرطة وانظمة محاكم وقوانين ومؤسسات محلية واقليمية وانظمة انتخابية. وتدعو الحاجة الى تعاون عالمي فعال من اجل تحقيق هذه الاهداف يكون مدعوماً باستعداد اميركي للإضطلاع بدور مهم في هذا المجال.

وكما انه يتعين على المؤسسات الدبلوماسية ان تتأقلم مع المتطلبات الجديدة بحيث يمكننا الوصول الى الآخرين فنحن بحاجة ايضاً الى نهج مختلف واكثر شمولية في مجال المعلومات العامة بشكل يساعد الناس في مختلف انحاء العالم على التعرف على الولايات المتحدة وفهمها. **فالحرب على الارهاب ليست صداماً بين الحضارات، ولكنها مع ذلك، تكشف عن صدام داخل الحضارة ذاتها. انها معركة على مستقبل العالم الاسلامي. انه صراع افكار يجب ان تتفوق فيه الولايات المتحدة.**

وسوف نتخذ الاجراءات الضرورية لضمان ان تلبي جهودنا التزاماتنا الامنية العالمية. **وحماية الاميركيين لا يعيقها التحقيق المحتمل من قبل محكمة الجنايات الدولية التي لا سلطان لها على الاميركيين ولا نقبل بها.** وسوف نعمل مع دول اخرى لتفادي اية تعقيدات تجاه عملياتنا العسكرية من خلال آليات مثل الاتفاقات الثنائية ومتعددة الاطراف التي تحمي المواطنين الاميركيين من ملاحقات محكمة الجنايات الدولية.



وسوف نلجأ الى خيارات صعبة خلال السنوات المقبلة لضمان تخصيص الموارد اللازمة والانفاق المناسب على الامن القومي ويجب على حكومة الولايات المتحدة ان تقوي دفاعاتها لكسب الحرب ضد الارهاب والدفاع عن مواطنينا ومصالحنا في الداخل والخارج.

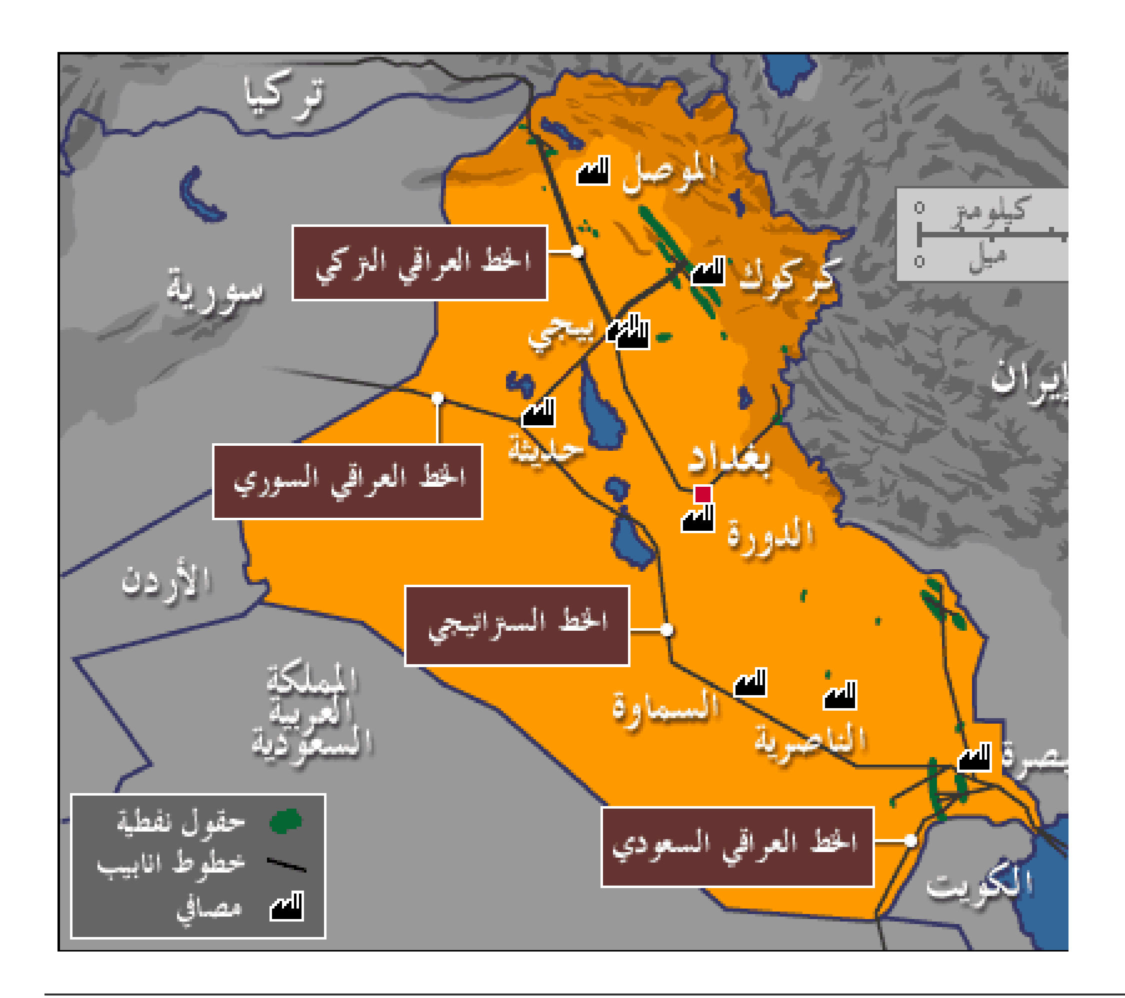
واليوم فإن التمييز بين القضايا الداخلية والخارجية آخذ في التلاشي. ففي عالم تسوده العولمة اصبح للأحداث خارج حدود الولايات المتحدة تأثير اكبر (من ذي قبل) على اوضاعها الداخلية فيجب ان يظل مجتمعنا مفتوحاً امام الناس والافكار والبضائع من مختلف ارجاء الكون.

فالسمات التي نفخر بها لمجتمعنا كحريتنا ومدننا وانظمتنا للحركة وحياتنا الحديثة اصبحت عرضة للإرهاب، وسوف تظل كذلك لوقت طويل بعد تقديم المسؤولين عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر للعدالة. ومع مرور الوقت، قد يصبح بإمكان افراد امتلاك وسائل التدمير التي لا يمكن القيام بها حتى الآن من خلال الجيوش والأساطيل واسراب الطائرات. فهذه ظروف حياتية مختلفة، سوف نتأقلم معها، وسوف نزدهر رغماً عنها.

ولدى ممارستنا دور الزعامة في العالم، سوف نحترم قيم ورؤى ومصالح اصدقائنا وشركائنا. ومع ذلك سنكون على استعداد للتحرك منفردين اذا تطلبت منا ذلك مصالحنا ومسؤولياتنا الفريدة وحين نختلف على بعض الخصوصيات، سوف نعمد لشرح اسباب مخاوفنا ونكافح من اجل تبني خيارات قابلة للتطبيق. ولن نسمح لمثل هذه الخلافات ان تضعف تصميمنا على العمل مع حلفائنا واصدقائنا من اجل الحفاظ على مصالحنا الحيوية وقيمنا المشتركة.

وفي نهاية المطاف فإن اساس قوة الولايات المتحدة هو قوة الوضع الداخلي. انها في مهارة مواطنينا وديناميكية اقتصادنا ومرونة مؤسساتنا فضلاً عن مجتمعنا الذي يقوم على التعددية والحداثة والطموح والطاقة المتوقدة، فقوتنا تأتي من كيفية توجيهنا لهذه الطاقات. ومن هنا يبدأ امننا القومي.

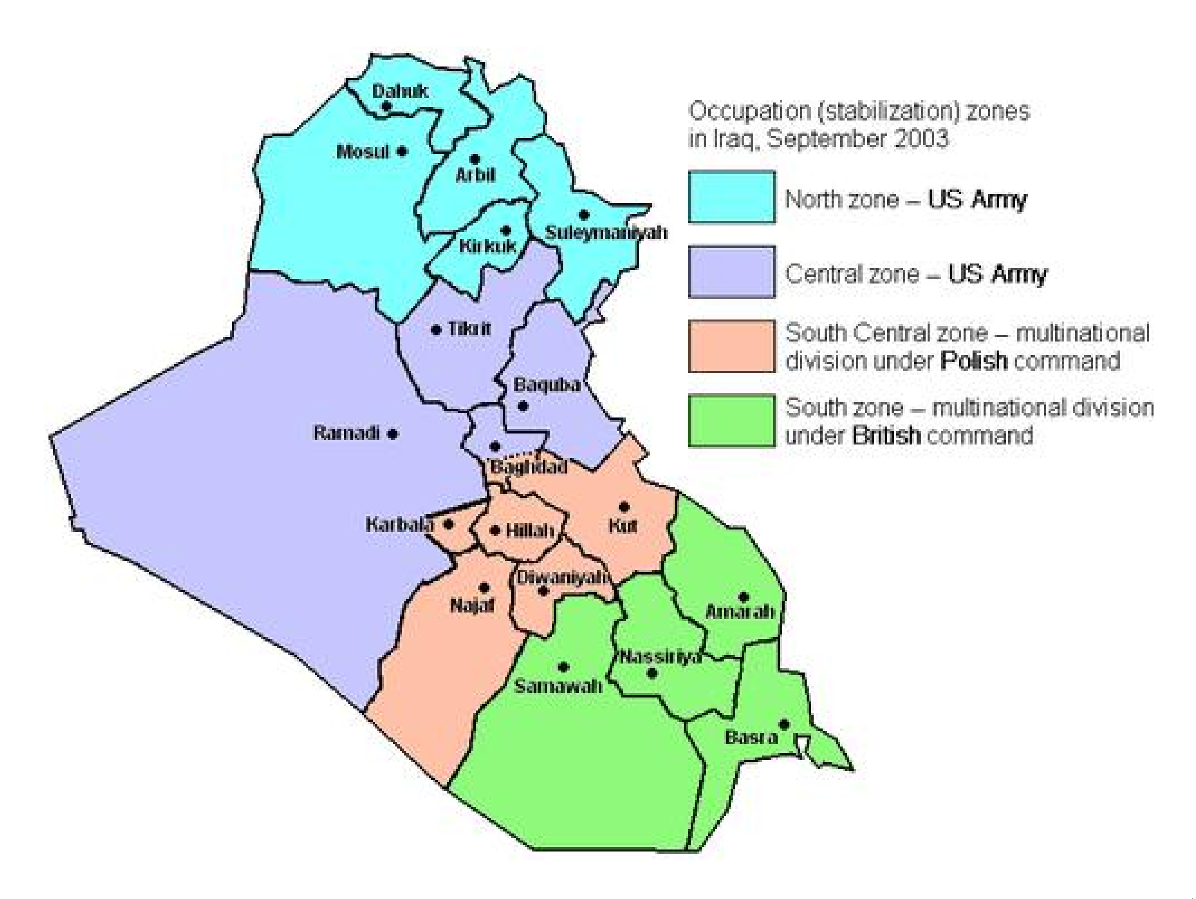
الشكل رقم:(01) مناطق التواجد النفطي



المصدر:

الشكل رقم:(02)

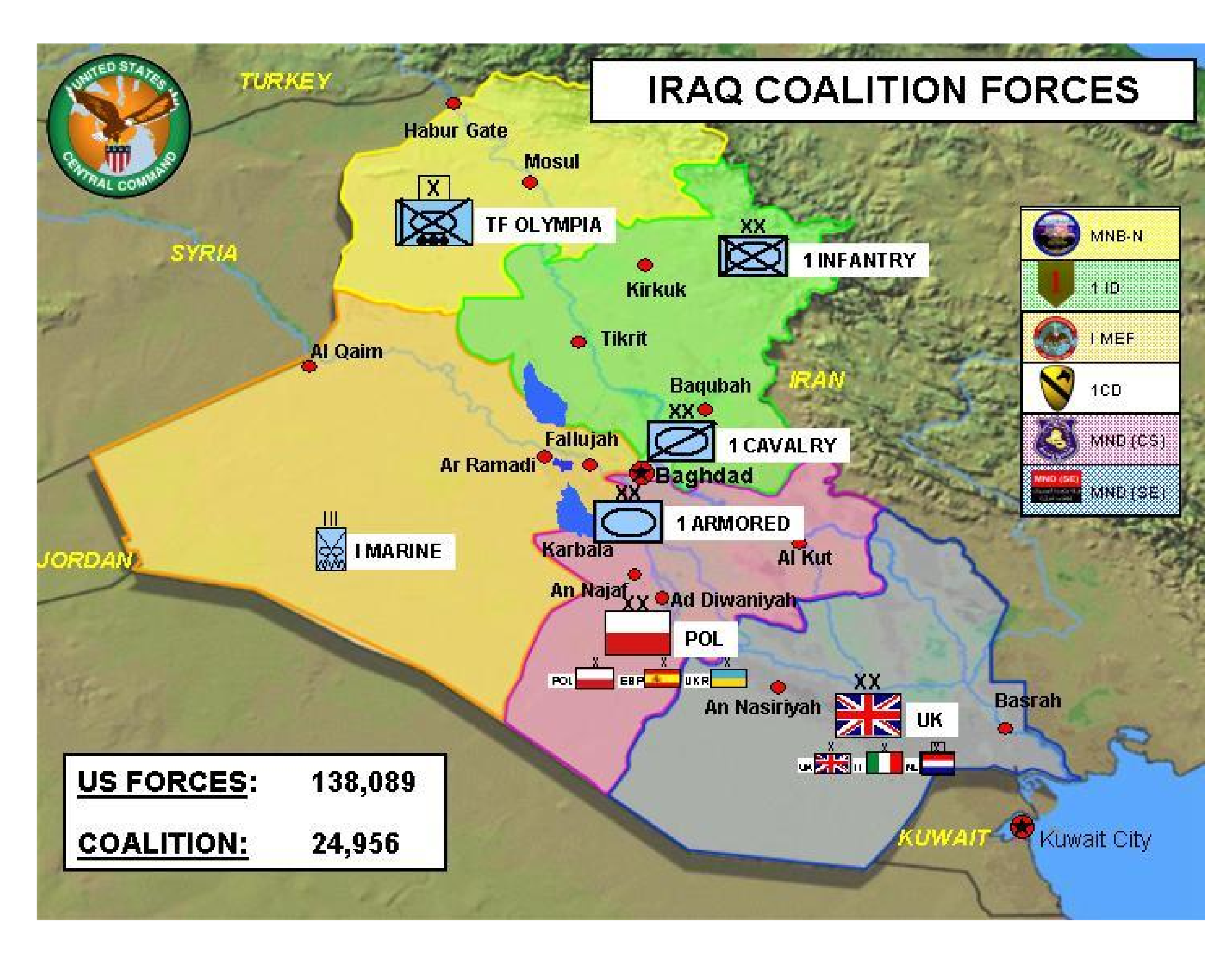
مناطق الاحتلال في العراق بعد الغزو



المصدر:

الشكل رقم:(03)

خريطة قوات **الاحتلال** الأجنبي في **العراق**



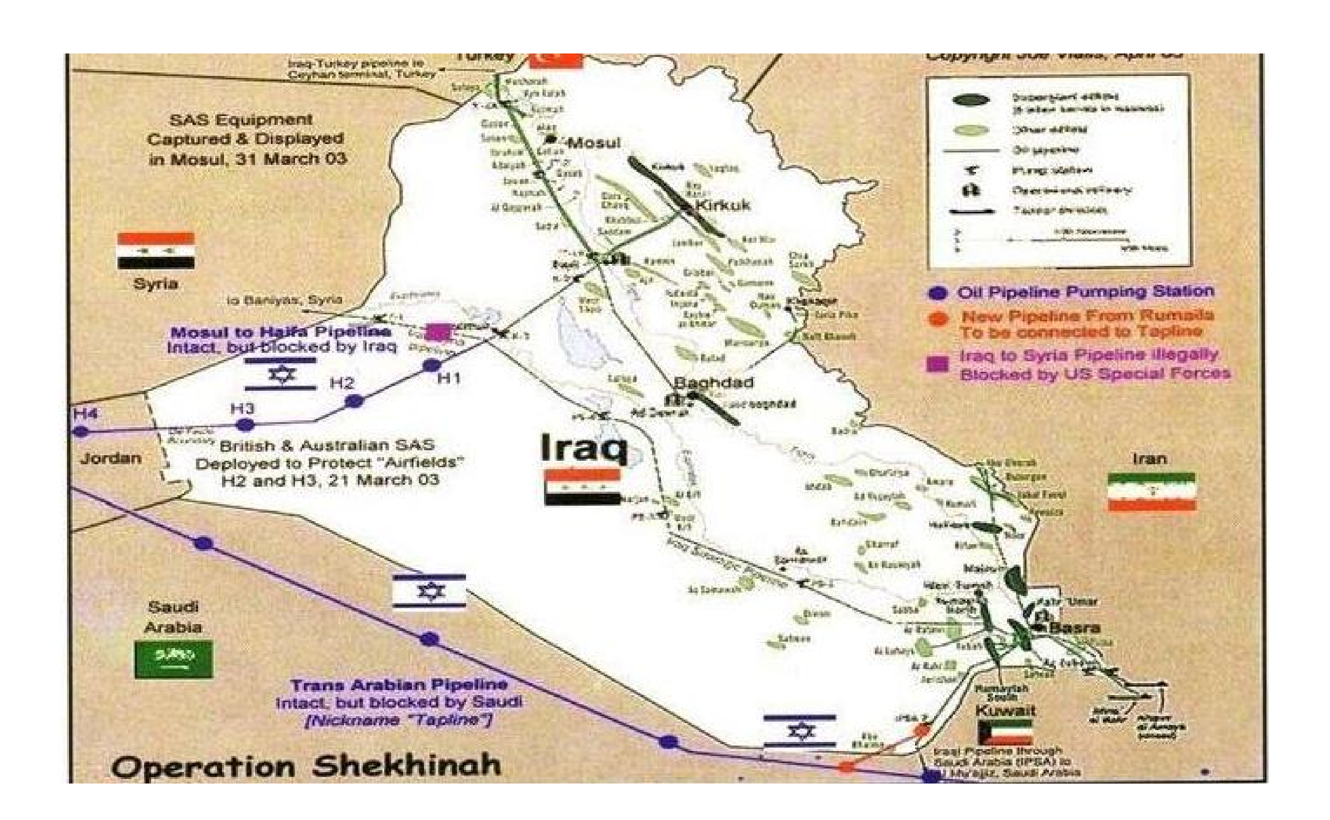
المصدر:

الشكل رقم:(04) مظاهر العنف



المصدر:

الشكل رقم:(01) الخط الممتد من كركوكإلى حيفاأنزلت فيه قوات أمريكية لحمايته.



المصدر:

قائمة المصادر والمراجع:

أ-باللغة العربية:

المصادر:

01- القرآن الكريم

1-الكتب:

01-إبراهيم محمود أحمد ، **العراق و أسلحة الدمار الشامل** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية الأهرام، 2002).

02-البرادعي زكريا، **الإنسان و الطاقة،ج.01**،(مصر:دار المعرفة للتوزيع والنشر، 1996).

03-الجوجرى عادل، **حقيقة ما يجري في العراق أسرار و خفايا المقاومة العراقية** (القاهرة: دار الكتاب العربي، ط.1،2005).

04-الرازي محمد أبي بكر عبد القادر، المختار الصحاح (بيروت: دار التنوير العربي،د.ت).

05-السريتي السيد محمد أحمد ، **الموارد الإقتصادية** (الاسكندرية: مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2011).

06-الغنيمي طلعت ، **الأحكام العامة في قانون الأمم –قانون السلام** (الإسكندرية: منشأة المعارف، د.ت).

07-أمين جلال، **عولمة القهر :الولايات المتحدة و العرب المسلمون قبل و بعد أحداث سبتمبر2001** (القاهرة: دار الشروق، ط.2،2005).

08-بوكرا ادريس،**مبدأ عدم التدخل في القانون الدولي المعاصر**(الجزائر:المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990).

09-بومدين محمد ، **إفريقيا و الأقنعة الجديدة للاستعمار** (الجزائر: دار السبل للنشر والتوزيع، ط.1،2009).

10-تشومسكي نعوم، **الهيمنة أم البقاء**، تر. سامي الكعكــي (بيــروت: دار الكتــاب العربي، ب.ط، 2004).

11-جاكسون روبرت، **ميثاق العولمة سلوك الانسان في عالم عامر بالــدول**، تــر. فاضل جنتر (السعودية: مكتبة العبيكان، ط.2003،1).

12-حداد معين، **الشرق الأوسط دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض و النفط و المياه** (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، ط.2003،3).

13-حسنين هيكل محمد، **حرب الخليج أوهام القوة و النصر** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط.1993،1).

14- محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق**،

15-الرميحي محمد، **النفط و العلاقات الدولية** (الكويت: المجلس الــوطني للثقافــة و الفنون، ب.ط، 1978).

16-شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائــر: ديــوان المطبوعــات الجامعية، 2002).

17-طالبي الأعرج بن الشيخ ، **المختصر في تاريخ العرب** (الجزائر: منشــورات دار الأديب، د.ت).

18-عجلان محمد، **البترول و العرب** (بيروت: دار الفارابي، 1974).

19-علي صادق أبو الهيف، **القانون الدولي العام** (الاسكندرية: منشأة المعارف، ط.9، 1971).

20-مراد محمد، **السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي بين الثابت الاســتراتيجي و المتغير الظرفي** (بيروت: دار المنهل اللبناني، ط.2009،1).

21-مسعد عبد الرحمن زيدان، **تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غيــر ذات الطابع الدولي**(القاهرة: دار الكتب القانونية،2008).

22- علوان عبد الكريم ، **الوسيط في القانون الدولي العام : الكتاب الاول : المبادئ العامة** (عمان : مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع،1998).

23- فرانسيس بويل، **تدمير النظام العلمي،الإمبرالية الأمريكية في الشرق الأوسط قبل وبعد 11 سبتمبر**،ت.ر. سمير كريم(مصر:المجلس الأعلى للثقافة،2005)

2-القواميس والموسوعات:

24-الكيالي عبد الوهاب وآخرون، **الموسوعة السياسية**،ج.01،(بيـروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1990).

25-اللحـام محمـد سـعيد ، **موسـوعة دول و أقـاليم العـالم**(بيـروت: المجلد الثاني،ط.2009،1)

26- مجموعة من المؤلفين، **المنجد في اللغة و الأعـلام** (بيـروت: منشـورات دار المشرق، ط.1988،3).

4-الجرائد والمجلات:

27-أزينشتات مايكل، "النفوذ الايراني في العراق،" ترجمة أحمـد علـي، المسـتقبل العربي، ع.388، جويلية 2011.

28-باحث ميمونة، "نزع السلاح بين الاتفاقيات الدولية و الواقع،" الجيش ، ع .583 ، فيفري 2012.

29-بايلز أليسون جي.كي، "الأمن العالمي في عام 2005 ودروس العراق،" المستقبل العربي،ع. 323، جانفي 2006.

30-بيرات جون ميشال، "العراق تستعيد مكانتها بـين الـدول المصـدرة للبتـرول،" تر.مديحة أنور، لوموند الفرنسية.ع.؟؟؟؟، التاريخ 2013/05/28

31-سـيبيهري سـامان ،"الجغرافيـا السياسـية للـنفط،" مركـز الدراسـات الاشتراكية،ب.ع،ب،ت.

32-عزيز القزاز، "تأثير الاحتلال الأمريكي في الشعب العراقي و اقتصاده،" المستقبل العربي، ع.382، ديسمبر 2010.

33- عبد الله يوسف سهر،دوافع و تداعيات التدخل العسكري في العراق،مجلة السياسة الدولية' ع.170،المجلد.42، أكتوبر 2007

34- نعوم تشومسكي، احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب و أسلحة الدمار معا، مجلة المستقبل العربي،ع.300، فيفري 2004

35-يمين مشال، "العولمة والإرهاب الثقافي"،"، شؤون الوسط ، مركز الدراسات الإستراتجية، ع.113 ، شتاء 2004.

4- المذكرات:

35-حمايدي عزالدين، "دور التدخل الخارجي في النزاعات العرقية،" رسالة ماجستير غير منشورة (الكلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005).

36-العربي العربي، "دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوربية الجزائرية :الجزائر- ليبيا،" رسالة ماجستر غير منشوة (كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2005).

المواقع الإلكترونية:

37- صالح عبدالله، "الصراع على مصادر الطاقة يشعل الحروب في المستقبل،" في الموقع:http://alasr.ws/articles/view/6663 /يوم 2013/04/05

38-كوين تشانغ تسي، "قضية الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجغرافيا النفط العالمية،" في الموقع:

http://www.arab-oil-naturalgas.com/studies/s_65.htm

39-مايكل كيلر،"**الحروب على الموارد**،" تر.ابراهيم غرابية، في الموقع:

http://www.resourcecrisis.com/index.php/books/67-oil-energy/420-

ب -باللغة الأجنبية:

1-Les livres :

36-Mario Bettati, **Un Droit d'Ingérence, Mutation De L'ordre International**(Paris: Jacob Ed.1996).

37- Chems Eddine Chitour, Les Guerres Du Pétrole Ou Le Droit De La Force Après Le 11 Septembre(Alger, Opu,2002).

38- George Mutin, Géopolitique Du Monde Arabe,(Lyon :Gremmo-Maison De L'orient,3e édition).

2-Les sites :

37-Sabri Zire Al- Saadi : « Iraq's National Vision, Economic Strategy and Policies, »Strategic insight, vol5, n°3, In Site : http://www.nps.edu/academics/centers/ccc/publications.

38-Seth Hejny,James Nielsan, « Past,Present and Futur Of Petrolum Energy », Eng 2793.2003,In Site :

39-Sophie Fabregat, " l'ONU examine le role des ressources naturelles, Au Site :

www.standford.edu/class/e297a/Past20%present20%and20%futu.petrolum.pdf.

فهرس

فهرس